

# فساد النظام المالي وأثره الاقتصادي

## الأسباب – الآثار – المعالجة

د/ محمد رشدي إبراهيم مسعود

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد

كلية الحقوق - جامعة جنوب الوادي

الحمد لله الذي زين لنا الحياة الدنيا وحرم علينا افسادها، والصلاة والسلام على نبي الرحمة خير من طبق فأوفي، كانت معاملته مثلاً يحتذى، وقد أوجز لنا فصيح اللسان بليغ البيان ﷺ، نمط المعاملات التي يحب أن تسود بين بني البشر، بقوله "من غشنا فليس منا" (١) وبعد،،

إن عالمنا اليوم يعاني من محن اقتصادية، ولعل أهمها هو استشراف ظاهرة الفساد بشتى صورته، ويأتي في أحد مقدماتها الفساد المالي، الذي وصل إلى مستويات غير مسبوقه في حجمه وتنوعه، وآثاره المدمرة على اقتصاديات الدول النامية وبالأخص الدول العربية، واتخذ عدة صور ومظاهر وأشكال، منها ضعف الخلق الوظيفي، والاعتداء على المال العام، وفشل التنمية في رفع مستوى المعيشة، وغياب التأديب والعقاب اللازم للمفسدين، وظهرت مظاهر الوساطة والرشوة والاحتيايل والنصب، وتقديم المصالح الخاصة على المصالح العامة، ناهيك عن صور الاحتكار والغش التجاري.

وعليه فيسكون بحثنا عن فساد النظام المالي وأثره الاقتصادي، لما لهذا النوع من الأهمية الخاصة على مالية الدولة، سواءً أكانت نفقات أم إيرادات، أم موازنة عامة، كما أن له تأثيراً كبيراً على جميع المناحي الاقتصادية، والإدارية والسياسية، والثقافية والفكرية، وإن كان بحثنا سيقترص على الزاوية المالية، ولن يقتصر الأمر على التوصيف والتأثير فقط، ولكن سننترق في نهاية البحث إلى نقطة هامة وهي مكافحة الفساد المالي، لأن الفساد قد أضرم الحياة الاقتصادية ووصل إلى جذورها، كما أنه متطور بتطورها - بل وأسرع من تطور الحياة الاقتصادية- وقد أصبحت تعاني منه كل المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، وإن اختلف حجمه وآثاره، تبعاً لاختلاف التركيبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة. والمتتبع لهذا الداء يقر بوجوده في كل زمان ومكان، وهو ما دفعني لمحاولة البحث في هذا الموضوع " فساد النظام المالي وأثره الاقتصادي" والذي يتكون من مبحث تمهيدي وثلاثة فصول على النحو التالي:

المبحث التمهيدي: التعريف بالفساد المالي.

الفصل الأول: أسباب الفساد المالي.

الفصل الثاني: الآثار الاقتصادية للفساد المالي.

الفصل الثالث: آليات مكافحة الفساد المالي.

(١) رواه مسلم في صحيحه في [كتاب الإيمان- باب قول النبي ﷺ من غشنا فليس منا- رقم ١٦٤] ج ١/ص ٩٩. صحيح مسلم، تحقيق/ محمد فواد

عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.

## أهمية الموضوع:

١. حاجة هذا الموضوع لمزيد من التأصيل والبحث.
٢. خطورة آثار الفساد المالي الاقتصادية وتبعاته، لأن انتشار هذا الداء واستشرائه في أمة من الأمم يعنى تدهور اقتصادياتها، ليس هذا فحسب بل وتقويضها سياسياً وما يتبع ذلك من فوضى ومفاسد لا تحمد عقباها، وهذا ما أثبتته الواقع المعاصر.
٣. المساهمة الجادة في عمليات المعالجة من خلال حلول عملية تجد لها مجالاً في التطبيق على أرض الواقع.

## الدراسات السابقة:

سنذكر في تلك السطور بعضاً من الأبحاث التي تحدثت عن الفساد بصفة عامة، وقد كان لكل باحث رؤيته الخاصة به، والمعالجة الخاصة لموضوعه، ولكن يجمعها في أن جل الأبحاث الخاصة بهذا الموضوع، ركزت كثيراً على الفساد الإداري، والجانب الآخر ركز على الزاوية الاقتصادية بصفة عامة، وبعض الأبحاث الحديثة كان محور الحديث فيها عن الموازنة العامة كباب من أبواب المالية العامة، والكثير من تلك الأبحاث كانت تناوله من الزاوية الشرعية بعيداً عن القانونية، وسنذكر بعضاً من تلك النماذج على النحو التالي:-

- ١- الاثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي، د/ يحيى غني النجار. الموقع الالكتروني: [www.iasj.net](http://www.iasj.net)
- ٢- الفساد الإداري والمالي " الأسباب، والنتائج، وطرق العلاج"، يوسف خليفة اليوسف، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٣٠، العدد ٢، سنة ٢٠٠٢م.
- ٣- الفساد الإداري وعلاجه من منظور إسلامي، هناء يماني. الموقع الالكتروني: [www.saaaid.net](http://www.saaaid.net)
- ٤- الفساد الإداري.. مفهومه ومظاهره وأسبابه، مع إشارة إلى تجربة العراق في الفساد، ياسر خالد بركات الوائلي، الموقع الالكتروني: [www.annabaa.org](http://www.annabaa.org)
- ٥- الفساد الاقتصادي، أنواعه. أسبابه. آثاره وعلاجه، د/ عبد الله بن حاسن الجابري، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي / جامعة أم القرى.
- ٦- الفساد المالي. أسبابه وصوره وعلاجه، د/حسين حسين شحاتة، مجلة الوعي الإسلامي، عدد رقم ٥٥٢ / ٢٠١١م.
- ٧- الفساد تعريفه وأسبابه وآثاره ووسائل مكافحته، القاضي/رحيم حسن العكيلي. الموقع الالكتروني: [www.nazaha.iq](http://www.nazaha.iq)

- ٨- الفساد في المال العام من مداخله وصوره وسبل مكافحته في الشريعة الإسلامية ودستور السودان لسنة ١٩٩٨م، باعزیز علي الفقي. الموقع الإلكتروني: [www.ahlalhdeeth.com](http://www.ahlalhdeeth.com).
- ٩- مكافحة الفساد الاقتصادي من منظور إسلامي، شيبوط سليمان، سبخاوي محمد، مقدم إلى: "الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير"، الاقتصاد الإسلامي، الواقع...ورهانات المستقبل، الجزائر-٢٠١١م.
- ١٠- مكافحة الفساد من منظور إسلامي" الأسباب والمعالجات " إعداد / محمد علي السهماني - ٢٠١٢/٠٧/٠٧م. الموقع الإلكتروني: [www.snaccyemen.org](http://www.snaccyemen.org).
- ١١- منهج الاقتصاد الإسلامي في علاج مشكلة الفساد الاقتصادي، د/ حسين حسين شحاتة. الموقع الإلكتروني: [www.darelmashora.com](http://www.darelmashora.com).

## المبحث التمهيدي

## التعريف بالفساد المالي

الحكم على الشيء فرع عن تصوره، وعليه فقبل البدء في موضوع البحث سنعرف الفساد في اللغة والاصطلاح كمصطلح مفرد، وكذلك تعريف المال، ثم نرجع عليه بتعريف الفساد المالي كمصطلح مركب، وأخيراً نعرف النظام المالي والذي سيقع عليه الفساد. وعليه فهذا المبحث سنتناوله في المطلبين التاليين:

## المطلب الأول: تعريف الفساد والمال في اللغة والاصطلاح

## المطلب الثاني: تعريف الفساد المالي والنظام المالي كمصطلح مركب

## المطلب الأول

## تعريف الفساد والمال في اللغة والاصطلاح

**الفساد في اللغة:** نقيض الصلاح وأخذ المال ظلماً، مأخوذ من فسد الشيء يفسد فساداً وفسوداً، وحقيقته العدول عن الاستقامة إلى ضدها. وهو نقيض الإصلاح، والشيء الفاسد هو الذي انتفت منفعته المشروعة. والمفسدة خلاف المصلحة، والجمع المفاسد<sup>(١)</sup>.

وقال ابن سيده في "المحکم"، والراغب الأصفهاني في "المفردات": "الفساد خروج الشيء عن الاعتدال، قليلاً كان الخروج أو كثيراً، وبضاده الصلاح، ويستعمل ذلك في النفس والبدن"<sup>(٢)</sup>.

وقال **البيضاوي**: "والفساد: خروج الشيء عن الاعتدال والصلاح ضده، وكلاهما يعمان كل ضار ونافع"<sup>(٣)</sup>.

وقد وردت لفظة الفساد في القرآن حوالي خمسين مرة بينما ذكرت لفظة الإصلاح أو الصلح في القرآن الكريم حوالي مائتي مرة، أي ما يوازي أربعة أضعاف الفساد والإفساد، مما يعني صعوبة المعالجة وتكرارها وعدم اليأس، والإكثار من ذكر الشيء يدل على العناية به،

(١) لسان العرب لابن منظور، الناشر/ دار المعارف- القاهرة، مادة فسد، ج ٥، ص ٣٤١٢.

(٢) المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، تحقيق د/ عبد الحميد هندوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ج ٨/ ٤٥٨، المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، مكتبة نزار مصطفى الباز، ج ٢/ كتاب الفاء، مادة فسد، ص ٤٩١.

(٣) أنوار التنزيل وأسرار التأويل المسمى بتفسير البيضاوي، تحقيق/ محمد صبحي بن حسن حلاق، د/ محمود أحمد الأطرش، دار الرشيد، دمشق - بيروت، ط ١/ ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ج ٤٨/١.

ومنها قوله تعالى (ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ) (١).

وإذا استعرضنا الأحاديث التي جاء فيها مصطلح الفساد لبيان مدلول الفساد ومعناه، وجدنا مصطلح الفساد جاء ليبدل على المعاني التي دلَّ عليها القرآن، فهو يدل على: تلف الشيء وذهاب نفعه. أو ضره أكثر من نفعه.

وجاء من هذا قول الرسول ﷺ: (... أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً، إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ) (٢). وجاء قوله ﷺ أيضاً: ( إِنَّمَا الْأَعْمَالُ كَالْوَعَاءِ إِذَا طَابَ أَسْفَلُهُ طَابَ أَعْلَاهُ، وَإِذَا فَسَدَ أَسْفَلُهُ فَسَدَ أَعْلَاهُ) (٣).

ومن ذلك قول الرسول ﷺ: ( أول ما يحاسب عليه العبد يوم القيامة: الصلاة، فإن صلحت، صلح منه سائر عمله، وإن فسدت فسدت سائر عمله) (٤).

من ذلك قول الرسول ﷺ: ( إن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً كما بدأ، فطوبى للغرباء. قيل من الغرباء يا رسول الله؟ قال: الذين يصلحون ما أفسد الناس) (٥).

ومنه اختلال الشيء وخروجه عن مألوفه: وفي هذا المعنى جاء حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت: (سألت رسول الله ﷺ لامرأة فسدت حيضها...) (٦). فعبر عن اختلال طبيعة المرأة في الحيض بالفساد.

(١) سورة الروم آية رقم: ٤١.

(٢) أخرجه الشيخان: البخاري في [كتاب الإيمان- باب فضل من استبرأ لدينه- رقم ٥٢] ج ١/ ص ١٥٣، صحيح البخاري بشرح فتح الباري، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، دار المعرفة - بيروت. ومسلم في [كتاب المساقاة - رقم ١٦٠٥] ج ٣/ ص ١٢٢٧.

(٣) أخرجه ابن ماجة في سننه، سنن ابن ماجة في [كتاب الزهد، باب التوقي في العمل - رقم ٤١٩٩] ج ٢/ ص ١٤٠٤، ١٤٠٥. جاء في الزوائد في إسناده عثمان بين إسماعيل لم أر من تكلم فيه، وبقي رجال الإسناد موثقون. سنن ابن ماجة، تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية.

(٤) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط وصححه أبو الضياء، المعجم الأوسط للطبراني [رقم ١٨٥- ج ٢/ ٢٤٠]، تحقيق / طارق بن عوض الله، عبد المحسن بن إبراهيم، الناشر دار الحرمين، وأخرجه أبو داود وابن ماجة والترمذي واللفظ له، عن أبي هريرة مرفوعاً: "إن أول ما يحاسب به يوم القيامة من عمله صلاته، فإن صلحت فقد أفلح وأنجح، وإن فسدت فقد خاب وخسر" الموطأ للإمام مالك [كتاب قصر الصلاة في السفر باب جامع الصلاة- ٤٢٠- ٤٢١] ص ٦٠٠. شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، تحقيق الشيخ / طه عبدالرؤف سعد، مكتبة الثقافة الدينية- القاهرة، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

(٥) أخرجه مسلم والترمذي وأحمد، مسلم في صحيحه في [كتاب الإيمان- باب بيان أن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً وإنه بيزأر بين المسجدين- رقم ٢٢٢، ٢٢٣] ج ١/ ص ١٣٠، ١٣١. والترمذي في سننه في [كتاب الإيمان - باب ما جاء في أن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً - رقم ٢٦٢٩، ٣٦٣٠] ج ٥/ ص ١٨، وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. سنن الترمذي: لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق / إبراهيم عطوة عوض، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط ٢/ ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م، و أحمد في المسند، رقم ٣٧٨٤، ج ٤/ ص ٣٠. المسند للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق محمد أحمد شاكر، دار الحديث، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

(٦) سنن النسائي [كتاب الحيض والاستحاضة- رقم ٣٥٤] ج ١/ ١٨٢. سنن النسائي بشرح الحافظ / جلال الدين السيوطي، وحاشية الإمام السدي، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، تحقيق/عبدالفتاح أبو غدة.

وجاء الفساد في السُّنة بمعنى البطلان وعدم الإجزاء: ومن هذا حديث الرسول ﷺ: (لا يفسد الحج حتى يلتقي الختانان، فإذا التقى الختانان فسد الحج ووجب الغرم)<sup>(١)</sup>. ومعنى فساد الحج هنا بطلانه شرعاً.

وأتى بمعنى تغير الحال إلى غير الصلاح: مثل حديثه ﷺ الذي يرويه أبو هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (المستمسك بسنتي عند فساد أمتي له أجر شهيد)<sup>(٢)</sup>. ففساد الأمة هو تغيرها إلى غير صلاح.

ويأتي معبراً عن فساد ذات البين: قال ﷺ: (شر الناس ثلاثة: متكبر على والديه، يحقرهما، ورجل سعى في فساد بين الناس بالكذب حتى يتباغضوا ويتباعدوا، ورجل سعى بين رجل وامرأة بالكذب حتى يغيره عليها بغير الحق، حتى فرق بينهما، ثم يخلفه عليها من بعده)<sup>(٣)</sup>.  
بيان أن الصلاح ضد الفساد:

الصلاح ضد الفساد، ويطلق الإصلاح ويراد به تلافي خلل الشيء. وقال الراغب: الصلاح ضد الفساد وهما مختصان في أكثر الاستعمال بالأفعال. وقول في القرآن تارة بالفساد، وتارة بالسَّيئة.

- قال تعالى: ﴿خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا﴾<sup>(٤)</sup>.

- قال تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾<sup>(٥)</sup>.

- قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾<sup>(٦)</sup> (٧).

وباستقراء دلالة الفساد في النصوص التشريعية يظهر جلياً أن الفساد ظاهرة إنسانية تحكمها قوانين الإنسان فرداً ومجتمعاً، وأن ما يقابل هذه الظاهرة هو الصلاح والإصلاح وأن حركة التضاد الموجودة بين هاتين الظاهرتين هي من العوامل التي تحكم مسيرة الأمم على الأرض ومن ثم تحكم مسيرة الإنسان ونهاية الأرض: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾<sup>(٨)</sup>.

(١) المصنف لابن أبي شيبه [كتاب الحج- باب الرجل يكلم امرأته فيمذي- رقم ١٢٨٧٤] ج ١١٢/٥. تحقيق أسامة بن إبراهيم بن محمد، مطبعة الفاروق الحديثة، القاهرة، ط ١/ ١٤٢٩ - ٢٠٠٨م.

(٢) المعجم الأوسط للطبراني ٣١٥/٥.

(٣) كنز العمال، رواه أبو نعيم عن ابن عباس، حديث ٤٣٩٤٠، للعلامة/ علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط ٥/ ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

(٤) سورة التوبة: ١٠٢.

(٥) سورة الأعراف: ٥٦.

(٦) سورة البقرة: ٨٢.

(٧) فيض القدير: المناوي ١/ ١٢٧، المفردات في غريب القرآن: الراغب الأصفهاني، ص: ٤٩٠.

(٨) سورة الأنبياء: ١٠٥.

## الفرق بين الفساد والإفساد:

يؤكد البعض ضرورة التفريق بين الفساد والإفساد، فالفساد ظاهرة طبيعية طالما كانت في بدايتها، إذ يمكن مواجهتها إذا ظهرت إرادة السلطة الحاكمة واتخذت الإجراءات اللازمة لمواجهتها. أما الإفساد فهو سياسة تهدف إلى نشر الفساد بين الناس غير ملوثين به، بهدف تشويه المجتمع حتى يصبح فاسداً<sup>(١)</sup>.

مثاله عندما يقدم شخص لموظف رشوة فقد أفسده، وإذا كان الموظف هنا هو من طلب الرشوة فالموظف هو الفاسد.

## أما تعريف المال في اللغة:

المال في اللغة هو: كل ما يمتلكه الإنسان من الأشياء<sup>(٢)</sup>.

## أما تعريف المال في الاصطلاح:

قله تعريفات كثيرة ومتعددة مبسطة في كتب الفقه.

منها ما عرفه فقهاء الحنفية قد ذكر ابن عابدين بأن المال هو: " ما يميل إليه الطبع، ويمكن ادخاره إلى وقت الحاجة منقولاً كان أو غير منقول"<sup>(٣)</sup>.  
وعرف الشاطبي المال بأنه: " ما يقع عليه الملك، ويستبد به المالك عن غيره، إذا أخذه من وجهه"<sup>(٤)</sup>.

وعرفه الشافعية بأنه: " كل ما له قيمة بين الناس، ويلزم متلفه بضمانه، ويباح شرعاً الانتفاع به حال السعة والاختيار"<sup>(٥)</sup>.

وعرفه الحنابلة بأنه: " ما يباح نفعه مطلقاً، أو يباح اقتناؤه بلا حاجة"<sup>(٦)</sup>.  
بالنظر في تعريفات جمهور الفقهاء يظهر أن المال عندهم، ما كان له قيمة مادية، وجاز الانتفاع به شرعاً في كل الأحوال.

لكن التعريف المختار للمال هو: " كل ما كان له قيمة بين الناس، وجاز الانتفاع به شرعاً في حال السعة والاختيار"<sup>(٧)</sup>؛ وذلك لسببين:

- ١- شمول هذا التعريف للأعيان والمنافع معاً.
- ٢- مسابريته للتطور الإنساني في الاعتراف بكثير من الأشياء التي زهد الفقهاء في عدها مالاً، بينما أصبحت ذات قيمة في عصرنا هذا.

(١) الفساد الإداري، د/ محمد قدرى حسن، مجلة الفكر الشرطي، مجلد (١٥)، عدد ١٥، الشارقة ٢٠٠٦/ الإمارات، ص ١٧١ وما بعدها.

(٢) مادة: مال، ج٨، ص ٤٣٠٠، لسان العرب: لابن منظور، مرجع سابق، والقاموس المحيط: الفيروز أبادي (٥٣/٤).

(٣) ينظر: رد المحتار على الدر المختار: ابن عابدين (١٠/٧).

(٤) الموافقات، الشاطبي (١٤/٢)،

(٥) ينظر: الخطيب الشربيني: مغني المحتاج، (٣٤٢/٢).

(٦) نظر: كشف القناع: البيهوتي (٤٦٤/٢).

(٧) الملكية في الشريعة الإسلامية، د/ عبد السلام العبادي، طبع وزارة الأوقاف، عمان- الأردن، ط١/ ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م، ص: ١٢١.



## المطلب الثاني

## التعريف بالفساد المالي كمصطلح مركب والنظام المالي

أما تعريف الفساد المالي كمصطلح مركب فقد عرفته موسوعة العلوم الاجتماعية بأنه عبارة عن سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة، ويشتمل ذلك بوضوح على جميع أنواع رشاوى المسؤولين المحليين أو الوطنيين أو السياسيين ولكنه يستبعد الرشاوى التي تحدث في ما بينهم في القطاع الخاص<sup>(١)</sup>.

بينما عرفه آخر بأنه إساءة استخدام السلطة الرسمية الممنوحة له سواء في مجال المال العام أو النفوذ أو التهاون في تطبيق النظام أو المحاباة، وكل ما يضر بالمصلحة العامة وتعظيم المصلحة الشخصية<sup>(٢)</sup>.

كما عرف الفساد المالي أيضاً بأنه جميع الانحرافات المالية المخالفة للقوانين العامة أو لأحكام اللوائح والتشريعات والإجراءات المنظمة لأعمال الدولة والمؤسسات الخاصة والأفراد والمطبقة في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص بشكل عام وغير المتسقة مع ضوابط وتعليمات الرقابة المالية، ويمكن ملاحظة مظاهره في: الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي والمحاباة ونفسي المحسوبية<sup>(٣)</sup>.

ومعنى هذا أن جميع الاحصائيات ستكون مبتورة وفقاً لهذه التعريفات. لأن الفساد واحد وينم عن خلل اجتماعي سواء أكان في القطاع العام أم الخاص. وليس معنى أن التشريع لم يضع في حسبانته النص عليه يخرج من دائرة الفساد. لأن كثيراً ما نرى التشريع يأتي في مرحلة لاحقة على الخلل، وهذا لا يخرج ما سبق النص عن إخراج من دائرة الفساد، وإن كان يخرج من دائرة العقوبة.

وفي السنة النبوية ورد مصطلح الفساد المالي في الحديث الذي رواه جابر-رضي الله عنهما-، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ-: «أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ، وَلَا تُفْسِدُواهَا، فَإِنَّهُ مَنْ أَعْمَرَ عُمُرِي فَهِيَ لِلَّذِي أَعْمَرَهَا حَيًّا وَمَيِّتًا، وَلِعَقِبِهِ»<sup>(٤)</sup>، والفساد هنا بمعنى إضاعة الأموال وعدم حفظها، قال النووي: "المراد به إعلامهم أن العمرى هبة صحيحة ماضية يملكها

(١) تكلفة الفساد، ستاورت، جورج مودي، الإصلاح الاقتصادي، المجلد (٢١)، العدد (٢)، ١٩٩٩، ص ١٦.

(٢) الفساد. أسبابه. مظهره. طرق علاجه، مشعان الشاطري، ٢٠١٢/٠٢/٠٨، [www.hrddiscussion.com](http://www.hrddiscussion.com)

(٣) أوجه الفساد المالي، سعود بن هاشم جليدان، ٢٠١٤/٠٦/٠١ الموقع الإلكتروني: [www.alarabiya.net](http://www.alarabiya.net)

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه من كتاب الهبة، باب العمرى (٣/ ١٢٤٦) (١٦٢٥).

الموهوب له ملكاً تاماً لا يعود إلى الواهب أبداً فإذا علموا ذلك فمن شاء أعمر ودخل على بصيرة ومن شاء ترك؛ لأنهم كانوا يتوهمون أنها كالعارية ويرجع فيها ..".<sup>(١)</sup>

وبالجمع بين الدلالة الاصطلاحية للفساد المالي في النظم الوضعية وفي الشريعة الإسلامية يمكن تعريفه بأنه: السلوك المنافي للقوانين والأخلاق، القائم على الإخلال بالمصالح والواجبات العامة، من خلال استغلال المال العام لتحقيق مصالح خاصة<sup>(٢)</sup>.

أما النظام المالي فهو يعتبر كيان يتكون من مجموعة من العناصر تعمل على أداء مجموعة من الوظائف يأتي في مقدمتها نقل الأموال من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز.

ولهذا يمكن القول أنّ النظام المالي للدولة ما هو إلا جزء من النظام الاقتصادي السائد في تلك الدولة، أما النفقات والإيرادات العامة ما هي إلا كميات اقتصادية وهي الأخرى تمثل الجزء من الكل، تقوم بينهما علاقات متبادلة في آن واحد<sup>(٣)</sup>.

وكلما كان النظام المالي تدخلياً كلما زاد من نفقات الدولة، وفي المقابل الزيادة من الاقتطاع من دخول الأفراد لتغطية تلك النفقات<sup>(٤)</sup>.

فالنظام المالي للدولة فهو القاعدة أو الإطار الذي يحدد كيفية الإنفاق، وكيفية الحصول على الإيرادات، ثم الموازنة بينهما.

(١) - شرح النووي على مسلم (١١ / ٧٢)

(٢) - الفساد المالي والإداري: د/ هشام الشمري، (ص: ٢٧) .

(٣) - مبادئ المالية العامة، د/ زينب حسين عوض الله، الدار الجامعية ببيروت، ١٩٩٤، ص ٢٥٦ - ٢٥٧.

(٤) - المالية العامة، د/ عبدالهادي مقل، دار النهضة العربية، ط ٥ / ٢٠١٤م، ص ١٦.

## الفصل الأول

### أسباب فساد النظام المالي

تتنوع أسباب الفساد، فمنها السياسي ومنها الإداري ومنها الاجتماعي، ومنها الاقتصادي، والاقتصادي بداخله فروع عدة منه الخاص، ومنه العام، ومنه المالي ومنه النقدي، والمالي متعدد بداخله فمنه ما يختص بالإيرادات، ومنه ما يختص بالنفقات، ومنه ما يختص بالموازنة العامة. ولهذا التشعب فبحثنا سيقصر على الفساد العام، والذي يختص بمالية الدولة، أو ما يكون وثيق الصلة بها من الناحية النظرية، لأنه لو تطرقنا للواقع العملي سنجد الاقتصاد كله يتداخل مع بعضه البعض، والتعدي على المال العام يوقع صاحبه في المحذور القانوني والأخلاقي، سواء بالتهرب من أدائه، أو بالتقتير والاسراف في إنفاقه، فأدائه واجب قانوني وأخلاقي، وإنفاقه بالمعروف واجب كذلك. ونظرا لما يتعرض له المال العام، من سوء إدارة واختلاس، في بلدان كثيرة، ومنها البلدان العربية، مما يوقع كثيرا من تلك الدول في شرك المديونية، التي تهز اقتصادها، وتغير من سياستها، وتعصف بسيادتها، وتفرض عليها بعض المواقف بسببها، مما يؤثر سلبا على الأفراد الأوطان، فالمال العام ملك للجميع فلذلك لا يجوز استعماله لصالح فئة معينة على حساب الأخرى، ولا صرفه لمصلحة أفراد دون آخرين، فكله فساد، ونظراً لتعدد منابع الفساد المالي، وقد يضيق المقام لذكر كل الأسباب، لتعددنا وتجدها وتنوعها، لذا سنذكر بعضاً منها، في الثمانية مباحث التالية:

**المبحث الأول:** الفساد المالي والتهرب الضريبي

**المبحث الثاني:** الفساد المالي والتجنب الضريبي

**المبحث الثالث:** الفساد المالي وعلاقته بالقروض العامة

**المبحث الرابع:** الفساد المالي وعلاقته بالهبات والمعونات الأجنبية

**المبحث الخامس:** الفساد المالي والتمويل بالتضخم.

**المبحث السادس:** الفساد المالي وعلاقته بالنظام المالي

**المبحث السابع:** الفساد المالي وعلاقته بتقدم وتخلف الدول

**المبحث الثامن:** الفساد المالي والموازنة العامة

## المبحث الأول

## الفساد المالي والتهرب الضريبي

التهرب الضريبي مظهر من مظاهر الفساد المالي، والذي يترتب عليه حرمان ميزانية الدولة من الموارد المالية الممكنة لتمويل النفقات العامة، مما يحملها على الاقتراض من الداخل أو من الخارج والذي لا يكون إلا بفائدة، أو تقع الدولة في دائرة الإفلاس لعجزها عن السداد، أو تعتمد على المعونات الأجنبية والهبات والتبرعات اعتماداً كلياً، مما يكون له عظيم الأثر في رهن إرادة الدولة سياسياً واقتصادياً.

ويؤثر الفساد على درجة المساواة في الدخل والثروة من خلال عدد من القنوات؛ فبسبب التهرب الضريبي وسوء الإدارة والمعاملات التفضيلية والإعفاءات للشرائح الأكثر دخلاً وثروة، يؤدي الفساد إلى تآكل تصاعدية النظام الضريبي، بما قد يصل إلى إعادة التوزيع من الشرائح الأقل دخلاً إلى الأعلى، وليس العكس، وهو ما يعني زيادة عدم المساواة<sup>(١)</sup>.

والتهرب الضريبي في عبارة عن الواقعة التي تشكل مخالفة للقانون واحتياطياً مجرماً ينبغي معاقبته والقضاء عليه<sup>(٢)</sup>. وهذا التعريف ركز على شئين هامين، حتى ينطبق علي الممول وصف المتهم الضريبي، أولاً أن تشكل الواقعة المتهم منها مخالفة للقانون، وعليه فلو تخلص من الضريبة ولكنه لم يخالف القانون فلا يعد متهرباً، ثانياً أن يكون هناك احتياطياً، وهذا الاحتياط ينبغي أن يكون مجرماً، حتى يخضع لوصف المتهم ضريبياً، ومعروف أن الاحتياط المجرم هو المخالفة للقوانين، لأنه وفقاً للقاعدة القانونية " لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص". وعليه لولم تكن هناك مخالفة للقانون، وكان هناك احتياطياً غير مجرم، ففي تلك الحالة يفلت الممول من وصف المتهم الضريبي.

وعليه فالمخالفة القانونية، والاحتياط المجرم، يؤديان نفس المعنى، لأنه لا جديد أتت به عبارة احتياط مجرم، بعد عبارة المخالفة القانونية. أي أن كلاً من التجنب والتهرب متشابهان في الغاية ولكنهما مختلفان في الوسيلة؛ ففي التجنب يستفاد بالوسائل المشروعة التي يسمح بها القانون، بينما يتعمد المتهم مخالفة القوانين أو يحتال عليها<sup>(٣)</sup>.

(١) الآثار الاقتصادية لعدم المساواة، ٢٧/١٢/٢٠١٧ م، الموقع الإلكتروني: [acpss.ahram.org.eg/](http://acpss.ahram.org.eg/)

(٢) التجنب الضريبي بين الإباحة والحظر في التشريع المقارن والمصري، د/ رمضان محمد صديق، القاهرة ٢٠١١، ص ٩.

(٣) التجنب الضريبي، نفس المرجع السابق، ص ٢٢.

بينما عرفه آخر بأنه عبارة عن تخلص الأفراد من الالتزام بدفع الضريبة بعد تحقق الواقعة المنشأة لها<sup>(١)</sup>. ولكن يلاحظ على هذا التعريف بأنه لم يفرق بين التخلص القانوني وغير القانوني، أو بمعنى آخر التهرب من الضريبة، وتجنب الضريبة. كما يقصد بالتهرب الضريبي أيضاً تخلص المكلف من دفع الضريبة المفروضة عليه كلياً أو جزئياً ويتم التهرب قبل بدء فترة الدفع أو خلالها باستخدام وسائل معينة غير مشروعة<sup>(٢)</sup>. لم يخرج هذا التعريف في مضمونه عن المعاني السابقة.

فالتهرب الضريبي يتمثل في إخفاء أو طمس وتشويه طبيعة المعاملة وحقيقتها، حتى تظهر المعاملة بالشكل الذي يسمح به القانون، مع أنها أعدت بطريقة تجعل معاملتها الضريبية تختلف عما يقصده المشرع، فيستفيد صاحب المعاملة من هذا الاختلاف في تحقيق مزايا ضريبية<sup>(٣)</sup>.

والغرض من تجريم التهرب، والعقاب عليه، هو ما يترتب عليه من الإسهام الواضح في تدني الإيرادات الضريبية، وذلك نظراً لعدم وضوح القوانين إذ إعتاد أغلب المكلفين بدفع الضريبة، إلى كتمان نشاطهم الاقتصادي فمثلاً بعض الشركات والمؤسسات لم توثق نشاطاتها لدى دوائر الضرائب فضلاً عن التزوير الذي يمارسه العديد من الموظفين ورجال الأعمال للتهرب من دفع الضريبة، ونتيجة لذلك تنخفض مساهمة الإيرادات الضريبية في الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات العامة .

والجدير بالذكر في هذا المقام أنه ليس المكلف وحده الباحث عن أسباب التهرب من دفع الضريبة، وإنما هناك بالمقابل باحثين أكثر عن الربح من الموظفين، وبذلك تكون هناك علاقة فساد تكاملية ما بين القطاع الخاص ممثلة في الشركات والمؤسسات، والقطاع العام ممثلاً فيه بموظفي الدولة. إذ إن الموظفين يستخدمون أساليب لمساعدة المتهربين على التهرب من دفع الضريبة، وذلك بحكم وجودهم في السلطة الضريبية وتخصصهم في تنفيذ القوانين الضريبية وتفسيرها وتطبيقها، وتمتعهم بالصلاحيات المناسبة التي تجعلهم يضعون تقديراتهم لحجم الوعاء، وتقدير الضريبة عليه وتقدير السماحات والاعفاءات، مما يجعلهم يمتلكون سلطة تقديرية، يستخدمونها في زيادة مدخولاتهم عن طريق التواطؤ مع المكلفين مقابل ثمن، وهذا ما يشكل بيئة خصبة لتنامي الفساد . أي بمعنى استخدام المنصب العام لتحقيق منفعة شخصية.

(١) الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي، د/ يحيى غني النجار، ٢٠٠٨، ص ١١٨

(٢) اقتصاديات المالية العامة، د/محمد حياش، د/هدى العزاوي، عمان، دار المسيرة، ٢٠١٠، ص ١١٨

(٣) التجنب الضريبي بين الاباحة والحظر في التشريع المقارن والمصري، د/ رمضان محمد صديق، القاهرة ٢٠١١، ص ٢٠.

وهناك دوافع عديدة لأصحاب السلطة التقديرية للقيام بالتواطؤ مع المكلفين، ولعل الدافع الرئيسي هو تدني مستوى الأجر التي يتقاضاها الموظفون التي لا تتلاءم مع متطلبات الحياة الاعتيادية، فضلاً عن التفاوت الكبير بين الدخل في المجتمع، وكذلك التفاوت في توزيع الثروة، مما يشعر هؤلاء بالغبن، وهم يحاولون بعملية التواطؤ مع المكلفين سد الفجوة الحاصلة في دخولهم<sup>(١)</sup>.

لاشك في أن القضاء على هذه الظاهرة يكاد يكون صعباً، لأنها توجد بوجود الضرائب، ولكن يمكن اتخاذ إجراءات للحد منها، ولا تقتصر هذه الإجراءات على الجوانب الفنية البحتة للأنظمة الضريبية ومحاربة الرشوة في الأجهزة الإدارية ومعاقبة المتهربين، بل تشمل أيضاً الاعتناء بالسياسة المالية، فإذا كانت هذه السياسة عادلة ولا تتجه نحو تدمير الأموال في مشاريع غير مفيدة وفي النفقات الخاصة للنخبة الحاكمة فسوف يشعر المكلف بواجبه في تحمل الأعباء العامة<sup>(٢)</sup>.

ولذا شاع منذ سنوات قريبة مصطلح الشفافية الضريبية، والذي من خلاله تزداد القدرة المعرفية للممولين في بيان الدخل الخاضعة، ومقدار الضريبة المفروضة، مما يزيد من وعيهم، وإحساسهم بالمسئولية، وعدم تنافسهم على التهرب الضريبي.

(١) مقدمة في علم المالية العامة والمالية العامة في العراق، د/عبد العال الصكيان، ط١ / ١٩٧٧، بغداد، دون ناشر، ص٢٨٦- ٢٨٧، موسوعة الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين والمواد الملحقة بها د/ زكريا محمد بيومي، ص: ٣١١، موسوعة القوانين والأحكام والفتاوى الضريبية، د/ زكريا محمد بيومي، مجلد (٢)، ص: ١٢٣، أصول المالية العامة والتشريع الضريبي د./ زين العابدين ناصر، د./ عبد المنعم عبد الغني، ص: ٢٣٧، الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي، يحيى غني النجار، ٢٠٠٨، ص ٢٠٢.

(٢) الديون الدولية .. عوامل للتنمية أم عوائق لها، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية، منتدى الأعمال الفلسطيني، أغسطس ٢٠١١، ص ٢٢.

## المبحث الثاني

### الفساد المالي والتجنب الضريبي

ارتفاع نسب التجنب الضريبي وتتعدد أسبابه، فمنها ما يتعلق بالمول وثقافته، ومنها ما يتعلق بكفاءة الإدارة الضريبية في التعامل مع التجنب من الضريبة. وما ينبغي التأكيد عليه في هذا المقام، هو أن التجنب الضريبي وإن كان لا يعتبر جريمة قانونية إلا أنه يعتبر جريمة أخلاقية ضد المجتمع، إذ أنه على كل ممول أن يدفع نصيبه العادل من الضريبة وذلك يمثل التزاماً أخلاقياً، لأن عدم سداد النصيب العادل من الضريبة يؤدي إلى عدم قدرة الدولة على القيام بواجباتها في توفير الخدمات العامة وكذلك المزايا الاجتماعية<sup>(١)</sup>. ونظراً لأهمية هذا الموضوع وخطورته، وهو أحد المسببات الرئيسة للفساد المالي، لذا سنتناوله في الثلاثة مطالب التالية:

#### المطلب الأول: حقيقة التجنب الضريبي

#### المطلب الثاني: مدى أحقية الفرد في محاولة تجنب الضريبة

#### المطلب الثالث: الفرق بين تجنب الضريبة والتهرب منها

#### المطلب الأول

#### حقيقة التجنب الضريبي

عرف تجنب الضريبة بأنه امتناع الممول عن القيام بالواقعة المنشئة لها؛ أو محاولته الإفادة من الثغرات القائمة في صياغة القانون، أو قصد المشرع له<sup>(٢)</sup>.

#### ومفاد ما تقدم أن تجنب الضريبة قد يأخذ عدة أشكال منها:

١- قد يتحقق تجنب الضريبة بامتناع الممول عن القيام بالواقعة المنشئة لها، ومن ثم لا يتحقق بالنسبة له حدوث أية واقعة تنشئ الضريبة في ذمته.

(١) إصلاح السياسة الضريبية في مصر، د/مصطفى محمود عبد القادر، "الأزمات الاقتصادية في مصر المخرج والحلول المتاحة" العدد رقم "

٢، من إصدارات المركز المصري للدراسات الاقتصادية، الموقع الإلكتروني: [www.eces.org.eg](http://www.eces.org.eg)، ص ٦-٧.

(٢) المالية العامة، د/ رفعت المحجوب، ط دار النهضة العربية، ١٩٧٥، ص ٣١٨، أصول المالية العامة والتشريع الضريبي، د/ زين العابدين

ناصر - د/ عبدالمنعم عبدالغني، ط ٢٠٠١م، ص ٣٤٦، التجنب الضريبي بين الإباحة والحظر في التشريع المقارن والمصري، د/

رمضان محمد صديق، القاهرة ٢٠١١، ص ١٦.

ومثل ذلك الامتناع عن استهلاك السلع المفروضة عليها ضرائب الاستهلاك، والامتناع عن استيراد أو تصدير السلع المفروضة عليها الرسوم الجمركية، أو الامتناع عن توجيه النشاط أو الأموال إلى فروع النشاط المفروضة عليها الضرائب أو المفروضة عليها الضرائب المرتفعة.

٢- قد يتحقق تجنب الضريبة عن طريق قيام الممول من الاستفادة من الثغرات الموجودة في نصوص قانون الضريبة، فمثلاً قد لا يشير قانون ضريبة التركات على خضوع الهبات للضريبة، فيعمد أحد الأفراد إلى توزيع أمواله على ورثته حال حياته عن طريق الهبة، حتى يتجنب الخضوع لضريبة التركات، فهنا لم يتم بالخروج على القانون أو الاعتداء عليه، وكل ما في الأمر أنه حاول الاستفادة من نقص في التشريع أو ثغرة قائمة فيه غابت عن ذهن الشارع حين وضع القانون.

٣- قد يكون هذا التوجيه الذي يقوم به الممول لاستهلاكه أو لنشاطه أو لأمواله تجنباً للضريبة مقصوداً من المشرع، فكثيراً ما يكون القصد من الضرائب خفض نوع معين من الاستهلاك، أو من الاستيراد، أو من التصدير، أو من الاستثمار تحقيقاً لأغراض اقتصادية واجتماعية معينة.

٤- يدخل في نطاق تجنب الضريبة أيضاً ما يلجأ إليه البعض من نقل أموالهم أو محال إقامتهم أو مقر نشاطهم إلى دول أخرى حيث المعاملة الضريبية أخف وطأة من دولهم.

ومن أمثلة ذلك أن ينقل الممول أمواله لاستثمارها في سندات الدين العام المعفاة بقانون خاص من الضريبة لكي يستفيد من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩م بشأن فرض الضريبة العامة على الإيراد في مصر، والتي تنص على أن لا يدخل في الحساب إيراداً أو مصروفاً عند تحديد المبالغ الخاضعة للضريبة العامة فوائد السندات والقروض المعفاة من الضريبة بقانون خاص<sup>(١)</sup>.

٥- قد يكون تجنب الضريبة منظماً من قبل القانون نفسه لإرضاء بعض الطبقات الاجتماعية ذات النفوذ السياسي - مثال ذلك تقرير المشرع الفرنسي صراحة إخضاع فئة معينة للضريبة في نفس الوقت الذي ينظم فيه أحكام هذه الضريبة بطريقة تمكن هذه الفئة من التخلص منها كلها أو بعضها، وهذا ما اتبعه بالنسبة لأرباح الاستغلال الزراعي إذ

(١) مبادئ المالية العامة والتشريع الضريبي، د/ عبدالمنعم عبدالغني، كتاب جامعي، ١٩٩٩/٢٠٠٠م، ص ٢٠٨.



أخضعها على أساس دخل مفترض هو "دخل المساحة" الذي يكون عادة أقل من الدخل الحقيقي<sup>(١)</sup>.

ويرجع البعض إلى أن أحد المسببات الرئيسية لتجنب الضريبي في ضعف الوعي بالمجتمع بشكل عام، سواء كان ذلك بسبب سيادة أنماط من القيم لدى الممولين ترى في الضريبة عبئاً لا مبرر له أساساً، فهي لا تخرج عن كونها مجرد جباية مالية من الدولة<sup>(٢)</sup>.

### المطلب الثاني

#### مدى أحقية الفرد في محاولة تجنب الضريبة

الظاهر من الصور السابقة لتجنب الضريبة أن الممول غالباً ما يكون سيء النية، ومع ذلك فإن التصرف لا يمكن النيل منه وذلك لسببين:

**أولهما:** أن تجنب الضريبة قد يستند إلى القاعدة القائلة إن للمكلفين حق تنظيم أعمالهم وثروتهم ومستوى معيشتهم بحيث يدفعون أقل ضريبة أو لا يدفعون ضريبة بالمرّة بشرط ألا يخالفوا في ذلك الأحكام القانونية المقررة، وقد كانت هذه القاعدة معروفة في عهد الرومان إذا كان المسلم به عندهم أنه إذا كان هناك طريقان للوصول إلى الغرض الذي يرمي المكلف إلى تحقيقه فإن له حق اختيار الطريق المؤدي إلى دفع الضريبة الأقل<sup>(٣)</sup>.

**ثانيهما:** ما استقر عليه الفقه والقضاء الفرنسي والمصري من التسليم بحق الفرد من الإفادة من نقص في صياغة نصوص القانون، أو عدم إحكامها، وذلك عملاً بمبدأ "التفسير الضيق للنصوص الضريبية"، ومن ثم لا يكون هناك سبيل أمام المشرع سوى تعديل النصوص وسد الثغرات التي تتخللها من إحكامها وضبطها حتى يفوت على المتجنبين للضريبة قصدهم السيئ أحياناً، من استغلال عدم الإحكام أو عدم الشمول في الصياغة، ويحفظ للخزانة العامة حقها في الضرائب التي ينصرف إليها قصد المشرع تماماً<sup>(٤)</sup>.

(١) Voir: Alain Mareau: "Dossier F. Comme Fraude Fiscail 1975 P. 103.

(٢) التهرب الضريبي وسبل العلاج، عبدالفتاح الجبالي، مقال بجريدة الأهرام المصرية، الأربعاء ١١ من جمادى الأولى ١٤٣٨ هـ - ٨ فبراير ٢٠١٧ السنة ١٤١ العدد ٤٧٥٤٦.

(٣) أصول المالية العامة والتشريع الضريبي د/ زين العابدين ناصر - د/ عبدالمنعم عبدالغني، مرجع سابق، ص ٣٤٦، ٣٤٧.

(٤) مبادئ المالية العامة والتشريع الضريبي، د/ عبدالمنعم عبدالغني، ط ٢٠٠١، القاهرة، ص ٢٠٨، ٢٠٩.

كما يذهب بعض المدافعين عن تجنب الضريبة إلى أبعد من ذلك بدعوى أنهم يعتقدون في تفسيرات للقانون توضح عدم خضوعهم للضريبة، ويشكل من هؤلاء الناس مجموعة تعرف بمناهضي الضريبة أو المحتجين، والمناهض أو المحتج الضريبي شخص يرفض أن يدفع الضرائب لأسباب دستورية أو قانونية، لأنه يعتقد أن قوانين الضرائب غير دستورية أو غير مشروعة، فيرفض أن يقدم إقراراً ضريبياً أو يقدم الإقرار دون بيان دخله الحقيقي أو ذكر البيانات اللازمة في هذه الإقرارات، وغالباً ما يكون الاعتقاد السائد لدى المحتج بأن الضريبة المفروضة لا تتفق مع نصوص الدستور، أو أن الضريبة وفقاً لنص الدستور اختيارية لا إجبارية، وقد يصل هؤلاء الحال الشطط في التفسير إلى الوقوع في التهرب الضريبي، حال عدم توصلهم إلى ثغرة يتجنبون بها الضريبة(١).

(١) التجنب الضريبي بين الاباحة والحظر في التشريع المقارن والمصري، د/ رمضان محمد صديق، القاهرة ٢٠١١، ص ١١٩ - ١٢٠.

## المطلب الثالث

## الفرق بين تجنب الضريبة والتهرب منها

التهرب من الضريبة<sup>(١)</sup> شكل من أشكال التخلص منها، الذي يرتب فيه الفرد أوضاعه أو شئونه بشكل احتيالي أو على نحو مخالف للقوانين لكي يحقق نفس غاية المتجنب وهي تخفيض أو عدم دفع الضرائب أصلاً. أي أن كلاً من التجنب والتهرب متشابهان في الغاية ولكنهما مختلفان في الوسيلة؛ ففي التجنب يستفاد بالوسائل المشروعة التي يسمح بها القانون، بينما يعتمد المتهرب مخالفة القوانين أو يحتال عليها<sup>(٢)</sup>.

بينما رأى بعض الكتاب أنه ليس هناك أوجه اختلاف بين التهرب من الضريبة. وبين التجنب من الضريبة، فالتجنب من الضريبة هو المعنى الشامل الذي يشير لكل أشكال الهروب من الضريبة. وأن التهرب من الضريبة ليس إلا أحد هذه الأشكال. بينما توجد وجهة نظر مخالفة. فالتجنب من الضريبة في مفهومهم هو الذي ينشأ بشكل خاص عن التهرب من الضريبة، ويعني ذلك أنه من المصدر نفسه.

ويختلف التهرب من الضريبة عن تجنب الضريبة من عدة وجوه<sup>(٣)</sup>:

الأول: التهرب من الضريبة هو امتناع الممول الذي توافرت فيه شروط الخضوع لها عن الوفاء بها، مستعيناً في ذلك بكافة أنواع الغش وهي مختلفة ومتعددة، ولذلك فعادة ما يعرف التهرب من الضريبة "بالغش الضريبي".

ويصبح التخلص من الضريبة غشاً حينما يشتمل على مخالفة نص من نصوص القانون، وقد يتم ذلك بمناسبة تحديد وعاء الضريبة وربطها حينما يقوم الممول بإخفاء بعض المادة الخاضعة للضريبة، أو حينما يقدم إقراراً غير صحيح، كما قد يتم بمناسبة تحصيل الضريبة حينما يقوم الممول بإخفاء أمواله ليفوت على الإدارة المالية استيفاء حقها منه.

الثاني: يتخذ التهرب من الضريبة صوراً متعددة ومختلفة، وهي صور تختلف من الضرائب المباشرة إلى غير المباشرة، وذلك نظراً لاختلاف طبيعة العناصر التي يفرض عليها هذان النوعان من الضرائب.

● وهناك من يدرج الغش الضريبي في مفهوم التهرب الضريبي ويعدّه شاملاً له، فالتهرب أعم والغش أخص. دراسات في الاقتصاد المالي / د/ محمد دويدار، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦، ص ٢٢٩، ظاهرة التهرب الضريبي الدولي وأثارها على اقتصاديات الدول النامية، د/ سوزي عدلي ناشد، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص ٢٧.

(١) التجنب الضريبي بين الإباحة والحظر في التشريع المقارن والمصري، د/ رمضان محمد صديق، القاهرة ٢٠١١، ص ٢٣.

(٢) المالية العامة، د/ رفعت المحجوب، مرجع سابق ص ٣١٩، أصول المالية العامة والتشريع الضريبي، د/ زين العابدين ناصر - د/ عبدالمنعم عبدالغني، مرجع سابق، ص ٣٤٧. ظاهرة التهرب الضريبي الدولي وأثارها على اقتصاديات الدول النامية، د/ سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص ٢٧.

ومن أهم صور التهرب من الضرائب المباشرة: تقدير الدخل المفروض عليه الضريبة بأقل من حقيقته، والمبالغة في تقدير التكاليف الواجبة الخصم من وعاء الضريبة، وإخفاء المظاهر والعلامات الخارجية فيما يتعلق بالضرائب التي تفرض على أساسها. ويكون التهرب من الضرائب غير المباشرة بإخفاء المادة المفروضة عليها الضرائب، ومثل ذلك إخفاء السلع المستوردة أو المصدرة أو المنتجة أو المباعة، أو بإعلان هذه السلع بقيمة أقل من قيمتها الحقيقية، كما قد يكون التهرب منها أيضاً بإخفاء طبيعة التصرف القانوني، كأن يعلن الواهب عقد الهبة على أنه عقد بيع للتهرب من الضريبة على الهبات.

**الثالث: من شأن التهرب الضريبي الإضرار بمالية الدولة، ذلك أنه يفوت على الدولة جزءاً من حصيلة الضرائب، وأنه يخل بمبدأ العدالة الضريبية، ولذلك تعمل الدولة سواء في المجال الداخلي أو في المجال الدولي على مكافحة هذه الظاهرة.**

### المبحث الثالث

#### الفساد المالي وعلاقته بالقروض العامة

تطور دور القروض العامة مع تطور الفكر المالي، فبعد أن كان استخدام القروض العامة أمراً غير مرغوب فيه ويجب أن يكون في أضيق الحدود في ظل الفكر المالي الكلاسيكي في حالات الضرورة القصوى كالحروب والكوارث الطبيعية، أصبح استخدام القروض العامة أمراً ممكناً في الفكر المالي الحديث، وتقوم القروض العامة بدور خاص في التنمية الاقتصادية في الدول النامية التي تعاني من وجود فجوتي التمويل المحلي والتجارة الخارجية، ولجأت الكثير من الدول النامية خاصة خلال الثلاثة عقود الأخيرة من القرن العشرين إلى الاعتماد على القروض الخارجية، ولا يخفى ما نتج عن تراكم القروض الخارجية من مشكلات وأزمات المديونية التي تعرضت لها الكثير من الدول النامية خاصة في ظل انخفاض قدرة تلك الدول على السداد وزيادة أعباء خدمة الديون على الموازنة العامة للدولة.

لا أحد ينكر أهمية توفر الموارد المالية في عملية التنمية، وتبدو تلك الأهمية بشكل أساسي في إحداث عملية التراكم الرأسمالي التي إذا توفرت في أي مجتمع كانت كفيلة بإحداث تقدم وتنمية.

ولكن الخطأ الذي تقع فيه غالبية الدول النامية هو حصر مشاكلها في نقص التمويل فقد ركز الاقتصاديون الذين وضعوا أسباب تخلف هذه الدول على نقص رأس المال في هذه

الدول، وهو نتيجة للحلقة المفرغة التي تعيشها تلك الدول؛ حيث تدور في علاقات تشابكية دائرية تمثل معوقات وعقبات لعملية التنمية، فكل عقبه تعد سبباً ونتيجة لغيرها من العقبات، وهي تنتظم معاً في حلقات تتابعية مترابطة، تؤدي كلها إلى التخلف وتؤكد.

فالتنمية لا تتوقف على وجود الثروة والموارد، بل تتوقف على مقدرة الإنسان على إيجادها، ونحن لا ننكر أهمية المتطلبات الاقتصادية ولكنها تأتي من حيث الأهمية في المرتبة الأخيرة بالنسبة لما عداها من المتطلبات، بل لا نبالغ إن قلنا أنه متى ما توافرت المتطلبات غير الاقتصادية وبالذات الإرادة الإنسانية تكويناً وتشكياً فإن من اليسر والسهولة توافر المتطلبات الاقتصادية، فإن الإنسان كما أنه هدف من التنمية، هو في الوقت نفسه صانع التنمية، وعلى مجهوده وطاقته تتوقف التنمية وجوداً وعملاً (١).

إن الإنسان أغلى ما يملك المجتمع، وعليه لا بد من التركيز في عملية التنمية إلى تنمية الموارد البشرية بتهيئة الوسائل المختلفة للنهوض بالإنسان، والاهتمام بالتعليم والتدريب وتشجيع البحث العلمي وتطوير وسائل المشاركة الفاعلة في الأنشطة الإنمائية، وفي اتخاذ القرارات على كافة المستويات لتوفير جو من الاهتمام والحماس لمشروعات التنمية.

لقد لعبت الدول الاستعمارية دوراً خطيراً في زيادة معدلات القروض الخارجية للدول النامية وفي مقدمتها الدول العربية، وبخاصة بداية من حقبة السبعينات، حيث ارتفع معدلات العائدات النفطية، ومن ثم توظيفها في البنوك والمؤسسات الأوربية، ثم قيام الدول الغربية في المقابل في الإسهاب في تيسير القروض الخارجية للدول العربية ذات العجز المالي، ثم الانقضاء عليها مرة أخرى برفع معدلات الفائدة عن طريق جدولة الديون بعد أن أصبحت صيداً سهلاً بإنهاكها ووقوعها في فخ المديونية الخارجية.

وبالتالي فالدول العربية بشقيها سواء أكانت دول العجز أو في المقابل على الزاوية مصنفة على أنها دول الفائض، فكلتاها ليستا بأفضل حال من بعضهما البعض، حيث تتسمان بنفس الصفة وهي التبعية المالية لاقتصاديات الدول الغربية الرأسمالية المتقدمة، إذ أنه كما هو واضح فإن دول العجز العربية تعتبر دولاً مستوردة لرأس المال، وتعاني من النقص الشديد في العملة الأجنبية، لتمويل إنفاقها الاستهلاكي والاستثماري، الوضع الذي دفعها إلى الالتجاء إلى القروض الخارجية ذات الفوائد البسيطة والمركبة، التي أثقلت كاهل اقتصادها وزادت من علاقاتها غير المتكافئة، وتبعيتها للدول المتقدمة الدائنة، وعلى النقيض من ذلك نجد أن دول الفائض المالي التي استطاعت بعد تصحيح أسعار نفطها عام ١٩٧٣

(١) الإسلام والتنمية الاقتصادية، د/شوقي أحمد دنيا، دار الفكر العربي، ط١ / ١٩٧٩، ص١٢٧.

/ ١٩٧٤ أن تجنى فوائد مالية ضخمة، إلا أنه سرعان ما أخذت تلك الفوائد أيضاً تشق طريقها نحو الاقتصاديات الرأسمالية تحت شعار إعادة تدوير تلك الفوائد نحو الاقتصاديات المتقدمة، بشكل زاد من اندماج اقتصاد دول الفائض بالاقتصاد الرأسمالي المتقدم، مع ما يترتب على ذلك من تبعية اقتصادية ومخاطر متنوعة.

إن ما سبق يعد نتيجة منطقية لسياسات عربية فردية فاشلة، حيث اتجهت كل دولة بمفردها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، مما جعل التنمية الاقتصادية في الدول العربية تواجه العديد من التحديات، نظراً لافتقار كل دولة عربية بمفردها لمقومات التنمية الاقتصادية المستقلة. فالنظرية ذات الفوائد المالية المصدرة للخارج تفتقد لمقومات رأس المال البشري، وذات رأس المال البشري تفتقد لرأس المال النقدي. والمستفيد الوحيد في المنتصف والذي يقوم بدور البنك هو الدول الغربية، حيث تأخذ من هذا وتقرض ذاك، وتقرض هذا وتأخذ من ذاك.

إن مشكلة الديون سواء الداخلية أو الخارجية تعد من أصعب المشكلات الاقتصادية التي تواجهها الدول العربية، وإن كان بالطبع الديون الخارجية أشد ضرراً وضراوة من الداخلية على تلك الدول المقترضة، وهذه الديون قد تضاعفت في العقود الأخيرة.

ومن الزاوية الأخرى يعد سوء توظيف القروض أحد أهم العوامل التي نشأ عنها تفاقم مشكلة الديون العربية؛ حيث ركزت كثير من الدول العربية على استيراد السلع الاستهلاكية والرأسمالية ذات الأسعار المرتفعة، في الوقت الذي قامت فيه بتصدير الكثير من مواردها الطبيعية على شكل مواد خام بأسعار زهيدة مما عرضها لأزمات اقتصادية، وبالتزامن مع سياسة الاقتراض والتي كانت تسير على قدم وساق لسد الفجوة التمويلية للمشاريع التنموية، كان الفساد المالي والإداري يضرم بأجهزة الدولة ومؤسساتها في معظم الدول العربية، وقد ترتب على هذا الفساد نهب أجزاء كبيرة من القروض الخارجية، وتم تهريبها إلى الخارج وإيداعها في البنوك الأجنبية مما أدى إلى تراكم الديون وفشل التنمية معاً .

وبالتالي بات المستقبل في الكثير من هذه البلدان مرهوناً بارتفاع مستويات الدين العام والخاص، مما يهدد بخنق النمو فيها، وإنه إذا كانت الاقتصادات المتقدمة يمكنها اللجوء إلى رفع الضرائب أو تخفيض الإنفاق لكي تخفض ديونها، إلا أن رفع الضرائب في تلك الدول قد يتسبب في حدوث نتائج معاكسة، مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الدين أكثر وانخفاض أشد في معدلات النمو. وإذا كان الأمر كذلك في الاقتصاديات المتقدمة، فالتحدي الأشد يكون في الاقتصادات منخفضة الدخل واقتصادات الأسواق الصاعدة، سواء من خلال توسيع الوعاء

الضريبي، أو رفع كفاءة الإنفاق العام وهو ما تعاني منه معظم اقتصاديات تلك الدول<sup>(١)</sup>. نظراً لكمية الفساد المالي المرتفعة سواء من ناحية تخصيص الأوعية الضريبية، أو نسبة الضريبة، أو في مخصصات الإنفاق العام، سواء بالتخفيض المبالغ فيه على الأنشطة الضرورية، أو الإسراف على الأنشطة الكمالية.

وفي تقرير نشره صندوق النقد الدولي، عن ذكره للأسباب الرئيسية للديون، يعزو أقوى أسباب أزمة الديون إلى الفساد وخطط التنمية الفاشلة، مشيراً إلى ما ذكرته مؤسسة "مورجان مورانتر" المالية الأمريكية في تقريرها عن اختفاء مبلغ ١٨٩ مليار دولار من ١٨ بلداً نامياً في سنة واحدة، والعثور على ٣١ مليار دولار من هذا المبلغ في حسابات سرية في البنوك السويسرية والأمريكية. وقد تذهب بعض التحليلات على الحديث من سوء توظيف القروض كواحد من أهم عوامل تفاقم مشكلة الديون العربية؛ حيث ركزت كثير من الدول العربية على استيراد السلع الاستهلاكية والرأسمالية ذات الأسعار المرتفعة، في الوقت الذي قامت فيه بتصدير الكثير من مواردها الطبيعية على شكل مواد خام بأسعار زهيدة مما عرضها لأزمات اقتصادية، كما تركزت دراسات أخرى على فشل مشروعات التنمية نتيجة سوء التخطيط، ويتضح من ذلك أن بعض الدول العربية- رغم توفر كافة عناصر الإنتاج الزراعي من أرض خصبة ومياه كافية- تهمل هذه الثروات، ويشير التقرير إلى أن الفساد ليس وحده وراء سحب هذه المليارات، فحتى إذا تم استخدام هذه القروض بالكامل في إقامة مشروعات، ففي الأغلب توجه هذه القروض نحو مشروعات ترفيهية غير إنتاجية، والشيء المثير للدهشة أن الدول العربية تهمل العوامل السابقة المسؤولة عن أزمة الديون الخارجية العربية وتلقي باللوم على عوامل خارجية مثل انخفاض الأسعار العالمية للمواد الخام، وارتفاع أسعار الفائدة على القروض<sup>(٢)</sup>.

(١) مشكلة الديون، مجلة التمويل والتنمية، مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي، مارس ٢٠١٨، ومقال آخر في نفس العدد تحت عنوان: جبال الديون، مجلة التمويل والتنمية، مارس ٢٠١٨. تأثير المديونية الخارجية على الدول النامية، ٢٠١٠، الموقع الإلكتروني:

infos-banks.over-blog.net

(٢) تأثير المديونية الخارجية على الدول النامية، ٢٠١٠، الموقع الإلكتروني: infos-banks.over-blog.net

## المبحث الرابع

## الفساد المالي وعلاقته بالهبات والمعونات الأجنبية

وإذا ما كانت المساعدات الدولية تعد مصدراً من مصادر تمويل برامج التنمية، إلا أنها كانت في الكثير من الأحيان ذات تكلفة كبيرة عاقت مسيرة التنمية في الدول النامية وخاصة مع الاستخدام غير الرشيد لها، وكذلك مع اتجاه الدول المتقدمة إلى تخفيض المساعدات التي تقدمها للدول النامية، فإنه على تلك الدول البحث عن البدائل اللازمة للاستغناء عن هذا المورد وإلا فالاعتماد على الذات وتنمية الموارد المحلية.

إن القدرات المحلية هي الأصل، والتركيز عليها شرط ضروري لنجاح التنمية والتحرر من التبعية، فندرة رأس المال لن يحلها قدوم رؤوس الأموال الخارجية حتى ولو كانت هبات<sup>(١)</sup>.

وما يؤكد ذلك ما جاء على لسان الرئيس الأمريكي الراحل جون كينيدي، حيث كان أكثر المسؤولين صراحة في الغرب، عندما أعلن في عام ١٣٨١هـ - ١٩٦١م، أن المعونة الخارجية هو أسلوب تتبعه الولايات المتحدة للحفاظ على النفوذ والسيطرة في مختلف أنحاء العالم، ومساندة حكومات وبلاد كثيرة كان يمكن أن تنهار إلى الكتلة الاشتراكية، كما أن المعونات التي تقدمها تلك الدول للدول النامية، ما هي إلا عملية لتسهيل مهام الشركات الأجنبية في الدول النامية، لاستنزاف اقتصادياتها، وفي نفس الوقت كسوق توزع فيه منتجاتها، بدليل اشتراطها في اتفاق المعونة أن تقوم الدول النامية بشرائها سلعها وخدماتها، كما أنهم يجربون تلك المعونة عن مصادر التنمية الحقيقية والتي يمكن أن تزود الدول النامية بالتقدم العلمي لينهض بنفسه في مجالات الحياة المختلفة ويستغني بها عن التبعية<sup>(٢)</sup>.

إن سياسة المعونة الاقتصادية كأى سياسة تجندها الدول الرأسمالية من أجل تحقيق أغراض معينة، وفي هذا الصدد يقول " موجنتارو " أحد المسؤولين في الولايات المتحدة " إن للولايات المتحدة مصالح خارجية، لا يمكن تأمينها بالوسائل العسكرية، أو بالوسائل التقليدية،

(١) المديونية الخارجية والتنمية الاقتصادية، د / سلوى سليمان، من بحوث المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية، ٢٥-٢٧ مارس ١٩٧٦، القاهرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، ص ٥٩٠، رؤية في التنمية العربية، نحو الحد من التبعية وتحقيق التنمية المستقلة، د / عبد الفتاح على الرشدان، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، المجلد (٢٧) عدد (٢) ١٩٩٩م، ص ٧٦ .

(٢) الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف، د / عبد الله عبد المحسن الطريقي، مكتبة الحرمين، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ،



وإنما تأمينها لا يتم إلا من خلال المعونات الخارجية<sup>(١)</sup>، مما يعني أن المساعدات الخارجية تخدم مصالح المانحين أكثر مما تخدم مصالح المتلقين<sup>(٢)</sup>.

وفي نفس الإطار السابق فإنه إذا جاءت زيادة الإنفاق العام عن طريق الإفراط في الحصول على المساعدات والمعونات الأجنبية، أو المبالغة في الاعتماد عليها، ترك ذلك أثره على الإرادة الوطنية، وصبغها بصبغة التبعية، وكل هذا يحدث عندما تكون الزيادة في الإنفاق العام عن طريق المبالغة في الاستدانة، فعبء المديونية مرهق لعدم قدرة الاقتصاد على السداد، فإن ذلك يؤدي إلى سيادة مناخ من الاكتئاب وعدم الرضا العام، ويؤدي حتماً إلى الركود، ومن ثم انكماش مستوي الرفاهية الفرد و المواطنين.

فالأشقاء الثلاثة "صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ووكالة التنمية الدولية"، هم أشقاء ثلاثة في أسرة واحدة تقودها حكومة الولايات المتحدة، مؤسسات تخطط وتدير السياسات اللازمة اقتصادياً لإعادة إنتاج النظام الدولي القائم على دول مسيطرة ودول تابعة. ومعروف أن هذه المؤسسات تبذل جهوداً مضاعفة وأكثر تنسيقاً في الدول التي حاولت التمرد؛ فبعد نجاح الجهات الأخرى في التصفية السياسية لمحاولة الاستقلال، يكون الأشقاء الثلاثة جاهزين لدعم هذا الانتصار بالسياسات الاقتصادية الملائمة لإعادة النظام الاقتصادي إلى أوضاعه الطبيعية، أي إلى التبعية من جديد، بأقل آلام ممكنة.

ولكن كيف تسهم هذه الهيئات "الدولية" في وضع السياسة الاقتصادية لبلد ما؟ تجيب "تيريذا هاينز" "أنها ليست - كما يتصور في بعض الأحيان - عملية يجلس فيها الممثلون الرسميون للوكالات مع الحكومات المعنية ليناقشوا معاً بعقول مفتوحة أفضل الحلول للمشاكل المحددة للحكومة، وكذلك فإن دور الولايات ليس منحصراً (كما يفترض في بعض الأحيان أنه يجب أن يكون) في تقديم المقترحات وإبراز الأخطاء، دون الاستفادة من حقيقة أنها تملك السيطرة على تخصيص الموارد المالية.. إنها عملية تحاول فيها الوكالات الدولية التأكد من أن السياسات التي قررتها هي مقبولة من الحكومات التي تأمل في استلام المعونة"... وإذا كانت الحكومات لا توافق على هذه السياسات فإن الوكالات تصبح معنية بأن تغير هذه الحكومات موقفها، وقد تؤدي المفاوضات إلى بعض التساهل، وإلى بعض

(١) أشار إليه د / كاظم هاشم نعمة: العلاقات الدولية ج١، مراجعة د / مندوب الشالجي، دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٧٩م، ص ١٣١ .

(٢) جورج سورس والعولمة، تأليف جورج سورس، تعريب د / هشام الدجاني، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ص ٤٧.

التحرير في مطالب الوكالات، ولكنها لن تغير النمط العام أو ما يصرون عليه، إن هذه الهيئات قد تعجز بضغوطها الاقتصادية عن توصيل "الأشخاص المناسبين" إلى مراكز إصدار القرار، وحينئذ تكتفي الهيئات الدولية بتكثيف المتاعب الاقتصادية أمام الحكام المتمردين، كي تسهل مهمة الجهات الأخرى في الإطاحة بهم، وحينئذ تعود الهيئات الدولية إلى العمل مع "الأشخاص المناسبين" الذين وصلوا إلى الحكم<sup>(١)</sup>.

إن سياسة المعونة كأى سياسة تستخدمها الدول الاستعمارية في تعميق ظاهرة الفساد المالي، من جهتها من زاوية، ومن جهة متلقيها من زاوية أخرى.

وما سبق ليس كلاماً نظرياً يحتمل القيل والقال، وإنما واقع أفصحت عنه بعض التقارير بالنسبة للمعونات الأجنبية، فإنه يعاد تدويرها للجيوب الخاصة، حيث تشير إلى أن أكثر من ٣٠% منها لا يدخل خزانة الدول متلقية المعونة، وإنما تذهب إلى جيوب المسؤولين أو رجال أعمال كبار، أضف إلى قروض المجاملة التي تمنحها المصارف من دون ضمانات جدية لكبار رجال الأعمال المرتبطين بمراكز النفوذ<sup>(٢)</sup>.

والفساد لا موطن له ولا حدود، فهو يأكل الأخضر واليابس، كما يضعف من تقديم المساعدات الإنسانية، وعلى سبيل المثال فالمساعدات الإنسانية والتي تم جمعها عقب إعصار تسونامي والذي أضر السواحل الآسيوية عام ٢٠٠٤، والتي قدرت في ذلك الوقت بأكثر من ٧ مليارات دولار، لتقدمها لإقليم آتشييه بأندونيسيا والذي أصابه الدمار جراء هذا الإعصار، ولكن مجموعة مكافحة الفساد في ذلك الوقت قالت بأن ٣٠% من حجم هذه المساعدات المالية قد سرقت، ويقدر آخرون بأن ربع ما يقدر بحوالي ٥٠ ألف منزل من تلك التي أنشأت للضحايا قد انهارت بالفعل، لأن ٧٠% من الأخشاب التي استخدمت في البناء لم تكن مستوفية للمواصفات المطلوبة في قوانين البناء<sup>(٣)</sup>.

وليس بغريب أن تكون القيمة الفعلية للمعونات منخفضة، ففي ظلها لا تكون لكل دولار القيمة نفسها في تمويل الحد من الفقر، فهو يسجل حسابياً كمعونة، ولكن كقيمة نفعية يعود في النهاية إلى البلدان الغنية مرة أخرى، ويظهر هذا الأمر على أشده، حين تقيد تلك المعونات بشراء الخدمات والسلع من البلدان المانحة. مما يحرم تلك الدول من فرص الحصول على نفس السلع والخدمات بسعر أقل، من مكان آخر، أضف إلى القضاء على

(١) الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ١٩٧٤-١٩٧٩، عادل حسين، دار الكلمة للنشر، بيروت، ص ٥٩٧ وما بعدها.

(٢) الفساد في الوطن العربي - أسبابه وعلاجه، حسن العطار، ١١/١٢/٢٠١٤، الموقع الإلكتروني: <https://elaph.com>

(٣) الفساد والتنمية، مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ديسمبر ٢٠٠٨، ص ١٠، الموقع الإلكتروني:

المهارات والتقنيات الموجودة في البلد لصالح تلك الدول التي قدمت منها المنح لتلك الدول، وقد عقدت مقارنة بين الأسعار، فتبين أن المعونة المقيدة خفضت من قيمة المساعدات، ما بين ١١%، ٣٠%، كما أن معونة الغذاء المقيدة تفوق في سعرها عن السعر العالمي في الأسواق المفتوحة، بحوالي ٤٠%<sup>(١)</sup>. إنه حقا عالم لا مكان فيه للفقراء.

وترتيباً على ما سبق فالمعونة المالية التي ترد في شكل منح أو قروض تعمل على زيادة الأعباء المالية الملقاة على عاتق موازنات البلدان النامية لما يشترط فيها من فوائد عالية، وهو ما يؤدي إلى أن تكون الدولة المتقدمة هي المستفيد الحقيقي في المساعدة. وكما يقول "بيرجاليه" ( ليست دول الاستعمار هي التي تساعد الدول المتخلفة ولكن الدول المتخلفة هي التي تساعد الاستعمار )<sup>(٢)</sup> ويقول "ميشيل موفيت" من معهد الدراسات السياسية: " أنه ليس لصندوق النقد الدولي - وهو أداة التعاون النقدي الدولي - سوى سلطة قليلة على اقتصاديات الدول الصناعية . ويرى أن الدور الرئيسي للصندوق هو أنه الملاذ الأخير لحكومات العالم الثالث التي تحتاج إلى قروض بعد أن غرقت إلى أذائها في ديونها للبنوك الدولية الخاصة"<sup>(٣)</sup>.

إن ديون العالم الثالث بلغت منذ عام ٢٠٠٤ أكثر من ٢.٥ تريليون دولار، كما يمثل عبء خدمة الدين أكثر ٣٧٥ مليار دولار سنوياً، وهو أكثر مما يمكن أن ينفقه العالم الثالث على الصحة والتعليم، وأكثر عشرين مرة مما يمكن أن تتلقاه البلاد النامية سنوياً من معونات أجنبية<sup>(٤)</sup>.

ومن الآثار الاقتصادية السلبية التي تذكر للمعونات الأجنبية إلى جانب ما ذكرناه آنفا ما يلي:

١- إن المعونات الغذائية الأجنبية - وعلى الأخص الأمريكية - لا تركز على تلك الدول التي يفتك بها الجوع الأعظم . وإنما تركز على الدول التي تعتبر حكوماتها حلفاء للاحتكارات الأمريكية .

(١) المعونة في القرن الواحد والعشرين، تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٥، الفصل الثالث، ص ١٠٢.

(٢) قواعد التنمية الاقتصادية في القانون الدولي والفقهاء الإسلاميين، د/ محمد الشحات الجندي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥م، ص ٢٤٧

(٣) أمريكا وصناعة الجوع، مرجع سابق، ص ١٧٢ .

(٤) الاغتياق الاقتصادي للأمم، جون بركنز، ترجمة مصطفى الطناني، د/ عاطف معتمد، تقديم د/ شريف دولار، الهيئة العامة المصرية للكتاب

- ٢- معونات الغذاء يمكن أن تتيح استمرار الحكومات التي تسيطر عليها النخبة في تجنب التغييرات الهادفة إلى إعادة توزيع الثروة .
- ٣- أن الشركات التي تروج أغذية الأطفال في البلدان المتخلفة كانت تسهم في سوء تغذية حاد وزيادة ملحوظة في وفيات الأطفال بدلا من المساعدة على تغذيتهم .
- ٤- معونات الغذاء التي توزع من خلال " برامج الغذاء من أجل العمل " تخدم في الواقع النخبة الريفية وتمدهم بإمكانيات إضافية لبسط نفوذهم، بينما لا تقدم للفقراء في أحسن الأحوال سوى عمل منخفض الأجر أثناء مواسم الكساد<sup>(١)</sup>.
- ٥- تعمل المؤسسات والجهات المقدمة للمعونة على مراعاة مصلحة الدولة المانحة أولاً. وذلك في تشجيع صادرات التكنولوجيا لهذه الدول دون الأخذ في الاعتبار مصالح الدول المتلقية. إلى جانب ذلك فإن أمثال هذه المعونات قد تكون محاولة لاختيار العملية التكنولوجية مما يعني فساد هذه المعونات، أو هي معونات ملوثة كما يرى البعض<sup>(٢)</sup>.
- ٦- استخدام المؤسسات الاقتصادية الدولية ( البنك الدولي - وصندوق النقد الدولي) كأداة لتوجيه السياسات الاقتصادية بما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تنمية التخلف وتفاقم مشاكل التفكك الاقتصادي والتبعية والارتفاع الهائل لأرقام وأعباء الديون الخارجية للدول النامية مما يجعل طاحونة المديونية تدور على قواعد من القروض والمساعدات الملوثة. وتجد مؤسسات التمويل ضالتها عندما تتعثر الحكومات المحلية في توفير الاعتمادات المالية اللازمة لإتمام المشروعات الإنمائية، فتبادر هذه المؤسسات بتمويل هذه المشروعات وذلك من أجل الالتفاف حول عجز الحكومات المحلية عن توفير المال السائل.

(١) أمريكا وصناعة الجوع، فرانسيس مورلابيه، دار الفكر للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٦، ص ١٦٣ / ١٦٥ / ١٧٦ / ٢٢٥ .

(٢) مشكلات تمويل التنمية في البلاد المتخلفة، د / حمدية زهران، دار النهضة العربية، القاهرة، ١/ ١٩٨٠، ص ٧ .

## المبحث الخامس

## الفساد المالي والتمويل بالتضخم

تعد سلطة الإصدار النقدي وظيفة رئيسية للدولة، ولذا يجب أن تقتصر عليها، لما لها من قدرة على تحقيق الموازنة بين كمية النقود المصدرة وما يتطلبه حسن سير النشاط الاقتصادي، كما أن في السماح لجهات أخرى - كالأفراد والمؤسسات - بإشرافها في عملية الإصدار، يؤدي إلى الإضرار بالدولة والأفراد معاً، أولاً لما ينتج عنها فقدان التوازن بين عملية عرض النقود والطلب عليها، وثانياً لأن هذه الوظيفة تعد من أعمال السيادة للدولة والتي لا يجوز قيام غيرها بها<sup>(١)</sup>.

وليس هذا الأمر من قبيل التحكم أو التسلط، ولكن لأن في قصر هذا الأمر على الدولة وحدها ممثلة في رئيسها، فلأنه القادر على تحديد الكمية اللازمة من النقد لحسن سير النشاط الاقتصادي في الدولة، دون الإضرار بمصالح الأفراد أو الجماعة، كما أنه يحقق أكبر قدر ممكن من التوازن بين كمية النقد المعروض والطلب عليه، فضلاً عن أنه يحد من ظاهرة التضخم والانكماش الذي يضر باقتصاديات الدول، وبالمراكز المالية للأفراد ويوقع الظلم ببعض الفئات ذات الدخل الصغيرة والثابتة<sup>(٢)</sup>.

ولما كان رئيس الدولة هو صاحب الحق الرئيسي في عملية إصدار النقد وإشرافه عليه أيضاً، حماية له من التزييف والتزوير، لذا كان عليه نظير هذا واجب يقابله، وهو أن يتم هذا العمل في ظل سياسة شرعية عادلة، يدير بها شؤون الأمة، ومتفقة مع روح الشريعة، ونازلة على أصولها الكلية، ومحقة لأغراضها الاجتماعية<sup>(٣)</sup>.

وهذا الأمر يعني أن رئيس الدولة لما كان هو صاحب الحق المخول بعملية الإصدار فإن هذا الأمر ليس على إطلاقه، وإنما يجب عليه أن يتم عرض النقود عند

(١) بحوث في الاقتصاد الإسلامي، د / عوف محمود الكفراوي، الناشر المؤسسة الثقافية الجامعية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، ص ٢٦٢،

المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، د/ محمد عثمان شبيب، دار النفائس، الأردن، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م،

ص ١٤٧، السياسات النقدية والبعث الدولي لليورو، د / أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، مرجع سابق، ص ٦٩، ٧٠.

(٢) بحوث في الاقتصاد الإسلامي، د / عوف محمود الكفراوي، المرجع السابق، ص ٢٦٢.

(٣) الدولة وسياسة الحكم في الفقه الإسلامي، د/ أحمد محمد الحصري، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ج٢

المستوى الذي يحقق أكبر قدر ممكن من الخدمات التبادلية، ويحافظ في نفس الوقت على استقرار الأسعار<sup>(١)</sup>.

مما سبق يتبين أن رئيس الدولة ممثلاً في البنك المركزي، هو المسئول عن عملية الإصدار، والتي يجب أن تتم في نطاق ما يحقق الاستقرار النسبي لتلك العملة، ولكن يجب إبراز حقيقة مهمة وهو أن عملية الإصدار السابقة لا تعطيه بأي حال الحق في النقود نفسها، وأن هذه العملية إذا تمت في هذا الإطار فإنها تؤكد الثقة في وحدة النقود المتداولة بين الأفراد، ومن ثم يترتب عليها استقرار المعاملات فيما بينهم<sup>(٢)</sup>، وبذا لا يكون هناك مجال للمتلاعبين والمضاربين على العملات.

وعليه فزيادة الإصدار من قبل الحكومات المعنية لتغطية فشل أو عجز، يعد فساداً مالياً؛ لأنه لن يترتب عليه إلا ارتفاع الأسعار ونقصان القيمة الشرائية للنقود، كما يترتب عليه أضرار اقتصادية كبيرة للبلد أما السياسة النقدية العادلة، فهي التي تكون فيها كمية النقود المطروحة للتداول، متناسبة مع الوضع الاقتصادي<sup>(٣)</sup>.

وبالتالي فلا زيادة في كمية النقود إلا مع الزيادة في معدل النمو الاقتصادي الوطني، كما أنها لا تتخفف كميتها مع الانكماش<sup>(٤)</sup> أما إذا زادت كمية النقود المصدرة، دون أن يقابلها زيادة في كمية الإنتاج، فينتج عن ذلك التضخم، وقد أشار إلى هذا الأمر الاقتصادي الأمريكي "مليتون فريدمان" \* بقوله إن السبب الأساسي للتضخم هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج<sup>(٥)</sup>.

(١) نحو نظام نقدي ومالي إسلامي، الهيكل والتطبيق، د / معبد على الجارحي، من مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الناشر الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ص ٣٤.

(٢) تغير القيمة الشرائية للنقود الورقية، د/هايل عبد الحفيظ يوسف داود، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٩م، ص ٢١٠.

(٣) دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، د/عبد الرحمن يسري أحمد، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، ص ١٩٦.

(٤) تغير القيمة الشرائية للنقود الورقية، د/هايل عبد الحفيظ يوسف داود، مرجع سابق، ص ١٨٦.

• مليون فريدمان ١٩١٢م: هو أبو النقدية والفائز بجائزة نوبل في الاقتصاد، وهو واضع نظرية صاحبت نظرية عالم الاقتصاد جون ميلنارد كينز عرفت باسم النقدية، ويقول فريدمان وأتباعه أن كمية المال في الاقتصاد هي أهم عامل في تحديد الأسعار، وأن العقبات التي تعترض طريق الاقتصاد إنما تأتي من الساسة الذين يتلاعبون بكمية المال، ويدلل على حجته هذه بكثير من البيانات في كتاب وضعه عام ١٩٦٣م بالاشتراك مع "أناشوارتز" بعنوان التاريخ النقدي للولايات المتحدة بين ١٨٦٧ و ١٩٦٠. أجدية علم الاقتصاد، سوزان لي، ترجمة خضر نصار، مركز الكتاب الأردني، ص ٩٣.

(٥) أشار إليه د/ يوسف كمال: الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م، ص ٢٠١.

مما سبق يتضح أنه لكي تتحقق من عملية الإصدار النقدي فوائدها المرجوة، بحيث يكون رئيس الدولة قد وفى بواجبه بأن قام بعملية الإصدار، وفي نفس الوقت تكون عملية الإصدار قد تمت في الإطار الصحيح - بأن تحقق بناء عليها الاستقرار النسبي للعملة، وسارت المعاملة وفقاً للنهج الصحيح بين الأفراد - لذا لا بد أن يرتبط هذا الإصدار بعملية الإنتاج والتنمية الاقتصادية الحقيقية، أما إذا حدث خلاف ذلك، فإن عملية الإصدار تصبح لا مبرر لها، وتعد ضريبة عشوائية تصيب كل من يملك نقوداً، مما يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم، وبذا تنتشر المضاربات والمقامرات على عملة تلك الدولة، مما ينجم عنه تدهورها، إضافة إلى آثارها السيئة على مستوى الاقتصاد القومي ككل.

### المبحث السادس

#### الفساد المالي وعلاقته بالنظام المالي

والنظام المالي للدولة، والذي يعتبر تجمعاً لأسواقٍ مختلفة، أو مؤسساتٍ ماليةٍ وظيفتها الموازنة بين المدخرات مع الاستثمار، ويعتبر النظام المالي من أهم المعايير المالية للدولة، حيث يوضح القدرة المالية والاقتصادية لها، والنظام المالي للدولة ما هو إلا جزء من النظام الاقتصادي له خصائصه وهيكله الذي يجعله نظام في حد ذاته. أما الأدوات التي يعتمد عليها النظام المالي لتحقيق الأهداف السابقة هي أدوات مالية تتمثل في الإيرادات والنفقات العامة، والميزانية العامة.

وعليه فالنظام المالي يقوم على أساس المعطيات التي تشكل النظام الاقتصادي والسياسي للبلد، ويتغير من بلد لآخر، وحتى داخل البلد نفسه يتغير من وقت لآخر حسب تغير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذا البلد.

وبما أن النظم المالية تابعة ونابعة من النظم الاقتصادية، وبالتالي فأهدافها تختلف باختلاف النظم الاقتصادية، ففي البلدان الرأسمالية يتمثل في المحافظة على هذا النظام. تطويره عن طريق المحافظة عن الاستقرار الاقتصادي ومع تحقيق التوزيع العادل للدخل الوطني ودعم النمو الاقتصادي، أما في ظل النظام الاشتراكي هو تحقيق أقصى مساهمة في إشباع الحاجات العامة للمجتمع مع تنفيذ الخطة المالية، أما في البلدان النامية هو الخروج من التخلف والتبعية والسير قدماً نحو الاعتماد على النفس.

وبناءً على ما تقدم فهناك تساؤل هام وهو هل الفساد المالي يزداد مع انحسار دور الدولة، أم في زياد تدخلها في الحياة الاقتصادية هذا ما ستجيب عنه السطور القادمة، عن

دور المالية العامة في الفكر التقليدي، وكيف اختراق الفساد للنظام المالي للدولة، ثم نتعرف على دور المالية العامة في الفكر الحديث، وكيفية تغلغل الفساد لهذا النظام.

### النظام المالي في الفكر التقليدي:

لم يكن للنظام المالي في الفكر التقليدي أية خصوصية متفردة عن المالية العامة في هذا العصر، وقد كانت المالية العامة في الفكر التقليدي دورها يتمثل فقط في تغطية النفقات العامة وبوسائله، وهو التوزيع المتساوي للأعباء العامة بين المواطنين دون أن يكون هناك أي تعارض بين هذين المظهرين، إذ ليست هناك أية وسيلة أخرى لتحقيق تغطية النفقات العامة إلا عن طريق توزيع أعبائها على المواطنين توزيعاً محققاً للمساواة في التضحية المطلوبة من كل منهم.

وهذا معناه اعتبار "علم المالية العامة" في إطار مفهومه التقليدي وثيق الصلة بالقانون نتيجة اصطباغه بصبغة إدارية، بينما علاقته بالاقتصاد محدودة للغاية<sup>(١)</sup>.

والفكر التقليدي يأخذ بالمذهب الحر الذي يؤمن بالفرد، وبالمجهود الخاص وضرورة اقتصار دور الدولة على أعمال الحراسة والأمن في الداخل والدفاع في الخارج - وعدم التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وترك الأفراد يعملون في ظل المنافسة، وقوانين السوق. وفي ضوء ما تقدم عرف التقليديون علم المالية العامة بأنه:-

"العلم الذي يدرس النفقات العامة والإيرادات العامة التي يلزم الحصول عليها لتغطية هذه النفقات"<sup>(٢)</sup>.

وواضح من هذا التعريف أنه يستند إلي طبيعة العلاقة بين الإيرادات والنفقات في النظرية التقليدية، فالإيرادات العامة تجد سببها وحدودها تبعاً لهذه النظرية في النفقات العامة، وعلي ذلك فإن تعريف التقليديين يقصر غرض الإيرادات العامة على النفقات العامة ويقيم التوازن بينهما.

ويترجم بذلك في توازن الميزانية<sup>(٣)</sup>، لأن الإيرادات العادية يجب أن تتحدد في هذا الفكر بالنفقات العادية<sup>(٤)</sup>.

(١) مبادئ المالية العامة، د/ زكريا محمد بيومي، دار النهضة العربية، ١٩٧٨م، ص ٣٨.

(٢) المالية العامة، د/ رفعت المحجوب، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٢١، مبادئ المالية العامة والتشريع المالي، د/ عاطف صدقي، مطبعة نهضة مصر، ط ١/ ١٩٦٤، ص ٩.

(٣) توازن الميزانية: يعني ضرورة تتساوي جملة الإيرادات العامة مع جملة النفقات العامة فلا تعتبر الموازنة محققة لقاعدة التوازن إذا زادت جملة النفقات العامة عن جملة الإيرادات العامة أو العكس.

(٤) المالية العامة - الكتاب الأول، د/ رفعت المحجوب - مرجع سابق، ص ٢١، مبادئ المالية العامة والتشريع المالي، د/ عاطف صدقي، مرجع سابق، ص ٩، د/ رياض الشيخ: المالية العامة - دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٩، ص ٤٦.



وبناءً على ما سبق فدور الدولة المالي محدود للغاية وذلك من خلال الانفاق البسيط، ويقابله من الزاوية إيرادات ممولة لهذا الانفاق؛ وبالتالي يكاد يكون الفساد المالي من هاتين الزاويتين محدود جداً.

وليس معنى ما تقدم أن الدولة بتطبيقها هذا النظام سينحصر دور الفساد المالي، وإنما قد يستشري بجوانب أخرى في القطاع الخاص، أو حتى في الجانب الذي تقوم به الدولة.

**النظام المالي في الفكر الحديث:**

مع بداية القرن العشرين حدث تطوراً كبيراً في النظام المالي، نتيجة تغير دور الدولة من دور " الدولة الحارسة" إلي دور "الدولة المتدخلة" ثم إلي "الدولة الاشتراكية". وفي ظل الدولة المتدخلة أصبحت الدولة مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وفي ظل الدولة الاشتراكية لم تعد الدولة مسؤولة عن هذا التوازن فحسب بل أصبحت تقوم أساساً بالإنتاج والتوزيع، كما تحددها الخطة الاقتصادية، وفي ظل المجال الاجتماعي تعمل الدولة علي القضاء علي الفروق الكبيرة بين الدخل، وقد اقتضى هذا التطور الذي لحق بدور الدولة تطور المبادئ والسياسات المالية والتأثير في نظرية النفقات العامة والإيرادات العامة، والموازنة العامة، فحينما أصبحت الدولة مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي لم يعد غرض النفقات العامة مقصوراً علي الوظائف التقليدية، بل كانت تهدف إلي التأثير علي الدخل القومي، وكيفية توزيعه بين الطبقات الفقيرة مما يضمن ارتفاع مستوى الطبقات ذات الدخل المحدود.

ولم تصبح نظرية الإيرادات العامة مقصورة علي تغطية النفقات العامة بل أصبحت تهدف بالإضافة إلي ذلك تحقيق قدر من التقارب بين الدخل والثروات أو محاربة التضخم، أو تكوين احتياطي في الميزانية العامة، وقد يتطلب تحقيق هذا التوازن إحداث عجز في الميزانية وذلك بالالتجاء إلي القروض، أو إلي الإصدار النقدي الجديد.

ولم يصبح هدف الموازنة العامة هو ضمان التوازن المالي فحسب؛ بل أصبحت تهدف إلي تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، حتى ولو اقتضى الأمر الخروج علي مبدأ توازن الموازنة.

مما نتج عنه تبرير لجوء الدولة إلي القروض دون التمسك بمبرراتها التقليدية، وهي تلك التي تتمثل في النفقات العامة غير العادية أو بغرض التخفيف من عبء الديون العامة. وبالتالي في المقابل زيادة تدخل الدولة بجهازها الإداري الكبير، في جانب النفقات العامة، وجانب الإيرادات العامة بمدلولها الواسع بداية من جباية الضرائب، وانتهاءً بالمعونات

والمساعدات الدولية، وما بينهما من تغل للعنصر البشري في كل المراحل، والذي بطبعه يكون مدعاة للفساد المالي أكثر مما يكون حال عدم وجوده.

ثم جاء العصر الكينزي ومن تبعه من مقترحات مالية للخروج من خضم أزمة الكساد العظيم عام ١٩٢٩، حيث زيادة الدور التدخلية للدولة من خلال أدوات السياسة المالية، والحد من تغل السياسة النقدية إلا ما يخدم السياسة المالية للدولة، ولا شك أن الاعتماد على العنصر البشري في تقدير بعض الضرائب، وتعقد القوانين والإجراءات، والمغالاة في رفع سعر بعض الضرائب، وتضييق الإعفاءات، وعدم ملاءمة بعض الضرائب، والازدواج الضريبي، وعدم كفاءة التحصيل للضرائب ... وغير ذلك من العوامل مدعاة لتفشي الفساد المالي. خاصة إذا تبع ذلك تغل المساعدات الأجنبية، والمبالغة في حجم الاقتراض، مما يكون له الأثر البالغ على الإدارة الاقتصادية، والإرادة السياسية.

وكل ما سبق وإن كان ليس مقصوداً من الفكر الكينزي والهدف فقط كان على الناحية الإيجابية من مردود تدخل الدولة من زيادة للطلب الفعال، إلا أن حسن الإدارة من قبل الدولة والذي كان في مخيلة كينز في الغالب بم يطبق مثالياً كما ينبغي؛ بل سيصاحبه بذور الفساد المالي خاصة مع تزايد العنصر البشري في جانبي الإيرادات والنفقات.

وحينما أصبحت الدولة تتولى أمر الإنتاج والتوزيع "الدولة الاشتراكية" زادت الكميات المالية بصفة مطلقة، وأيضاً نسبتها إلي الدخل القومي، فأصبح رأس المال العام والإيرادات العامة والنفقات العامة والميزانية العامة تستوعب علي التوالي نسبة مرتفعة من رأس المال القومي والإنفاق القومي والميزانية القومية، كما أخذت الدولة بالخطة المالية واعتبرت المالية العامة جزء منها.

وفي ظل هذه التطورات لم يعد مناسباً ذلك التعريف الذي قدمه التقليديون لعلم المالية العامة، مما حدا بهؤلاء الكتاب المحدثين إلي تعريف علم " المالية العامة" بأنه " العلم الذي يدرس النفقات العامة والإيرادات العامة وتوجيهها بغرض تحقيق أغراض الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية"<sup>(١)</sup>.

وبالمقارنة بينه وبين ما سبق من تعاريف يظهر لنا أن التعريف الحديث لعلم المالية العامة يلغي " صفة الحياد" التي اتسمت بها المالية العامة في ظل الفكر التقليدي ويعكس صفة المالية الوظيفية "التي تميز المالية العامة في الفكر الحديث".

(١) المالية العامة، د/ رفعت المحجوب، مرجع سابق، ص ٣١، د/ السيد عبد المولي، مرجع سابق، ص ٤، المالية العامة، د/ رياض الشيخ،

ولا نكون قد جاوزنا الحد إذا قلنا بأن الفساد المالي موجود وقائم في أقوى النظم الديمقراطية وأعتى الديكتاتوريات العسكرية على حد سواء، ولكن المختلف بينهما أسس وطرائق المعالجة من حيث شيوع الإعلام الحر القادر على النقد والمساءلة وملاحقة الفساد والفاستدين، كما لا تبتعد كثيراً ظاهرة الفساد المالي عن البلدان الرأسمالية حيث يتواجد فيها فساد ومفسدون وهو يكاد يكون ظاهرة طبيعية في تلك المجتمعات ولكن تختلف درجات هذا الفساد إلى اختلاف تطور مؤسسة الدولة نفسها . أما في بلدان العالم الثالث فإن فساد مؤسسات الدولة وتدني مستويات الرفاه الاجتماعي وشيوع الفقر والحرمان في المجتمع تصل إلى أقصى حدودها، وهذا ناتج عن درجة التخلف وازدياد معدلات البطالة وزيادة تكس الثروة في أيدي قلة من الأفراد، مما يعني بأن الفساد المالي موجود في كل المجتمعات وحتى المتقدمة منها ولكنه مختلف الحجم والنوعية، فهو يقوم بدور الضريبة السامة إذ يذهب ريعها ليس للحكومة ولكن لمستفيد متطفل<sup>(١)</sup> فالفساد قد ينتشر في مختلف البنى والمواقع التحتية للدولة والمجتمع، وفي هذه الحالة يتسع وينتشر في الجهاز الوظيفي والإداري ونمط العلاقات المجتمعية، فيبسط من حركة تطور المجتمع، ويقيد حوافز ومغريات التقدم الاقتصادي. إذاً هناك تصاعد للفساد المالي في جميع أنحاء العالم تقريباً إلى مستويات متقدمة غير مسبوقه في تاريخ العالم كله خصوصاً مع تزايد المال، ووفرة الثروات، وتلاشي الحواجز والحدود على حركة نقل الثروة بين البلدان.

ولا يقتصر الفساد المالي على نظام اقتصادي دون آخر، فهو عبارة عن مرض يعصف بكل الاقتصادات الاشتراكية منها والرأسمالية، الموجهة والحررة، المتدخله والحررة والحيادية، وإن كان البعض لديه توهم أن الفساد المالي والإداري مقترن تاريخياً بالنظم الاشتراكية وحدها حيث يبدو القطاع العام مرتعاً خصباً للانحرافات الإدارية والسرقات المالية، لأن الحافز الفردي غائب والمصلحة الشخصية للقائمين على النشاط الاقتصادي غير متوفرة. فيكون التعويض دائماً هو ذلك النمط من توظيف الصالح العام، ما دامت الدولة هي المالك الوحيد القادر على تعويض الخسائر وتغطية السرقات بل وربما التستر على فساد الكبار أحياناً.

ولكن هذا الأمر ليس مفتوحاً على مصراعيه فقد يشوب الفساد عملية الخصخصة نفسها، شأنها في ذلك شأن المؤسسات التنظيمية القاطنة في العالم الخاضع للخصخصة . وبدل تقديم الرشاوى للكيانات شبه الحكومية للحصول على عقود ومعاملة تفضيلية، يمكن أن يرشو مقدمو العروض لشراء الشركة مسؤولي سلطة الخصخصة . وقد لا تكون الشركة المخصصة بقوتها السوقية السليمة فاسدة، غير إنها قد تفرض أسعاراً احتكارية. كما أن

(١) الفساد .. من الزاوية الاقتصادية، فواز بن حمد الفوزان، الثلاثاء ١٤ نوفمبر ٢٠١٧، [www.aleqt.com](http://www.aleqt.com)

الأمر اختلف تماماً بالنسبة للاقتصاديات القائمة على التخطيط في ظل تقلص السيطرة المركزية للدولة وتوارى النظم الاشتراكية حيث اتضح للخبراء والباحثين والمعنيين بالشأن الاقتصادي من حيث علاقته بالنظام السياسي أن المسألة تتجاوز ذلك كثيراً. ففي ظل الاقتصاد الحر ومع إعمال قوانين السوق فإن الفساد يظل ظاهرة مستمرة يتفاوت حجمها بين دولة وأخرى بل وربما بين قطاع وآخر داخل الدولة الواحدة. لذلك ظهرت مفردات جديدة مثل حوكمة الشركات والتي تعنى مزيداً من التدخل والإشراف من جانب المساهمين وجمعياتهم العمومية على مجالس الإدارة وأجهزتها التنفيذية<sup>(١)</sup>. وعليه فسياسات التحول نحو الديمقراطية والأخذ بسياسات السوق لم تساهم في التخفيف من الفساد، بل على العكس من ذلك تماماً ساعدت على نموها، وذلك لعدم مواكبة عملية الخصخصة عملية تطوير قانوني لا سيما فيما يتعلق بالقوانين التي تزيد من درجة الشفافية والرقابة على عملية التحول إلى نظام السوق<sup>(٢)</sup> وإن كان الفساد المالي يجد ملاذاً آمناً أكثر في النظم البيروقراطية الاشتراكية، نظراً لكبر الجهاز الإداري، واتساع المسؤولية. فكذلك النظام الرأسمالي لا يخلو من الفساد المالي وضراوته، والأزمات المتلاحقة التي تعصف به يوماً تلو اليوم، ودولة نامية ودولة متقدمة، وحررة وديكتاتورية، لخير دليل أنه ليس بمنأى عن شبح الفساد المالي، وأن عدواه تطال النظام العالمي أجمع، والخلاف فقط هو مدى تقبله واعتباره منهاجاً يجب التعايش معه.

### المبحث السابع

#### الفساد المالي وعلاقته بتقدم وتخلف الدول

ولا يمثل الفساد في الدول المتقدمة ظاهرة عامة، لأنه لا يصمد أمام المؤسسات المعنية بالمحاسبة والمساءلة القضائية، ويلاحظ كذلك أن حكومات بكاملها تستقيل مجرد أنه أشيع أن بعض أعضائها متورطون في قضايا الفساد. وهذا يرجع إلى أن مؤسسات المجتمع المدني في هذه الدول "الصحافة والجمعيات غير الحكومية تتمتع بحيوية تستمدتها من دساتير بلدانها وقوانينها، ومن التقاليد الديمقراطية التي ترسخت فيها التي تمكنها من محاربة الفساد. أما الفساد في الدول النامية فإنه أكثر حجماً وانتشاراً على عكس الدول المتقدمة التي يبقى فيها الفساد مجرد حالات فردية، ويواجه لدى حصوله بأقصى حملات التشهير إعلامياً ويلحق الفاسدون والمفسدون قضائياً وسياسياً، مهما علا شأنهم السياسي أو الاقتصادي.

(١) الفساد والحكم الرشيد، ورقة مناقشة رقم 3، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، مكتب السياسات الإنمائية، برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي، نيويورك تموز/يوليه 1997، ص ٥٤، [www.undp-aciac.org/publications](http://www.undp-aciac.org/publications)

[finances/anticor/fightingcorruption/](http://finances/anticor/fightingcorruption/)، الفساد الإداري والمالي بين السياسات والإجراءات، د / مصطفى الفقى، يونيو ٢٠٠٣،

الموقع الإلكتروني: [www.mafhoum.com](http://www.mafhoum.com).

(٢) تكلفة الفساد في روسيا، مي قابيل، السياسة الدولية، روسيا، يناير ٢٠٠١، عدد ١٤٣، ص ٢٣٧.

إن ملف الفساد يعد أحد الملفات الشائكة والمتشابكة والتي لا تكاد تخلو دولة من الدول إلا وحظيت بجانب منه، مع الفارق في التجذر والتعمق، فينمو ويزداد في الدول المتخلفة، وينحسر ويقل في الدول المتقدمة، حيث تعد الأولى بيئة خصبة له، وقد يتخذ من القانونية غطاءً يحتمي به، بينما يظل في الدول المتقدمة هشاً ومحدوداً، ويصعب عليه أن يجد الغطاء القانوني في البيئة الداخلية التي يحتمي في ظلها، وإذا وجد فقد يحتمي أكثر في العلاقات الخارجية والتي قد يكون أحد أطرافها دولة نامية.

ومن ناحية أخرى، فقد اقترنت كثير من التجارب التنموية الناجحة باستثناء الفساد المالي والإداري والسياسي في مراحلها الأولى، ونموذج سنغافورة هو مثال واضح في هذا السياق، حيث صنفت في الستينيات كواحدة من أسوأ الدول فساداً، قبل أن تحتل اليوم مركزاً متقدماً بين الدول الأقل فساداً، وتُصبح من أهم المراكز المالية والاقتصادية في العالم. وعادة ما يزداد الفساد في المراحل الانتقالية التي تمر بها العديد من الدول، كالانتقال من الاشتراكية إلى السوق الحر، أو من الديكتاتورية إلى الديمقراطية، وهو ما شهدته روسيا في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي، ومعها معظم، إن لم يكن كل، دول أوروبا الشرقية التي كانت خاضعة له، وهو ما ينطبق أيضاً على دول أميركا اللاتينية، وعلى الدول الشرق أوسطية والعربية<sup>(١)</sup>.

فضلا عن أن الدول المتقدمة تعد الرشاوى التي تدفع لمسؤولين خارج البلد بمثابة مصروفات تحدها الدولة لتسهيل أمورهم خارج البلد ولا تعدها رشوة يعاقب عليها القانون، وتقوم بخصم هذه المصروفات من الضرائب التي تدفعها الشركات والأفراد للحكومة، وذلك يعني أن الدول المتقدمة هي التي تدعم الفساد وتغذيه في البلدان النامية، ومعنى ذلك أن الرشوة والفساد هما جزءاً من ثقافة وقوانين هذه الدول وليست جزءاً من ثقافة الدول النامية<sup>(٢)</sup>.

(١) الدول النامية وأفة الفساد - صحيفة البيان الإلكترونية، ١٣ / ٢ / ٢٠١٦، <https://www.albayan.ae>

(٢) حكومات الدول النامية ومكافحة الفساد، ٤ / ١ / ٢٠١٥، الموقع الإلكتروني: [anntv.tv/new](http://anntv.tv/new)

## المبحث الثامن

## الفساد المالي والموازنة العامة

لا تقف الغاية من الموازنة العامة على إتاحة المعلومات لمراحل الموازنة العامة المختلفة، بل تعد إتاحة المعلومات كاملة وبمبسطة وغير منقوصة لخلق حوار مجتمعي حول السياسات العامة للدولة وتخصيصها للموارد بشكل يعزز من مشاركة جميع المواطنين، في عملية تشكيل حاضرهم ومستقبلهم، وتعد شفافية الموازنة العامة أيضاً نقطة انطلاق لمراقبة شعبية وفعالة، تقلل من الآثار السلبية للفساد على المجتمع، وضمانة للاستخدام الأمثل للمال العام والتقليل من فرص اهداره. وغالباً ما تكون الحجة أن عملية تطوير الموازنة العامة، لتعزيز مبدأ الشفافية عملية مرهقة ومكلفة جداً، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية ومحاولات خفض الانفاق الحكومي، ولكن هذا ما لا يتطابق مع الواقع خاصة في ظل تطبيق لكثير من الدول الأفريقية - ومنها أوغندا مثلاً- والأقل دخلاً من مصر لمبدأ شفافية الموازنة العامة.<sup>(١)</sup>

وطبقاً لمبدأ شفافية الموازنة العامة لا يعني مجرد الإفصاح عنها، وإنما يعني سهولة الوصول إليها في أي وقت وقراءتها بدقة. حتى لا تخرق الميزانية، أو يتم الانحراف بها عن المسار الصحيح، فتصبح الأمور على حافة الهاوية، وبالتالي فلا بد أن تتصف الأمور بالشفافية، منعا للسرية التي تصيب كثير من السياسات المالية للدولة، مما ينتج عنها استئثار الفساد، في وقت تصعب فيه المعالجة، بالإضافة إلى ضعف آلية المسائلة، لأن المسائلة تساعد على الحد من التصرف بالمال العام لمصلحة شخصية، أو لفئة محدودة دون باقي أفراد المجتمع.<sup>(٢)</sup>

والدول العربية ما زالت تعاني من شفافية الموازنة العامة، وإن حدث تقدم فهو لا يعد بالمستوى المطلوب الذي يلي طموحات هذه الشعوب والتي تريد المزيد من الشفافية. ومن خلال البيان التالي ترتيب الدول العربية فيما يعرف بالموازنة المفتوحة<sup>(٣)</sup> لعام

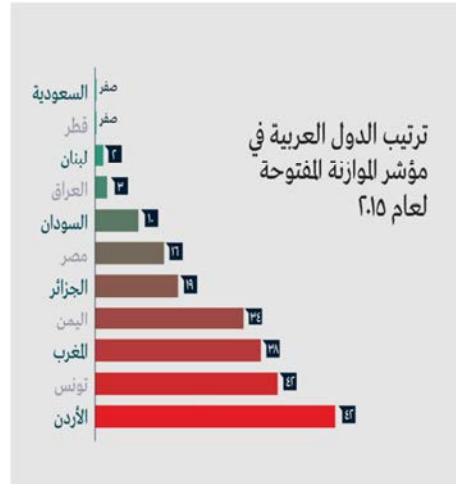
٢٠١٥.

(١) شفافية الموازنة العامة للدولة الضرورة الاقتصادية الغائبة عن الواقع المصري، اصدار وحدة العدالة الاقتصادية والاجتماعية، ط١/

٢٠١٤، ص ٤ وما بعدها. <https://eipr.org/>

(٢) الشفافية ومراقبة الفساد، عماد الشيخ داود، من بحوث ندوة " الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ديسمبر ٢٠٠٤، ط١/ بيروت، ص ١٤٦-١٤٧.

(٣) يتم استخدام مصطلح "الميزانيات المفتوحة" للتعبير عن تطبيق الموازنة العامة لأعلى درجات الشفافية وإشراك المواطنين في كافة درجات إعدادها، كما يعبر عن قدرة الدول على تطوير أنظمتها المالية لتنفيذ ما سبق، وعلى استعداد الحكومات لإتاحة أكبر قدر من المعلومات



شفافية الموازنة: ترتيب الدول العربية، ٢٠١٦/٩/١، الموقع الإلكتروني:

asmaeni.blogspot.com

وباستطلاع التطور التاريخي لمصر فقد حصلت في مؤشر الموازنة المفتوحة لعام ٢٠٠٦ على ١٨ درجة، أما في مسح عام ٢٠٠٨، فقد حصلت على ٤٣ درجة، كما ارتفع مؤشر الموازنة المفتوحة لمسح عام ٢٠١٠ ليصل إلى ٤٩ درجة، وكان أهم عوامل هذا التقدم هو إصدار مصر لموازنة المواطن عام ٢٠١٠ ونشرها للجمهور لتصبح أول دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقدم على تلك الخطوة، كما بدأت مصر أيضا في نشر "المشروع التنفيذي للموازنة"، وقامت بنشر تقارير أكثر تفصيلاً خلال العام المالي قدمت فيها نبذة سريعة عن تطور الميزانية، وقامت بنشر تقرير نهاية العام الذي يقارن التنفيذ الفعلي بالميزانية المعتمدة. وقد ساعدت كل تلك الخطوات الإيجابية على تسجيل مصر لمستويات أعلى في المسح. وعلى الرغم مما حققته مصر من تقدم في شفافية الميزانية من عام ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠، والذي ساعد مصر على تحسين سجلها في هذا الصدد، إلا أنها لم تخرج بها من خانة الدول التي تقدم "بعض المعلومات". ثم جاءت سنة ٢٠١٢ ليتراجع أداء شفافية الميزانية لتحصل مصر على ١٣ درجة على سلم الشفافية<sup>(١)</sup>.

كما أن أداء العالم العربي لم يطرأ عليه أي جديد من حيث إمكانية الحصول على المعلومات فيه بالمقارنة بمناطق أخرى من العالم. ويكشف استطلاع الميزانية المفتوحة لعام

حول السياسة المالية، والإفصاح الأوسع عن كامل بيانات العوائد والإنفاق. الميزانيات المفتوحة | مركز دعم لتقنية المعلومات، ٢٠١٠/٣/١٠

<https://sitcegypt.org/?p=4020>، ٢٠١٠

(١) الميزانيات المفتوحة | مركز دعم لتقنية المعلومات، ٢٠١٠/٣/١٠

٢٠١٧، الذي أجرته المبادرة العالمية للشراكة في الميزانية، أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي سجل أداؤها عشرين درجة على مؤشر الميزانيات المفتوحة المكون من مائة درجة، أنها الأدنى من حيث شفافية الميزانية والمساءلة. فبالإضافة إلى انعدام مستندات المالية العامة المتاحة للجمهور، فإن أغلب البلدان تتيح قدراً ضئيلاً من الرقابة الفعالة من قبل المؤسسات المعنية بالمساءلة كالبرلمان وأجهزة الرقابة العليا، فضلاً عن تقليص فرص مشاركة الجمهور في عملية وضع الميزانية<sup>(١)</sup>.

وأخيراً فإنه ينبغي التنويه إلى شيء هام، وهو أن المؤشرات التي تدفع من ترتيب الموازنة في المقدمة ليس هو والذي قد يأتي في مخيلة البعض هو معدل دخول الأفراد أو قيمتها، وإنما كلها مؤشرات إعلامية من حيث توافر المعرفة والاطلاع، كما أن الترتيب الاقتصادي للدول من حيث ترتيبه في الشفافية لا يخرج كثيراً عما سبق، حيث يجعل من حرية الصحفيين، وحقوق الإنسان، وتوافر المعلومات، من المؤشرات الهامة والتي تساعد على تقدم ترتيب الدولة من حيث مكافحة الفساد.

(١) الشفافية المالية في العالم العربي: أين تذهب الأموال؟، ١٢ / ٤ / ٢٠١٨، الموقع الإلكتروني:



## الفصل الثاني

### الآثار المترتبة على الفساد المالي

ثمت آثار عدة تترتب على الفساد المالي، وذلك نظراً لتعدد منابعه ومصادره، والتي لا يمكن حصرها، لتعددتها وتنوعها وتجدها وتشعبها، حتى إنه إذا نظرنا للفساد من زاوية الآثار غير المباشرة، فستجده يضرب بأوصاله في كل جنبات المجتمع، ولذا سنحاول في هذا الفصل أن نذكر الجوانب ذات الأهمية الكبرى المتأثرة بالفساد المالي، سواء من زاوية التنمية، أو بنية الإنفاق الحكومي، أو كمية الحصيلة الضريبية، أو حال الخزنة العامة للدولة، وأخيراً المظهر الخارجي للعملة المحلية من ناحية قيمتها، كل هذا سنتناوله بالتفصيل في المباحث الخمسة التالية:

**المبحث الأول:** الفساد المالي يضعف النمو والتنمية الاقتصادية

**المبحث الثاني:** الفساد المالي وأثره على بنية الإنفاق الحكومي

**المبحث الثالث:** الفساد المالي وأثره على الحصيلة الضريبية

**المبحث الرابع:** الفساد المالي والإضرار بخزانة الدولة

**المبحث الخامس:** الفساد المالي وأثره على قيمة العملة المحلية

## المبحث الأول

### الفساد المالي يضعف النمو والتنمية الاقتصادية

الفساد هو المعوق الأول للتنمية المستدامة، والأداء الحكومي الجيد والفساد لا يؤثر على الفقراء بطريقة مباشرة تماماً من خلال سوء تخفيض المواد العامة (ولاسيما المستمدة من المساعدات الخارجية) والذي يمارسه المسؤولون المحليون الفاسدون، ولكن يبقى البلاد الفقيرة فقيرة ويعوقها من أن تصبح غنية.

وهناك من يرى عكس ذلك فالفساد في نظره يحسن الرفاهية الاقتصادية ويحسن الكفاءة الاقتصادية من خلال التغلب على العقبات البيروقراطية المختلفة والتي يمكن أن يواجهها إنشاء المشروعات في تلك الدول، ويقرر من خلال ذلك بأن الفساد يمكن أن يكون دافعاً للنمو الاقتصادي - أو على الأقل لا يعيقه - من خلال تسهيل الاستثمار الداخلي أو تحقيق ريع مرتفع من خلال المعاملة الضريبية، ومن الشواهد على ذلك تجربة جنوب شرق اسيا والتي اثبتت أن كثافة الفساد لا تعني بالضرورة وجود علاقة عكسية بين الفساد والنمو

الاقتصادي. وإن كان التاريخ الاقتصادي يشهد بعكس ذلك فيما بعد لمثل هذه الدول، حيث استشرى الفساد في تلك الدول أثر بالسلب عليها. ففي إندونيسيا وماليزيا ٠٠ كان للفساد المالي أثره البالغ في انهيار اقتصاديات هذه الدول خلال التسعينات وهو ما يعرف بالأزمة الآسيوية، فقد وصلت هذه الدول على مستويات مذهلة من المحسوبية والفساد مما أثر تأثيراً مباشراً على سياستها المالية والنقدية<sup>(١)</sup>.

وهذا ما أيدته أغلب الدراسات الحديثة وأثبتته، من وجود علاقة عكسية بين الفساد والنمو الاقتصادي، كما أيده التقرير الذي صدر حديثاً من صندوق النقد الدولي، وفي هذا الصدد قالت السيدة " كريستينا لاجارد "، مدير عام صندوق النقد الدولي: "بينما التكاليف الاقتصادية المباشرة الناجمة عن الفساد معلومة تماما، وربما كانت التكاليف غير المباشرة أكبر وأشد وطأة، فهي تؤدي إلى انخفاض النمو وارتفاع عدم المساواة في الدخل. وللفساد كذلك تأثير أشد ضرراً على المجتمع. إنه يقوض الثقة بالحكومة ويضعف المعايير الأخلاقية للمواطنين الأفراد"<sup>(٢)</sup>.

ويوضح التقرير أيضاً أن هذا الموضوع "مؤثر على الاقتصاد الكلي" — أي أنه مطلب أساسي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، الذي يدخل في صميم صلاحيات الصندوق. وبينما يصعب قياس التكاليف الاقتصادية التي يسببها الفساد بدقة، فمن الممكن أن تكون باهظة. وتشير أحد التقارير مؤخراً إلى أن التكلفة السنوية للرشوة تتراوح بين ١.٥، و ٢ تريليون دولار تقريبا (حوالي ٢% من إجمالي الناتج المحلي العالمي). وربما كانت التكاليف الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الفساد أكبر من ذلك بكثير<sup>(٣)</sup>.

ويترتب على ما سبق بأن الفساد يعد تكاليف إضافية تشبه الضرائب التي يتحملها رجال الأعمال، كما يعمل على وضع الحواجز في طريق تنفيذ الأعمال التجارية، ذلك أن الفساد يؤدي إلى زيادة عدم التأكد لدى المستثمرين حول قرارات الاستثمار التي يتخذوها.

(١) التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ١١٤.

(٢) مكافحة الفساد مطلب أساسي لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي، تقرير لصندوق النقد الدولي، ٧/٧/٢٠١٦، الموقع الإلكتروني:

<https://www.imf.org>

(٣) مكافحة الفساد مطلب أساسي لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي، تقرير لصندوق النقد الدولي، ٧/٧/٢٠١٦، الموقع الإلكتروني:

<https://www.imf.org>، الفساد يضعف النمو والتنمية الاقتصادية "١ من ٢" الموقع الإلكتروني:

"www.aleqt.com/2017/11/251"

وتقول "موريرا": من خلال منظمة الشفافية الدولية "تستخدم بعض الحكومات شتى الوسائل لإخماد صوت الساعين لمكافحة الفساد، من حملات التشهير والمضايقات إلى دعاوى قضائية، وإطباب في البيروقراطية والإجراءات الإدارية المعقدة"<sup>(١)</sup>.

والفساد له دور أساسي في تفاقم ظاهرة الفقر ويؤثر بشكل أساسي على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال ارتفاع أسعار الخدمات العامة، وعدم جودتها، بالإضافة إلى تشويهه عملية تخصيص الانفاق العام. وتشير الدراسات التي أجراها البنك الدولي عام ٢٠٠٠ إلى أن المبالغ التي تنفقها الأسر الفقيرة من دخلها على الرشوة، يتجاوز ما تنفقه الأسر الغنية. ولا يقتصر الأمر على ما سبق بل يتعدى الفساد إلى كبحه عملية التنمية في البلاد الغنية بالموارد الطبيعية، لأن الإيرادات العامة المتحصلة من بيعها تضيع جراء الفساد، وغياب المساءلة<sup>(٢)</sup>.

وتشير الدراسات الاحصائية إلى أن قوة المؤسسات القانونية والحكومية وانخفاض مستويات الفساد يؤثران ايجاباً على النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الاخرى . كما أثبت كثير من الدراسات أن رؤوس الأموال قد تحجم عن الاستثمار في الدول ذات معدلات الفساد العالية. وعلى الرغم من أن الخطر مقبول في الاستثمارات بشكل عام، إلا أن الخطر الناتج عن الفساد لا يمكن التنبؤ بتأثيره، وقد يؤدي هذا الخطر لفشل الاستثمارات بشكل كلي. وبهذا التأثير السلبي للفساد على الاستثمارات، يؤثر الفساد بالتالي على النمو الاقتصادي، وتشير إحصائيات البنك الدولي إلى أن ضعف النمو الاقتصادي في كثير من دول أميركا الجنوبية والقارة الأفريقية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بانتشار الفساد<sup>(٣)</sup>.

وتبين دراسات أخرى أن الكثير من الاقتصادات القادرة على المنافسة لا تعاني من الفساد لأنه ليس فيها سوى القليل من الربح الاقتصادي الذي يمكن جنيته، فالإقتصاد القادر على المنافسة يترافق عادة مع فرص محدودة للتدخل الحكومي وهذا يعطيه حرية أكبر للنشاط وتحقيق الأرباح، إذ ان فرص استغلال النفوذ من قبل المسؤولين في الحكومة تكون

(١) تفشي الفساد يقل كاهل أكثر من ثلثي الدول، مؤشر مدركات الفساد ٢٠١٧، الصادر في ٢١ / ٢ / ٢٠١٨،

<https://www.transparency.org>

(٢) الفساد والتنمية، مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ديسمبر ٢٠٠٨، ص ٩ - ١٠، الموقع الإلكتروني:

[www.undp.org/governance](http://www.undp.org/governance)

(٣) لماذا كانت محاربة الفساد أولى خطوات الرؤية السعودية؟ د/ عبد الله الراددي، جريدة الشرق الأوسط الإلكترونية، 20 - نوفمبر ٢٠١٧ م،

رقم العدد ١٤٢٣٧، الموقع الإلكتروني:

محدودة وفي اضيق نطاق لتحقيق مكاسب شخصية مما يعني انخفاض فرص تحقيق الربح .

ومن المحتمل أن يعمل الفساد الواسع الانتشار على تأخير التنمية وعلى توزيع منافع التنمية بشكل غير متساوٍ على حد سواء وذلك من خلال تعميق التفاوت في الدخل وخلق التفاوت في توزيع الاصول وسوء الانفاق الحكومي وانحياز النظام الضريبي، والتوزيع غير المتكافئ لمخاطر الاستثمار بين الاغنياء والفقراء؛ ولكن عندما تنمو البلدان مع وجود الفساد فذلك يعني ضمناً " بأن الفساد لم يصل الى حد تفويض الثوابت الاقتصادية وأن تأثيره لا يزال ضعيفاً" . بيد أن النمو قد يكون سبباً للفساد من حيث خلقه لمكاسب يمكن تقاسمها، إذ يعمل النمو على زيادة فعالية نشاط القطاع الخاص وزيادة حاجته إلى خدمات الحكومة ودعمها في مجال الحصول على إجازات استيراد المواد الأولية أو شمولهم بالحماية من المنافسة الأجنبية أو الدعم المالي بشروط ميسرة وغيرها من متطلبات تعزيز النشاط، وبالمقابل يحاول المسؤولون الحكوميون استثمار صلاحياتهم في الحصول على المكاسب التي خلقتها حاجة القطاع الخاص لخدمات الحكومة مما يجعلهم في وضع يفاضلون بين المشاريع تبعاً لمقدار المكاسب التي يحصلون عليها عن طريق الرشوة، فإن احتاج صاحب المشروع الخاص إلى تمويل أو الحصول على إجازة استيراد أو غير ذلك فما عليه إلا أن يدفع لقاء حصوله على خدمة مجانية وذلك لتسهيل المعاملة وإلا بقي مشروعه متعثراً لا يقوى على العمل بصورة صحيحة. ورغم أن مدفوعات الرشوة يمكن أن تسهل معاملات الأعمال إلا أن ذلك لا يمكن تقبله كوصفة للنمو. وتشير البحوث المقارنة فيما بين البلدان إلى أن بيوت الأعمال الأصغر حجماً تجد الفساد المنهجي مكلفاً بوجه خاص، وأن الحكومات المتعسفة والفاصلة تدفع بالشركات إلى القطاع غير الرسمي، وأن من الأقل احتمالاً نجاح المشاريع الإنمائية في البلدان التي توجد فيها مستويات مرتفعة من الفساد، فالمدفوعات غير القانونية يمكن أن تزيد إلى حد كبير من تكلفة مشاريع الأشغال العامة وتقلل من جودتها(١).

وبالرغم من النظرة السلبية العامة على الفساد المالي، وتعدد جهات مكافحته على جميع المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، أضف إلى هذا الارتباط العضوي بين جهود مكافحة الفساد وبين نجاح خطط التنمية لأي دولة؛ إلا أنه بالرغم من ذلك فإن ردة فعل

(١) الفساد والاقتصاد العالمي، أ / كيمبر لي، ترجمة محمد جمال إمام - مركز الأهرام للتجارة والنشر - ط/أولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م. الفصل الثاني الذي كتبه سوزان روز - أكرمان تحت عنوان " الاقتصاد السياسي للفساد "، ص ٥٠-٧٢ الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي،

د/ يحيى غني النجار، الموقع الإلكتروني: www.nazaha.iq، ص ٦.

المستثمرين متباينة على أرض الواقع، ومنقسمون في ذلك إلى قسمين من حيث نظرتهم للفساد؛ فالقسم الأول يحرص على دخول أسواق ذات معدل فساد منخفض، وذلك لتقليل المخاطر الاستثمارية، وللتأكد من حماية القانون لمصالحه الاستثمارية، أما القسم الآخر فهو القسم المستفيد من تفشي الفساد، وهم المستثمرون المستفيدون من ضعف حقوق العمال في الدول النامية، وانتشار حالات الرشى بين مسؤوليها، ويتمكنون بفضل الفساد من الحصول على تسهيلات لا يستطيعون الحصول عليها في دولهم ذات القوانين الصارمة<sup>(١)</sup>.  
وختاماً يمكن القول بأن تأثير الفساد على النمو والتنمية وإن وجدت له منافع محتملة عاجلة؛ إلا أن الخسارة المحققة الآجلة ستكون أكثر مما جني من منافع، وسيكون إرثاً ثقیلاً قد لا تستطيع تحمله الأجيال المستقبلية.

### المبحث الثاني

#### الفساد المالي وأثره على بنية الإنفاق الحكومي

من الأدبيات الاقتصادية التي اهتمت بدراسة تأثير الفساد على بنية الإنفاق الحكومي دراسة "باورو" إذ يؤكد على أن البيروقراطيين الفاسدون يحصلون لأنفسهم على إيرادات أكبر ليس بمجرد العمل على زيادة الإنفاق الحكومي وحصتهم منه بل وبتحويل بنية الإنفاق الحكومي أيضاً إلى تلك المجالات التي يمكن جمع الرشوى فيها قدر أكبر من الكفاءة.

كما أن ثمة مكونات أخرى للإنفاق الحكومي وإن لم يكن مجموع الإنفاق الاستهلاكي الحكومي وهو أمر مثير للاهتمام ترتبط أيضاً بشكل مهم بمؤشر الفساد على المستويات التقليدية، وعلى الأخص في حالة المدفوعات التحويلية، ومدفوعات التأمينات الاجتماعية والرفاه<sup>(٢)</sup>.

إن التوسع الحكومي في الإنفاق العام في الدول النامية وما يرتبط به من فساد إداري وسياسي يمكن أن يعمل على تبديد الإيرادات العامة في الإنفاق على أوجه الإنفاق المشوبة بالتجاوزات المالية وغير المشروعة والملوثة باستغلال النفوذ الإداري، وتؤدي إلى تهريب بعض اعتمادات الموازنة العامة لبنود معينة واختلاس قيمتها وإيداع الأموال في بنوك

(١) لماذا كانت محاربة الفساد أولى خطوات الرؤية السعودية؟ د/ عيد الله الرادوي، جريدة الشرق الأوسط الإلكترونية، 20 نوفمبر ٢٠١٧،

رقم العدد ١٤٢٣٧، الموقع الإلكتروني:

خارجية بهدف غسلها في المستقبل القريب.

وبالتالي يترتب على الفساد الممتد والمنتشر في القطاع الحكومي آثارا على تخصيص النفقات العامة، مما يؤدي إلى تحقيق أدنى نفع ممكن من هذا الإنفاق وليس أقصى نفع ممكن منه، وعليه يترتب على شيوخ الفساد وانتشاره في مجتمع ما سوء تخصيص موارد هذا المجتمع، لأنها سوف تتجه صوب أوجه الإنفاق التي لا تحظى بأولوية الإنفاق العام من وجهة نظر المجتمع.

ويلعب الإنفاق الحكومي دور هام في مواجهة التقلبات الاقتصادية ومعالجة مشكلة هبوط الطلب الفعلي، حيث أن الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الكلي يعمل كمتغير خارجي أساسي يقوم بتحريك الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري عن طريق المضاعف المحفز للإنفاق.

وقد أصبح دور الإنفاق الحكومي دور فعال وحتمي بسبب عدم فعالية السوق التلقائية في إعادة التوازن للناتج عند مستوى التشغيل الكامل كما اعتقد الكلاسيك، حيث أن هذا الإنفاق لابد أن يكون بشكل عقلاني ومدروس حتى يأتي بالنتائج المرغوبة (١).

ولا يغيب عن الذهن فإن الإنفاق الحكومي يجب أن يكون في الحدود المعقولة، لأنه عندما يكون حجم تدخل الحكومة صغيراً فإن توسع هذا الحجم يزيد من معدل النمو الاقتصادي لما ينتج عنه من التوسع في البنية التحتية، و في المقابل هناك حد إذا تجاوزه التدخل الحكومي فإن ذلك سيصاحبه انخفاض في معدل النمو لأن ذلك يؤدي إلى مزيد من التعقيدات الروتينية مما يعرقل الإنتاج بالإضافة إلى أن زيادة الإنفاق ستؤدي إلى زيادة مساوية في حجم الضرائب مما يقلل الحافز على العمل ويخفض الطلب الكلي و بالتالي سيعيق النمو (٢).

إن الفساد بصفته ظاهرة مجتمعية يضعف الدور الحكومي في توزيع الدخل لأن منافع الفساد تذهب إلى شريحة اجتماعية معينة وتشوه تخصيص الموارد وزيادة أعباء الإنفاق العام.

فالإنفاق العام الرشيد لا ينبغي أن يقع في طي التبذير أو التقدير فكلاهما مذموم ويضيع الحقوق، فالتبذير يضيع الحقوق، والتقدير يقضي عليها، وإذا كان التبذير يعني الإسراف في الإنفاق دون داع لذلك، فالتقدير يعني الشح والبخل الذي لا يصل بك إلى أخذ حقاك.

(١) تحليل الاقتصاد الكلي، د/ هوشيار معروف، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، ٢٠٠٥، ص ٩٤-٩٥.

(٢) تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال ٢٠٠١/٢٠١٤، ابن عزة محمد، من

والأمثلة على ذلك كثيرة فمثلا كثير من المصالح الحكومية يوجد بها تبذير وإسراف في التجهيزات المكتبية، أو إسراف في الانفاق على البعثات الخارجية، مما يرهق موازنة الدولة بأعباء مالية لا تستطيع تحملها، في الوقت الذي يتم فيه التقدير على الصحة والتعليم، مما أدى إلى ترديهما، وحصول التعليم على المراكز الدنيا في التصنيفات العالمية، والتردي الواضح في الصحة والمنظومة الصحية.

ومن المشاهد أيضاً أن الإسراف والتبذير في النفقات العامة للدولة يحدث إذا كانت هناك بعض وجوه للإنفاق لا يعادل نفعها المبلغ المنصرف عليها. ويؤدي الإسراف والتبذير في النفقات العامة إلى العديد من الآثار السيئة، لعل أهمها تبديد جانب من دخل الأفراد حصلت عليه الدولة بواسطة الضرائب، وكان من الممكن توجيهه بمعرفتهم إلى ما يعود بالنفع على الاقتصاد القومي، هذا علاوة على ما يؤدي إليه الإسراف والتبذير في النفقات العامة من انتشار ظاهرة التهرب الضريبي حيث لا يشعر الممولون بجدوى دفع الضرائب وبالإضافة إلى ذلك فإن الإسراف والتبذير في النفقات العامة له أثره السيئ من الناحية النفسية حيث يؤدي إلى إضعاف الثقة في مالية الدولة.

وهناك وجوه كثيرة لاستشراء الفساد مؤثراً من خلالها على بنية الإنفاق الحكومي وذلك على النحو التالي:

أولاً: تفضيل بعض أنواع الإنفاق العام الذي يسمح بتقديم الرشاوي: من شأن الفساد عموماً أن يفضي بالممولين الحكوميين الفاسدين إلى تفضيل تلك الأنواع من الإنفاق التي تسمح لهم بجمع الرشاوي والمحافظة على سريتها.

قد يتوقع الأمر بدهاءة أن يكون جمع الرشاوي الضخمة أسهل في مشاريع البنية الأساسية الكبيرة، أو معدات الدفاع ذات الطابع التكنولوجي المرتفع، منه فيما يتعلق بالكتب المدرسية ورواتب المدرسين فمثلا يرى "هاينز" بأن التجارة الدولية في الطائرات عرضة للفساد بوجه خاص، والصورة أقل جاءت في مجالات أخرى مثل الصحة فقد تكون فرص الرشاوي وافرة في توريد مباني المستشفيات وأحدث المعدات الطبية، ولكنها قد تكون محدودة بشكل أكبر في دفع رواتب الأطباء والممرضين . ويؤيد ذلك ما أورده السيد " ماورو" حيث يثبت أيضاً أن البلدان التي يتفشى فيها الفساد تميل إلى تخفيض الاستثمار في رأس المال البشري بتخفيضها للإنفاق على التعليم - إذ التعليم لا يوفر فرصاً للفساد المالي تفوق الفرص التي يوفرها الإنفاق الحكومي المتطلب لرأس مال كبير . فالفساد يمكن أن يحصل في شراء الكتب والأدوات المدرسية وفي بناء المدارس، غير أنه يوفر فرصاً أقل لتحويل الثروة بالمقارنة

مع الإنفاق على الهياكل الأساسية أو الإنفاق العسكري<sup>(١)</sup>.

وتشير دراسة "راوش" إلى محددات بنية الإنفاق الحكومي وآثاره في عينة من مدن الولايات المتحدة الأمريكية، فيجد أن موجه الإصلاحات البلدية خلال "العهد التقدمي" زادت في الحصة المخصصة للاستثمار في الطرق والصرف الصحي في إجمال الإنفاق البلدي، وهو ما زاد بدوره من النمو في العمالة في التصنيع في تلك المدن<sup>(٢)</sup>. وقد وصل الأمر بالتوصل إلى النتائج غير المرضية حتى مع المشروعات التي يتولاها البنك الدولي، ما دامت الدولة قد وصلت إلى نتيجة كبيرة في الفساد<sup>(٣)</sup>.

فالتخصيصية مطلوبة لمزيد من الكفاية الاقتصادية، ولكن نجاحها يرتبط بمدى تحقق مشروعيتها في ضمير المجتمع، ولا يتحقق ذلك إلا بالثقة في سلامة وعدالة إجراءات نقل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص، لا مناص من العمل على كفاية الإنتاج، فهو شرط للتقدم ولكن أيضاً لا بد من احترام العدالة والإنصاف، فلا شيء يمكن أن يهدد الإصلاح الاقتصادي ودور القطاع الخاص في المستقبل مثل الفشل في إتمام هذه العمليات على نحو سليم، مما يؤكد سلامة التقييم وإفساح المجال والفرص أمام الجميع دون تمييز أو محاولة لخلق احتكارات جديدة أو تركيز للثروات في أيام معدودة والعمل بغير ذلك هو نوع من وضع قنبلة موقوتة قد تتفجر في المستقبل القريب أو البعيد<sup>(٤)</sup>.

**ثانياً: سوء استغلال الأموال العامة:** من شأن تهريب الأموال إلى الخارج نقص الأموال العامة اللازمة لتمويل النفقات العامة، مما يضطر الدولة إلى زيادة معدلات الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة، مما يؤدي بدوره إلى زيادة معاناة الفئات محدودة الدخل، خاصة عندما تفرض الدولة ضرائب غير مباشرة على السلع والخدمات الأساسية في اقتصاديات السوق الحرة، ومحصلة ذلك كله اختلال التوزيع في الدخل القومي بين أفراد المجتمع، وعدم وجود استقرار اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي.

**ثالثاً: التسهيلات المالية والمصرفية لقادة الحكم على حساب عامة الشعب ومقدراته، مما يسفر عن وضع نقدي رخو غير مستحب<sup>(٥)</sup>.**

(١) الفساد والحكم الرشيد، مرجع سابق، ص ٥٤، الموقع الإلكتروني: [www.undp-aciac.org](http://www.undp-aciac.org)

(٢) تأثير الفساد على النمو والاستثمار والإنفاق الحكومي، بول مارو، ترجمة محمد جمال إمام، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص ١٢٧.

(٣) الفساد والحكم الرشيد، مرجع سابق، ص ٥٤، الموقع الإلكتروني: [www.undp-aciac.org](http://www.undp-aciac.org)

(٤) دور الدولة في الاقتصاد، د / حازم الببلاوي، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م، ص ١٢٦.

(٥) تنتشر هذه الظاهرة في إسرائيل وغيرها من الدول حيث يمكن القول بأن الفساد المالي الإسرائيلي أخذ أشكالاً متعددة غير مشروعة مثل التهريب من الضرائب، وحصول رجال السياسة على العمولات والرشاوى وشراء ممتلكات الشعب بأسعار قليلة وبيعها بأسعار مرتفعة دون سداد الضرائب عنها، والحصول على قروض من البنوك بدون ضمانات كافية وضياع أموال البنوك دون إقامة الدعاوى القضائية



رابعاً: التساهل في تخصيص عقود التوريدات العمومية عن طريق النظام الفاسد، مما يفضي إلى تدني البنية الأساسية والخدمات العموميتين، فمثلاً قد يسمح البيروقراطيون الفاسدون باستخدام مواد رخيصة دون المعايير المحددة في تشييد المباني والجسور<sup>(١)</sup>. وهذا ما حدث كما ذكر في موضع سابق من قبل، عندما تم إعادة بناء إقليم أنتشيه بأندونيسيا بعد إعصار تسونامي الشهير.

خامساً: تزايد نفقات الأمن العام الداخلي لمكافحة الجريمة المرتبطة بعمليات الفساد المالي، إذ تشير أحد التقارير الصادرة عن أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي أن عدد مدمني الخمر بلغ ٤٠ مليوناً عام ١٩٨٠م، وأن الخمر تقتل مليون شخص في كل عام وأن مرضى الخمر بلغ ١٧ مليوناً، وأن الخمر سبب في ٨٥% من جرائم القلق والاغتصاب وأعمال السرقة، ويشير التقرير إلى أن العائد من بيع الخمر يصل إلى ٥٦ مليار دولار بينما تصل الخسائر الاقتصادية وبتزايد الإنفاق على مكافحة الجريمة إلى ما يقرب من ٢٢٥ مليار دولار<sup>(٢)</sup>. مما يدل على أن الانفاق على الأمن الداخلي يتخطى أربعة أضعاف مبيعات الخمر.

وفي مصر تدل الإحصاءات الرسمية إلى ارتفاع نفقات الأمن العام الداخلي بمعدلات سريعة؛ للتغلب على ارتفاع معدلات الجريمة وتقدم وسائلها بدافع الأرباح الكبيرة غير المشروعة الناتجة عنها، إذ ارتفعت نسبة هذه النفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١.٣% عام ٥٩ / ٦٠ إلى ٢.٧% عام ٨٩ / ٩٠ بالأسعار الثابتة لعام ٥٩ / ١٩٦٠م. ويتطلب ما سبق ترشيد نفقات الأمن العام الداخلي دون الإخلال بمتطلبات حفظ الأمن العام ورفع كفاءة أجهزة مكافحة الجريمة وهو ما يتطلب بدوره مراعاة كفاءة تخصيص الموارد العامة بين الأمن العام الداخلي والوظائف الحكومية الأخرى<sup>(٣)</sup>.

سواء في هذه الحالة أو في حالات التهرب الضريبي والجمركي • غسيل الأموال، د/ حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص ٦٤، الفساد المالي والسياسي في الكيان الصهيوني - رؤية إسرائيلية، أ. جورج المصري، مجلة البقعة العربية، العدد التاسع، سبتمبر ١٩٨٩ - ص ١٤: ٢٤.

(١) الفساد الاقتصادي العالمي، بول ماورو، مرجع سابق - ص ١٢٧.

(٢) مجلة النور - العدد ٢٠ - بيت التمويل الكويتي ١٤٠٥هـ، وينظر: الاقتصاد الإسلامي هو البديل الصالح، د/ شوقي أحمد دنيا، سلسلة دعوة الحق - العدد ١٠٦ لسنة ١٤١١هـ، ص ٦٥.

(٣) غسيل الأموال، د/ حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص ٢٢٤، ولمزيد من التفاصيل: محددات نفقات الأمن العام الداخلي، د/ عبد العزيز السوداني، المؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر للاقتصاديين المصريين - القاهرة - ديسمبر ١٩٩٠م.

سادساً: إساءة استخدام الممتلكات العامة، من خلال الاستخدام غير المناسب لها، فقد يتم تحويل اليد العاملة للاستخدام الشخصي، أو قد يتم استخدام الممتلكات العامة للحصول على مكاسب شخصية، في ظل عدم وجود رقابة من المواطنين، أو وجود ممارسات احتكارية من قبل الموظفين، وينتشر سوء الاستخدام هذا عند تقديم سلع مجانية، أو مدعومة من قبل الدولة، أو وجود ندرة في تلك السلع والخدمات أو بعيدة عن متناول أيدي العامة<sup>(١)</sup>. ويتكرر أنموذج الفساد في حياتنا اليومية بدءاً باستخدام سيارات المصالح العامة في قضاء المصالح الخاصة، مروراً باستغلال وقت البشر أنفسهم الموظفون بالمصلحة العامة لحساب مدرائهم، وغير ذلك الكثير.

إن الفساد الممتد وانتشاره في القطاع الحكومي يترتب عليه آثار سيئة على تخصيص النفقات العامة، مما يؤدي إلى تحقيق أدنى نفع ممكن من هذا الإنفاق بأكثر تكلفة، وليس أقصى نفع ممكن بأقل تكلفة. مما يترتب عليه سوء تخصيص لموارد هذا المجتمع العامة، لأنها سوف تتجه صوب أوجه الإنفاق التي لا تحظى بأولوية الإنفاق العام من وجهة نظر المجتمع. ومن ثم ستحظى الأنشطة المظهرية كالأنشطة الرياضية والأندية ووسائل الإعلام ونحو ذلك بإنفاق سخي، وفي مقابل ذلك سيتم إغفال الكثير من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الهامة، أو يكون الإنفاق عليها ليس بالدرجة الكافية، كالإنفاق على القطاع الزراعي والصناعي، أو الإنفاق على تحسين مستوى المناطق النائية.

كما أن تنفيذ المشروعات العامة والمناقصات ستنتميز بدرجة عالية من التميز وعليه سيتم استيراد المواد الخام ومواد البناء والآلات ونموها، من بلاد أجنبية معينة، في حين قد لا تكون هذه السلع المستوردة من هذه البلاد جيدة أو رخيصة مقارنة بغيرها من المصادر المتاحة.

كما أن المناقصات والمشروعات الهامة سترسو على شركات معينة مملوكة لأصحاب النفوذ والجاه في المجتمع<sup>(٢)</sup>.

(١) الفساد والتنمية، مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ديسمبر ٢٠٠٨، ص ٧، الموقع الإلكتروني:

[www.undp.org/governance](http://www.undp.org/governance)

(٢) الفساد المالي، باولو مورو ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ١٢.

## المبحث الثالث

## الفساد المالي وأثره على

## الحصيلة الضريبية

توجد علاقة وثيقة بين الهروب من دفع الضريبة وعمليات الفساد المالي، حيث يتجه المتهربون إلى إيداع أموالهم في بنوك خارج دولتهم بعيداً عن عيون السلطات المختصة، وبمنأى عن إمكانية ملاحقتها وتجريمها ومصادرتها، هذا من جانب • ومن جانب آخر هروباً من الضريبة مما يحدث شديداً في إيرادات الدولة، وتشير التقديرات إلى أن نسبة التهرب الضريبي في مصر تزيد على ٥٠% من الممولين الذين لا علاقة لهم بمصلحة الضرائب رغم تحقيقهم للملايين من الجنيهات وتهريبها سواء في الداخل أو في الخارج.

وقد قدر البعض المبالغ المالية المتهرب من دفعها في مصر في عام ٢٠١٦ بنحو ٤٠٠ مليار جنيه، وتتعدد أسباب التهرب الضريبي في مصر، فمنها ما يتعلق بالمصلحة ذاتها، ممثلاً في غموض القوانين الضريبية وتعقدها، مما يؤدي إلى تأخر المأموريات في فحص الملفات الخاصة بالمولين لمدة طويلة وهو ما يترتب عليه تأخير مستحقات المصلحة، ومن ثم تعرضها للسقوط بالتقادم من جهة، أو تراكم هذه المستحقات على الملتزمين بالسداد من جهة أخرى. ومن ناحية أخرى تعاني الإدارة الضريبية الكثير من أوجه الخلل والتعقيدات والافتقار إلى المرونة، هذا فضلاً عن ضآلة العقوبة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة معدلات التهرب، وضعف معدلات التحصيل، وزيادة حجم المتأخرات الضريبية التي (تقدر بنحو ٩٩.٨ مليار في نهاية يونيو ٢٠١٦ منها نحو ٦٨.٢% لدى القطاع الخاص<sup>(١)</sup>).

## الفساد المالي وزيادة العبء الضريبي:

من الثابت أن عملية الفساد المالي وما يترتب عليها من انخفاض كمية الضرائب جديدة أو زيادة عبء الضرائب الحالية، ومن ثم زيادة حجم المعاناة التي يتعرض لها دافعو الضرائب أو الممولون، وانخفاض حجم مدخراتهم إن وجدت، ومن ثم تتجه دالة الرفاهية الكلية في المجتمع إلى الانخفاض.

ومن ناحية أخرى فإن محصلة ذلك كله اختلال توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع، وعدم وجود استقرار اقتصادي واجتماعي وسياسي، كما يزداد العبء الضريبي بصورة أكبر حينما ندرك أن جانباً هاماً من الأموال التي يجري تهريبها إلى الخارج إنما هي

(١) جريدة الأهرام المصرية، الأربعاء ١١ من جمادى الأولى ١٤٣٨ هـ - ٨ فبراير ٢٠١٧ السنة ١٤١ العدد ٤٧٥٤٦.

دخول غير مشروعة ناتجة عن الفساد الإداري أو الفساد السياسي وما يرتبط بذلك من تسرب قدر كبير من أموال القروض الخارجية والمنح والتبرعات والتسهيلات الأجنبية وتتحملها خزانة الدولة ويتحملها الشعب كله في صورة ضرائب إضافية مباشرة أو غير مباشرة. ويعني ذلك عدم اتجاه هذه الأموال المنهوبة إلى القنوات الطبيعية لإنفاقها بشكل مباشر للحكومة التغلب على مشاكلها.

وتتعدد أشكال الفساد المالي من خلال الضريبة الجمركية بدءاً بالممارسات التي تتراوح بين التلاعب في تصنيف السلع لتخفيض فئة الضريبة، أو التلاعب في قيمة الواردات، بهدف تخفيض وعاء الضريبة الجمركية، وضريبة المبيعات، أو الاتفاق على رد أو تسوية مبالغ غير وجه حق في ظل نظم السماح المؤقت.

ويؤثر الفساد المالي على درجة المساواة في الدخل والثروة من خلال عدد من القنوات؛ فبسبب التهرب الضريبي وسوء الإدارة والمعاملات التفضيلية والإعفاءات للشرائح الأكثر دخلاً وثروة، يؤدي الفساد إلى تآكل تصاعدية النظام الضريبي، بما قد يصل إلى إعادة التوزيع من الشرائح الأقل دخلاً إلى الأعلى، وليس العكس، وهو ما يعني زيادة عدم المساواة.

إذا كان فرض الضرائب في المجتمع يعد من قبيل السياسة الضريبية للقيادة العليا في البلاد سلطة تقديرية في فرضها أو منعها، فذلك الأمر ليس على إطلاقه، فما يتم فرضه علي عموم الشعب لابد أن يراعى فيه روح التشريع، ويكون بقدر معين معلوم. وكل ذلك ناجم عن أن الضرائب غير المدروسة على الدخل تحد من الطلب الفعال، فيحدث قصور في قدرة الأسواق الداخلية على استيعاب الإنتاج، فيكون الكساد الذي يؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي. فاستمرار هذه السياسة ستؤدي في البداية إلى إلحاق الضرر بأصحاب المداخل الضعيفة، لأن عملية الاقتطاع من أجورهم تتم بصفة مباشرة وسريعة، ثم تتأثر باقي طبقات المجتمع حسب حجم الدخل الذي تتمتع به كل طبقة. وبعد أن يعجز دافعو الضرائب، تجد الدولة نفسها أمام عجز مالي قد يضطرها إلى تمويله بواسطة إصدارات نقدية جديدة غير مغطاة، وهو الحل الذي سيعقد الأمور الاقتصادية والمالية والنقدية أكثر، وهذا بسبب ارتفاع نسبة التضخم النقدي، الذي يشكل عاملاً آخر من عوامل تدني الأداء الاقتصادي للمجتمع فتتراجع الاستثمارات

ومن الآثار السلبية للزيادة المفرطة في الضرائب ارتفاع الأسعار بسبب زيادة التكاليف، لأن المنتج أو التاجر الذي يدفع ضرائب إضافية يضطر إلى تحميلها على سعر السلعة، فترتفع بذلك أسعار السلع والخدمات، بما يعقد أكثر مشكلة تصريف المنتجات، فتتأثر المؤسسات الاقتصادية سلبيًا بهذه العملية. هي إذن سلسلة من التأثيرات السلبية على النشاط الاقتصادي تبدأ من فرض الضرائب بصفة عشوائية وبمقادير كبيرة، وتنتهي بامتصاص الأرباح ورؤوس الأموال، ومن ثم الإفلاس. وهذا كله راجع إلى سوء التقدير، والاعتقاد بأن نفقات الدولة مهما كان حجمها ذات أولوية في التغطية، وهي تسبق احتياج المستثمرين لأموالهم، وهذا دون الأخذ في الاعتبار نوعية النفقات، فقد تكون على أمور شخصية للطبقة الحاكمة، كما قد تكون في مجالات غير محفزة للنشاط الاقتصادي للأفراد. وهناك كلام طيب لابن خلدون ورد في مقدمته بشأن رفع الضرائب وتأثيراته السلبية، والتخفيف من عبء الضرائب وأثره الإيجابي "وإذا قلت الوزائع-ما يتوزع على الأشخاص- والوظائف-ما يفرض على الشخص بعينه من الضرائب- على الرعايا نشطوا للعمل ورجوا فيه فيكثر الاعتمار وبتزايد، لحصول الاغتباط - الحال الحسنة- بقلة المغرم، وإذا كثرت الاعتمار كثرت أعداد تلك الوظائف والوزائع فكثرت الجباية التي هي جملتها" (١).

وفي الجهة المقابلة لهذه الوضعية نجد أن تقليل مقدار الضريبة، والاكتفاء بعدد محدود من الأوعية الضريبية لتغطية النفقات الضرورية، من شأنه تشجيع النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة المشاريع الاستثمارية، فيؤدي ذلك بدوره إلى تخفيض المستوى العام للأسعار، مما يقلص حجم البطالة ويزيد في حجم الإنفاق الاستهلاكي فتستفيد الدولة بذلك من أوعية ضريبية جديدة قادرة على الدفع، تمكنها من تغطية نفقاتها المستحدثة والضرورية من غير إلحاق الضرر بدفعي الضرائب.

ويترتب على الممارسات الفسادية في القطاع الضريبي مقدرة زائفة على الدفع للأفراد المنهمكين في الممارسات الفسادية، مما ينجم عن هذه الممارسات وانتشارها على نطاق واسع انخفاض زائف في الطاقة الضريبية للمجتمع ككل (٢).

وأمام هذا التزييف والفساد المالي فإن السياسة الاقتصادية لن تستطيع تحقيق ما ينشده المجتمع من أهداف مختلفة، سواء ما يتعلق منها بتحقيق النمو الاقتصادي، أو تمويل الإنفاق العام، أو تمويل الخدمات الاجتماعية العامة أو الجديرة بالإشباع التي لم يتم إشباعها

(١) المقدمة، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (٧٣٢-٨٠٨ هـ)، تحقيق عبدالله محمد درويش، دار البلخي - دمشق، ط١/ ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، ج١/ ٤٦٨.

(٢) كوفمان وآخرون، الفساد والتنمية، مجلة التمويل والتنمية، مارس ١٩٩٨، ص ٧ - ٩.

بالقدر المرغوب اجتماعياً. وفي تلك الحالة تجد الدولة نفسها مضطرة إلى التخلي عن بعض الأهداف التي وعدت المجتمع بإشباعها له.

وفي مصر بدأت مصلحة الضرائب باتخاذ عدة إجراءات للقضاء على التهرب الضريبي، أبرزها الربط الشبكي بين المصالح الحكومية وتبادل البيانات، وحصر المجتمع الضريبي، وإدخال السوق غير الرسمي البالغ ٥٠% من حجم الاقتصاد الرسمي في المنظومة الضريبية.

#### الإجراءات الواقعية لمكافحة الفساد المالي في مصر للحد من ظاهرة التهرب الضريبي:

أكد رئيس جمعية الضرائب المصرية بأن هناك ٨٠ ملاذاً ضريبياً حول العالم تتدفق إليها رؤوس الأموال وأضاف أن ١٠٠ مليار دولار تضيع في التهرب الضريبي من الدول النامية وأكد الدكتور أحمد شوقي على ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة، ووضع آليات للسيطرة، والحد من تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح، وذلك من خلال العمل على التنسيق الكامل لتبادل المعلومات الضريبية بين الدول وبعضها البعض، مشيراً إلى أن من اجراءات مواجهة ظاهرة التهرب الضريبي الدولي، إعداد كوادرات ضريبية مؤهلة ومدربة طبقاً لما وصلت إليه أحدث الأنظمة الدولية في هذا الشأن، فضلاً عن تفعيل دور إدارة تسعير المعاملات والاتفاقيات الدولية على النحو الذي تتطلبه مرحلة مواجهة هذه الظاهرة، وضرورة العمل على وضع آليات واضحة لكوادرات مدربة لتنفيذ المادة ٩٢ مكرر من قانون الضريبة على الدخل والمتعلقة بالتخطيط الضريبي الضار، للحفاظ على موارد الخزنة العامة، حيث أن الضرائب تعد أكبر مصدر لإيرادات الموازنة العامة للدولة، باعتبارها من أدوات السياسة المالية والاقتصادية، متسائلاً "هل تحصل مصر على نصيبها العادل من الإيرادات الضريبية الدولية، وخاصة من الشركات متعددة الجنسيات والكيانات العملاقة في ظل ظاهرة استخدام أساليب التخطيط والتجنب الضريبي، والاجابة بالتأكيد هو لا(١).

وعليه فحالات الفساد المالي المتعلقة بالتهرب الضريبي منها ما هو داخلي، وآخر خارجي، وهو ليس بالقليل بل هناك تزايد محاولات التهرب من الجمارك المستحقة على بعض السلع المستوردة كالسيارات والمشغولات الذهبية والأحجار الكريمة والخمور والسجائر،

(١) الدول تكافح ظاهرة التهرب الضريبي الدولي... والضرائب ترى أن مصر بعيدة، ٢٩ / ١١ / ٢٠١٥م، الموقع الإلكتروني:

فقد تمكنت مباحث الأموال العامة في مصر من إعادة سبعمائة ألف جنيه قيمة رسوم جمركية مستحقة في ١٥ قضية تهرب جمركي، وذلك بالإضافة إلى مصادرة المضبوطات<sup>(١)</sup> وهناك أمثلة كثيرة في هذا الصدد !!

### المبحث الرابع

#### الفساد المالي والإضرار بخزانة الدولة

تجدر الإشارة إلى ارتباط عمليات الفساد المالي بالتهرب من سداد الضرائب المباشرة ومعاناة خزانة الدولة من نقص الإيرادات العامة عن النفقات العامة أدى إلى أن اتجهت الحكومة المصرية إلى تعويض ذلك باستخدام الضرائب غير المباشرة، مثل الضريبة العامة على المبيعات التي تقرر بموجب القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ مما كان له الأثر الواضح في زيادة المستوى العام للأسعار المحلية وارتفاع معدل التضخم في بداية سنوات تطبيق هذه الضريبة وملحقاتها من الرسوم الإدارية المختلفة، هذا من جانب.

ومن جانب آخر فإن الأنشطة المرتبطة بعملية الفساد المالي عادة ما تكون أنشطة هاربة من سداد الضرائب المستحقة عليها لخزانة الدولة، وهو ما يعني ضعف الموارد المتاحة لدى الدولة لتمويل برامجها الاقتصادية ويؤدي إلى زيادة الدين العام الداخلي والخارجي والأعباء المرتبطة بهما مع زيادة عجز الموازنة العامة وما يرتبط بها من ضغوط تضخمية<sup>(٢)</sup>.

ومن جانب ثالث نقص الادخار المحلي اللازم للتمويل، وهو ما يؤدي بدوره إلى الدخول في فخ المديونية الخارجية وما يرتبط بها من أعباء، ففي دراسة صندوق النقد الدولي أن جملة الموال المهية من الدول النامية خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٧) تبلغ ٣٠٠ مليار دولار تمثل ثلث الزيادة في حجم المديونية.

وفي زائير دلت إحدى الدراسات أن ارتفاع ديون زائير مثلاً إلى ٥ مليار دولار عام ١٩٨٣ يرجع إلى الثروة الشخصية للرئيس " موبوتو " والتي تزيد على أربعة مليارات دولار أودع معظمها في حسابات سرية في بنوك سويسرا<sup>(٣)</sup>.

(١) نخبة الأقال في مكافحة غسل الأموال، د/سيد حسن عبد الله، مجلة كلية الشريعة والقانون بأسبوط، العدد (١٤) لسنة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، ص ١٢٥١، جريدة الأهرام المصرية عدد ١٢/ ١/ ١٩٨٦م.

(٢) مشكلة التضخم في مصر "أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء"، د/ رمزي زكي، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٨٠م، ص ٥٢٥. غسل الأموال، د/ حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص ١٩٩، ٢٠٠ الرأسمالية تجدد نفسها، د/ فؤاد مرسي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، مارس ١٩٩٠، ص ٢٠٨: ٢٩٦.

والنتيجة المنطقية لكل ما سبق، هو التخلي عن كل التزام سبق، فإذا كان صانع السياسة المالية سيضيع حجم الإيرادات الحكومية، ويخطط للإنفاق الحكومي على أساس الطاقة الضريبية الزائفة، فإن السياسة الاقتصادية لن تستطيع تحقيق ما ينشده المجتمع من أهداف مختلفة، سواء ما يتعلق منها بتحقيق النمو الاقتصادي، أو تمويل الإنفاق العام، أو تمويل الخدمات الاجتماعية العامة أو الجديرة بالإشباع التي لم يتم إشباعها بالقدر المرغوب اجتماعياً. وأمام هذا الوضع تجد الدولة نفسها مضطرة إلى التخلي عن بعض الأهداف التي وعدت المجتمع بإشباعها له.

إن الفساد المالي يقلل وبصورة واضحة من الإيرادات العامة، وذلك؛ لأنه يساهم في التهرب الضريبي من زاوية، والتجنب الضريبي من زاوية أخرى، واستسهال الحصول على القروض، مما يضر بخزانة الدولة من كل زاوية، فلا تستطيع أن تحصل على ما لها، وبالتالي لن تستطيع أن تعطي ما عليها.

وقد لا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة للدول البترولية والتي تعتمد جل في إيراداتها العامة على الدومين العام والناج عن المبيعات النفطية، حيث انتشار الفساد المالي سيؤدي الى ظهور اختلال كبير في حصيلة الإيرادات الحكومية بشكل كبير مما يؤثر على صعوبة القدرة على تغطية النفقات العامة التي تحتاجها الدولة لتسيير أعمالها الجارية والاستثمارية، نتيجة ضياع مبالغ نقدية كبيرة من الأموال التي يفترض أن تحصل عليها من إيرادات هذا الدومين لصالح الفئات الفاسدة، فمثلا في مجال مبيعات النفط الخام يمكن ان يضلل المفسدون الجهات الرقابية من خلال تزيف حجم المبيعات او الصادرات النفطية وبالأخص اذا كان المفسدون يكونون مافيات كبيرة ترتبط بجهات سياسية وحزبية تدعمهم وتشجعهم على الاستمرار في عمليات النهب المنظم والذي يؤدي الى انخفاض إيرادات الدولة بشكل كبير<sup>(٢)</sup>. مما يكلف خزانة مالية كثيرة مهدرة.

(١) غسيل الأموال، د / حمدي عبد العظيم، مرجع سابق ص ١٩٩، ٢٠٠، الرأسمالية تجدد نفسها، د / فؤاد مرسي، مرجع سابق، ص ٢٠٨:

(٢) الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، د/صلاح الدين فهمي محمود، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، ص ٨٥ - ٨٨.



## المبحث الخامس

## الفساد المالي وأثره على قيمة العملة المحلية

تسعى السلطات النقدية في الدولة إلى استخدام سياسة نقدية معتدلة ومتناغمة مع السياسة المالية من أجل المحافظة على ضبط ايقاع النشاط الاقتصادي وبما لا يؤثر على حصول اختلال في أهداف السياسة النقدية التي تسعى السلطات إلى تحقيقها، ومن أهم هذه الأهداف هو المحافظة على قيمة العملة مقابل العملات الأجنبية الأخرى والعمل على الحد من ظهور سوق موازية للصرف وتطورها واستمرارها بالشكل الذي يزعزع ثقة المواطنين بعملتهم المحلية ويحاولون جاهدين التخلص منها واقتناء عملات قيادية أكثر ثباتاً للمحافظة على قيمة ثروتهم، إن وجود الفساد المالي يعدد من سعر صرف العملة مما ينحرف بها عن قيمتها الحقيقية، ويكون سعرها الرسمي لا يمثل قيمتها الحقيقية؛ بل القيمة التي يحاول البنك المركزي أن يحددها بناء على رغبات المؤسسات الدولية، مما يضطره إلى استخدام الرصيد النقدي المتوفر لديه في صندوق الاحتياطي النقدي، وكلما ازدادت الفجوة بين السوق الرسمية والسوق الموازية ازداد الطلب على العملة المحلية وازدادت عمليات سحب البنك المركزي من الاحتياطي النقدي خصوصاً إذا رافق ذلك انخفاض في حجم الموارد الأجنبية الناجمة عن تصدير السلع والخدمات إلى الخارج.

ففي ليبيا مثلاً تشهد السوق السوداء للعملات الأجنبية رواجاً في الآونة الأخيرة بسبب تهريب هذه العملات من المصرف المركزي عن طريق الاعتمادات الوهمية ومافيا الفساد المالي. حيث تبايع العملات الأجنبية وعلى رأسها الدولار في السوق الموازية بسعر أعلى بكثير من السعر الرسمي وصلت إلى أكثر من الضعف في آخر سعر لها اليوم. وهذا الأمر يزيد من انحدار قيمة الدينار الليبي إلى أسفل ويزيد من عملية تهيمش الدينار مقابل الدولار في المعاملات الاقتصادية، كما ينعكس على ارتفاع كلفة استيراد السلع على الموردين الذين يشترون العملات الأجنبية من السوق السوداء ويتحملون درجة المخاطرة، وبدوره ينعكس كل ذلك على ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع التي يتلقاها المستهلك<sup>(١)</sup>.

وبالتالي فلا بد من محاربة الفساد المالي وعدم الانجراف نحو المزيد من الاصدار غير المدروس وغير المغطى، حتى لا تنهار العملة المحلية، فزيادة الاصدار لتغطية فشل مالي جلبته سلطة تنفيذية، وبررته هيئة تشريعية، بالطبع لن يأتي بخير، سوى زيادة حدة

(١) أسباب انخفاض قيمة الدينار أمام الدولار وارتفاع الأسعار في الاقتصاد الليبي، صقر الجبيني، الموقع الإلكتروني:

الضغوط التضخمية بسبب زيادة المعروض من النقد الوطني عن حجم الإنتاج، فنتيجة لذلك ترتفع أسعار السلع، وتنخفض قيمة النقد الوطني، إضافة إلى أنه قد تنخفض كمية الصادرات، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث انهيار في ميزان المدفوعات؛ وبالتالي لا يكون للعملة الوطنية أي قيمة في أسواق الصرف العالمية، وعليه تلجأ الدولة إلى زيادة العبء الإجمالي للضرائب على الأفراد والمؤسسات بغية سحب الكتلة النقدية الفائضة في السوق، والتي تحد من خلالها التوسع في الاستهلاك الذي يعني انخفاض الطلب الكلي<sup>(١)</sup>.

### الفصل الثالث

#### آليات مكافحة الفساد المالي

الفساد المالي كما أنه متجدد ومتنوع، فوسائل مكافحته يجب أن تكون كذلك، وإلا ستصبح المعالجة تنظيرية أكثر منها تطبيقية، كما يجب أن يوضع في الحسبان بأن آليات مكافحة ليست من السهولة بمكان، لأن المحافظة على البناء أصعب بكثير من وسائل هدمه، ويأتي في مقدمة آليات مكافحة الفساد المالي عنصر الشفافية، وهي كلمة بسيطة ولكن معناها عميق، لو حسن استخدامها، ما نبعت مشكلة، ولا وجدت، كما يجب أن يغلق منفذ الفساد المالي وهو التمويل الجديد، بأن يربط بعملية التنمية، فإذا لا اصدار بدون تنمية حقيقية، أضف إلى الجهات المسؤولة عن جباية إيرادات الدولة، يجب أن تكون يقظة حذرة غير متعدية، محافظة على حقوق الدولة، وعلى حقوق الأفراد كذلك، ولا يقتصر الأمر على ما سبق فهناك شيء له من الأهمية بمكان، ألا وهو الاتفاق العام، فالإنفاق يجب أن يكون بقدره وفي موضعه، فأسرافه فساد، وتفتيره كذلك، أضف إلى ذلك مراقبة التعاملات الدولية، وذلك خوفاً من تعدي الفساد واستيراده من الخارج، مما يعني تحمله بالداخل.

مما سبق سنقسم هذا الفصل على خمسة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: الشفافية ودورها في مكافحة الفساد المالي.

المبحث الثاني: مكافحة الفساد المالي في مجال السياسات الضريبية.

المبحث الثالث: مكافحة الفساد المالي الناتج عن التجنب الضريبي.

المبحث الرابع: مكافحة الفساد المالي بترشيد الإنفاق العام.

المبحث الخامس: ربط التمويل الجديد بعملية التنمية.

المبحث السادس: مكافحة الفساد المالي في مجال عمل المؤسسات الدولية.

المبحث السابع: مكافحة الفساد المالي الناتج عن الهبات والمعونات الأجنبية.

(١) ينظر: المالية العامة، د/السيد عبد المولى، مرجع سابق، ص ٢٣١.

## المبحث الأول

### الشفافية ودورها في مكافحة الفساد المالي

من أولى المقومات وأهمها في مكافحة الفساد المالي الشفافية، وهو مصطلح وإن كان بسيطاً في مبناه، لكنه عميق في معناه، وتكاد به تتفوق دول على دول، وقد بدأنا به أولى طرق مكافحة عمليات الفساد المالي لأنه تبنى عليه باقي الوسائل، فنجاحها من نجاحه، وفشلها من فشلها، ولأهمية هذا الموضوع قامت المنظمات العالمية باقتباس هذا المصطلح وجعلته عنواناً لها، وعليه فسنتناول هذا الموضوع باعتباره مصطلحاً عاماً تبناه صندوق النقد الدولي في مطلب، ثم نتحدث عن منظمة الشفافية العالمية بالتفصيل في مطلب آخر وذلك على النحو التالي:

#### المطلب الأول: دور الشفافية في مكافحة الفساد المالي

#### المطلب الثاني: منظمة الشفافية الدولية ودورها في مكافحة الفساد المالي

## المطلب الأول

### دور الشفافية في مكافحة الفساد المالي

ركز صندوق النقد الدولي في أولى آلياته لمكافحة الفساد المالي على مبدأ الشفافية كمطلب أساسي يتعين على البلدان أن تعتمد، وذلك من خلال الالتزام بالمعايير الدولية لشفافية المالية العامة والقطاع المالي (١). واتخاذ كافة الإجراءات المطلوبة، وفق معايير الشفافية، والصدق في العمل، والشعور العالي بالمسؤولية، ومعالجة الأخطاء بصراحة ووضوح، بعيداً عن الإشكالية (٢).

وطبقاً لما قرره اللجنة المؤقتة لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي في اجتماعها الخمسين الذي عقد في واشنطن في ١٦/٤/١٩٩٨م، وهو ما يعرف بميثاق الممارسات السلمية في مجال شفافية المالية العامة، رأت اللجنة أن شفافية المالية العامة هي عنصر أساسي من عناصر ممارسة السلطات العامة بالصورة الراشدة.

وتقضي شفافية المالية العامة إخضاع المسؤولين عن تصميم سياسات المالية العامة، وتنفيذها لمزيد من المساءلة، ومن المفترض أن ما يستتبعه ذلك من سياسات أكثر مصداقية وقوة على صعيد المالية العامة، سوف يحظى بتأييد الجمهور حسن الاطلاع، وأن

(١) مكافحة الفساد مطلب أساسي لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي — تقرير لصندوق النقد الدولي، ٧ / ٨ / ٢٠١٦، الموقع

الإلكتروني: <https://www.imf.org>.

(٢) الإدارة بالشفافية، د/ سعيد علي الراشدي، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ١٦/٢٠٠٧، ص ٢٧.

يؤدي إلى تحسين فرص الوصول إلى أسواق المال المحلية والدولية، وإلى الحد من تواتر الأزمات وشدتها (١).

ولتحقق مبدأ الشافية في منظومة مالية الدولة ينبغي أن يشمل كل المراحل، بداية من مرحلة اعداد الموازنة وتحضيرها، والموافقة عليها، ونفقات الدولة وايراداتها. وبدون ذلك بخفيه أو اخفائه، يشكك في المنظومة مالية الدولة. فمثلاً نشر وثيقة الميزانية بوضوح في الوقت المناسب يضيء الانضباط على العمليات الحكومية، وعلى العكس من ذلك، فإن الممارسات التي لا تتمتع بالشفافية يمكن أن ينتج عنها تبديد الموارد العامة، وسوء تخصيصها وتفاقم عدم المساواة (٢).

### مبادئ شفافية المالية العامة:

طبقاً للميثاق المشار إليه (ميثاق الممارسات السلمية) تركز شفافية المالية العامة على أربعة مبادئ (٣):

- ١- وضوح الأدوار والمسؤوليات داخل الحكومة، والعلاقة بين القطاع الحكومي وباقي قطاعات الاقتصاد، يؤكد على أهمية نشر معلومات شاملة عن المالية.
  - ٢- إتاحة المعلومات للجمهور عامة، في أوقات يتم تحديدها بوضوح وعلانية إعداد الموازنة العامة، وتنفيذها، والإبلاغ بنتائجها، كما يشمل نوعية المعلومات.
  - ٣- المعلومات التي تتاح للجمهور فيما يخص عملية الموازنة العامة، يعني بجودة بيانات المالية العامة، والحاجة إلى ضمانات صحة المعلومات.
  - ٤- التدقيق المستقل لمعلومات المالية العامة.
- وتعد المبادئ السابقة ركائز أساسية لا بد من توافرها في أي سياسات مالية، لما لها من الأثر الإيجابي في انضباط مالية الدولة، مما يبث الرضا والاطمئنان لدى المواطنين بالداخل، والثقة لتوطيد التعامل مع الخارج.

(١) مشار إليه في: الشفافية الإدارية وتأثيرها على سلوك وكفاءة العاملين، د/عبد الله الفيتوري المرابط، رسالة ماجستير (غير منشورة)، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ٢٠٠٥، ص ٢٨.

(٢) الآثار السياسية للتحويل في روسيا، شادية فتحي، السياسة الدولية، روسيا، يناير، ٢٠٠١، ص ١٢٧.

(٣) حماية المال العام والحد من الرشوة والاختلاس، د/خالد المهاني، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة دار المنظومة ٢٠١٨، ص ١٥١، وما بعدها. حماية المال العام في الفقه الإسلامي، د/نذير بن محمد الطيب أوهاب، الرياض، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م، ص (١٧١) وما بعدها. الحماية الجنائية للمال العام، د/رفيق محمد سلام، الناشر، دار النهضة العربية، ١٩٩٤م، ص ٢١٨. جرائم التعزير المنظمة في المملكة العربية السعودية، د/فتوح عبد الله الشاذلي، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤١٨هـ، ص ٢٣٤.

## المطلب الثاني

## منظمة الشفافية الدولية\* ودورها في مكافحة الفساد المالي

أنشئت منظمة الشفافية الدولية عام ١٩٩٥م ومقرها برلين، وشعارها "الاتحاد العالمي ضد الفساد"، وذلك لمساعدة الدول والأفراد الراغبين في أن يحيوا جزر النزاهة بعد انتشار الفساد المالي والإداري، سواء على المستوى الرسمي، أو غير الرسمي، وعجز المؤسسات القطرية المعنية بمحاربه عن مواجهته، بعد أن تحول إلى فك مفترس، يلتهم ليس فقط جهود التنمية المحلية، بل الجهود الدولية المتمثلة في المنح والمعونات والقروض.

ومنظمة الشفافية هي منظمة غير حكومية، مهمتها أن تزيد من فرص مساءلة الحكومات من خلال منسوبيها، وتقييد الفساد المحلي والدولي، وهي تمثل حركة دولية لمحاربة الفساد. وطريق المنظمة في العمل لتحقيق أهدافها ينبع من إيمانها، بأنه من الممكن محاربة الفساد بشكل مستمر، في حالة مشاركة كل المعنيين، سواء من الحكومة، أو المجتمع المدني، أو القطاع الخاص.

ووسيلتها في ذلك أن تجمع في فروعها المحلية الأفراد ذوي الذمم المعروفين بالنزاهة في المجتمع المدني، وفي عالم التجارة والأعمال، وفي الحكومات، للعمل في تحالف، من أجل إصلاح النظام<sup>(١)</sup>.

كما أن المنظمة تلعب دورًا هامًا في زيادة الوعي العام بمخاطر الفساد في كثير من البلاد، وتؤمن المنظمة كذلك أن هناك طرقًا عملية، يستطيع من خلالها كل رجل وامرأة القيام بدور فعال في هذه المؤسسة العالمية الفريدة.

أهداف المنظمة والمبادئ الإرشادية<sup>(٢)</sup>:

١. إدراك أن مخاطر الفساد تتعدى حدود الحالات الفردية، ولذا فهناك مسؤولية مشتركة وعامة لمحاربة الفساد.
٢. اعتبار الحركة ضد الفساد حركة عالمية، تتجاوز النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية داخل كل دولة.

(٥) منظمة الشفافية الدولية"، وقد تأسست عام ١٩٩٣، ومنذ العام ١٩٩٥ بدأت بإصدار مؤشر فساد سنوي، وهي تنشر أيضاً تقرير فساد عالمي، هو باروميتر الفساد العالمي، وهي منظمة غير حكومية رائدة في تكريسها لكبح الفساد. تضم حالياً فروعاً في ١٨٠ دولة، وأمانتها العامة في برلين في ألمانيا.

(١) منظمة الشفافية العالمية، الموقع الإلكتروني: <http://www.transparency.org>، وانظر: الشفافية الإدارية وتأثيرها على سلوك وكفاءة العاملين، د/عبد الله الفيثوري المرابط، مرجع سابق، ص ٢٨.

(٢) الحوكمة والإصلاح المالي والإداري مع عرض للتجربة المصرية، عادل رزق، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٧، ص ١٧٨.

٣. الاهتمام بالمبادئ، مثل: المشاركة، اللامركزية، التنوع، المساواة والشفافية على المستوى المحلي.

٤. عدم التحزب.

٥. إدراك أن هناك أسباباً عملية وقوية، وأخرى أخلاقية لوجود الفساد.

#### كيفية تحقيق أهداف المنظمة<sup>(١)</sup>:

تتبنى منظمة الشفافية استراتيجية مكونة من عدة عناصر لتحقيق أهدافها تتمثل في الآتي:

١. بناء تحالفات على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي تضم: الحكومات والمجتمع المدني، والقطاع الخاص من أجل محاربة الفساد الداخلي والخارجي.

٢. تنظيم الفروع المحلية للمنظمة ودعمها؛ لتحقيق مهمتها.

٣. المساعدة في تصميم نظم النزاهة الفعالة وتنظيمها... الخ.

#### توصيات منظمة الشفافية الدولية<sup>(٢)</sup>:

١. يجب على الدول النامية استخدام المساعدات المالية لتعزيز المؤسسات الحكومية، مصاحبة لتقييم وطني، واستراتيجيات تطويرية، تشمل خطة لتعزيز النزاهة، ومكافحة الفساد، كركن مهم في برامج مكافحة الفقر.

٢. تعزيز القضاء المستقل والنزاهة، وتحمل المسؤولية لتنمية النظام القضائي في الدول الفقيرة، يجب أن تكون الأنظمة القضائية محصنة من التأثير السياسي. ويكون القضاة أنفسهم خاضعين للقوانين، لهم حصانة محددة، وسلوك قضائي نزيه، يضمن العدالة، كما يجب أن يكون النظام القضائي نزيهًا، وقادرًا، في الدول النامية؛ لإمكانية إدارة طلب المساعدة؛ لاسترجاع الممتلكات المنهوبة من الخارج.

٣. يجب على الحكومات فرض إجراءات لمكافحة بؤر غسل الأموال، كما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ويجب على المؤسسات البنكية الرائدة تطوير إجراءات؛ لكشف المبالغ المسروقة، وتجميدها، واسترجاعها، من خلال الفساد.

٤. يجب على الحكومات الغنية تطبيق اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي (oecd) ضد الرشوة، والتي تجرم رشوة الموظف الحكومي، وعدم الالتزام بهذه الاتفاقية يعيق عملية التحقيق في حالات الفساد، وملاحقتها قانونيًا.

(١) المرجع السابق، ص ١٢٩.

(٢) حماية المال العام والحد من الرشوة والاختلاس، د/خالد المهاني، المرجع السابق، ص ١٢٧، وما بعدها.

جدول بياني يوضح أدنى معدل فساد خلال عام ٢٠١٤م في ضوء تقرير منظمة الشفافية الدولية. (١)

#	البلد	الدرجة	#	البلد	الدرجة
١	 الدنمارك	٩٢	١١	 أستراليا	٨٠
٢	 نيوزيلندا	٩١	١٢	 ألمانيا	٧٩
٣	 فنلندا	٨٩		 آيسلندا	
٤	 السويد	٨٧	١٤	 المملكة المتحدة	٧٨
٥	 النرويج	٨٦	١٥	 بلجيكا	٧٦
	 سويسرا			 اليابان	
٧	 سنغافورة	٨٤	١٧	 الولايات المتحدة	٧٤
٨	 هولندا	٨٣		 هونغ كونغ	
٩	 لوكسمبورغ	٨٢		 جمهورية أيرلندا	
١٠	 كندا	٨١		 باربادوس	

جدول بياني يوضح ٢٠ بلد صنفت بأن لديها أعلى مستويات متصورة من الفساد كانت: (٢)

#	البلد	الدرجة	#	البلد	الدرجة
١٧٤	 الصومال	٨	١٦١	 اليمن	١٩
	 كوريا الشمالية			 فنزويلا	
١٧٣	 السودان	١١	١٥٩	 هايتي	٢٠
١٧٢	 أفغانستان	١٢		 غينيا بيساو	
١٧١	 جنوب السودان	١٥		 أنغولا	
١٧٠	 العراق	١٦	١٥٦	 سوريا	٢١
١٦٩	 تركمانستان	١٧		 بوروندي	
١٦٦	 أوزبكستان	١٨	١٥٦	 زيمبابوي	٢١
	 ليبيا			 ميانمار	
	 إريتريا			 كمبوديا	

(١) الموقع الإلكتروني للمنظمة: <http://www.transparency.org>

(٢) الموقع الإلكتروني للمنظمة: <http://www.transparency.org>

ويلاحظ أن الدول التي تكثر فيها الصراعات والحروب الداخلية هي أكثر الدول في مجال الفساد، إذ يجد المفسدون الباب مفتوحاً أمام جرائمهم نظراً لغياب الأدوات الرقابية عن متابعة جرائم الفساد المالي والإداري. وقد كان هذا ملاحظاً في الدول العربية التي عصفت بها ما يسمى بثورات الربيع العربي، وفي مقدمتها ليبيا، واليمن، وسوريا، وتونس، فترتيب هذه الدول تذييل قائمة الدول في مكافحة الفساد.

وجاء في التقرير أن "٦ من أكثر ١٠ دول فساداً في العالم عربية؛ هي: سوريا والعراق والصومال والسودان واليمن وليبيا؛ بسبب انعدام الاستقرار السياسي والنزاعات الداخلية والحروب وتحديات الإرهاب."

وأضاف أن تونس شهدت تحسناً طفيفاً، "إلا أن الطريق يعد طويلاً من أجل وضع ركائز فاعلة في مكافحة الفساد، وجاءت نيوزلندا أكثر دول العالم نزاهة، بينما الدنمارك ثانياً واحتل العراق المركز ١٦٩ بحسب التقرير، فيما احتلت البحرين الترتيب الأدنى خليجياً والإمارات الأعلى مواجهة للفساد بين دول مجلس التعاون الخليجي<sup>(١)</sup>.

ولا يزال الفساد يعجل بانهيار الدول الواحدة تلو الأخرى، حيث يفت في عضدها بالداخل، وتصبح الدولة سهلة الاختراق من قبل الخارج.

### المبحث الثاني

#### مكافحة الفساد المالي في مجال السياسات الضريبية

كما سبق القول فإن ارتفاع معدلات الضرائب يؤدي إلى ارتفاع عدد حالات تجنب الضرائب أو التهرب منها؛ حيث ترتفع تكلفة الأمانة الضريبية ويزيد احتمال تحول الأمانة إلى غير أمانة كلما ارتفع العبء الضريبي.

كما تبين الدراسات أن التهرب الضريبي يرتفع كلما ساد المجتمع حالة من السخط العام على الضرائب وزادت الشكوى من عدم إنفاق حصيلة الضرائب في المنافع العامة<sup>(٢)</sup>.

كذلك فإنه في حالة الفساد المشفوع بالسرقة يقبل المسؤول الرشوة، مقابل تقليل رسوم السلعة أو إسقاطه مثل التلاعب في فاتورة الضرائب، وبعبارة أخرى قد يتواطأ مفتشوا الضرائب الفاسدون مع دافعي الضرائب لتخفيض الوعاء الضريبي، وهو ما يحرم الحكومة مما يستحق لها<sup>(٣)</sup>.

(١) الشفافية الدولية: ٦ دول عربية بين الأكثر فساداً في العالم، ٢٥ / ١ / ٢٠١٧، الموقع الإلكتروني: [www.rudaw.net/arabic/business](http://www.rudaw.net/arabic/business)،

العراق بين خمسة بلدان الأكثر فساداً في العالم، ٢٢ / ٢ / ٢٠١٨، الموقع الإلكتروني: [elaph.com/Web/News](http://elaph.com/Web/News)

(٢) مبادئ المالية العامة، د/ عاطف صدقي، ط/ النهضة العربية ١٩٧٢، ص ٤٢٨ - ٤٤٧، علم المالية العامة، د/ زين العابدين ناصر، مرجع سابق، ص ٣٩٧، دراسات في الاقتصاد المالي، د/ محمد دويدار، مرجع سابق، ص ٢٢٩.

(٣) الفساد والاقتصاد العالمي، أ/ فيتوتاتري، مرجع سابق، ص ٢٢٥.



ومن الثابت أن الدخول الناتجة عن التهرب الضريبي من خلال التلاعب في الحسابات أو إخفاء مصدر الدخل وعدم سداد الضرائب المستحقة على النشاط إلى خزنة الدولة وتحويل الأموال إلى خارج البلاد بإيداعها هناك في أحد البنوك الأجنبية. وإزاء هذا كله فإن مكافحة الفساد المالي في هذا الصدد توجب على السلطات العامة اتخاذ عدة تدابير مالية تحول دون هذه الجريمة وأهم هذه التدابير:

- ١ - رفع مستوى كفاءة الإدارة الضريبية من خلال الاستعانة بأفضل العناصر الإدارية والفنية، مع توفير الإمكانيات المادية التي تمكن من استخدام الأجهزة الحديثة التي توفر الوقت والجهد.
- ٢ - تحسين أوضاع العاملين بالإدارة الضريبية، وخاصة رفع مستويات الأجور والحوافز المالية والمعنوية، واختيار موظفي الضرائب ممن تتوافر فيهم الأمانة والنزاهة والضمير الحي وحسن التصرف، ومما لا يعطي فرصة للبعض من ذوي النفوس الضعيفة بالتواطؤ مع بعض الممولين لإهدار حق الدولة، فأفضل النظم الضريبية لن تتجح في التطبيق بدون جهاز ضريبي كفاء ونزيه، والجملة فإن العيب لا يكمن النظام الضريبي بقدر ما يكمن في إدارة النظام الضريبي<sup>(١)</sup>.
- ٣ - تنمية الوعي الضريبي لدى المواطنين، وبيان أهمية الضرائب بصفة خاصة في الإنفاق على الخدمات العامة، وتمويل عملية التنمية الاقتصادية بما يحقق الخير والرخاء للجميع.
- ٤ - ترشيد الإنفاق الحكومي والبعد عن الإسراف والإنفاق البذخي وزيادة فاعلية وإنتاجية النفقة العامة ليرى دافعوا الضرائب أن أموالهم إنما تنفق في مجالات نافعة ومفيدة، وحينئذ يرتفع وعيهم الضريبي ويزداد انتماءهم.
- ٥ - الاهتمام بإقامة جسور الثقة بين الممولين والإدارة الضريبية.
- ٦ - توسيع نطاق التعاون الدولي بعقد اتفاقيات دولية لمكافحة التهرب من الضرائب وخاصة في مجال تبادل المعلومات التي تفيد في هذه المكافحة.
- ٧ - اتخاذ الإجراءات المناسبة للحصول على المعلومات الحقيقية بالعميل الذي يفتح له حساب لدى البنك أو يتم تنفيذ عملية لحسابه، وهو من أهم الاقتراحات التي قررها البنك المركزي المصري من خلال الندوة المشتركة بين عدد الجهات المعنية مثل وزارة العدل ووزارة الداخلية ووزارة التعاون الدولي واتحاد بنوك مصر والبنك المصري خلال الفترة من ٢٣: ٢٥ أكتوبر ١٩٩٥م.

(١) المالية العامة، الكتاب الأول، د/ رفعت المحجوب، ط/ دار النهضة العربية، ١٩٦٦، ص ٣٢، مبادئ الاقتصاد العام، د/ حامد عبدالمجيد دراز، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية ١٩٨٩، ص ٢٤٣.

وبمقتضى هذه التوصية يمكن للبنك أن يطلب معلومات من مصلحة الضرائب ومصلحة الجمارك عن حقيقة التزام العميل بسداد الضرائب أولاً بأول وسداد الجمارك المستحقة على وارداته في الخارج ومدى إمساك العميل لدفاتر منتظمة توضح حقيقة إيراداته ومصروفاته وأرباحه والضرائب المستحقة عليه.

كما يمكن أن يشمل إجراءات الحصول على المعلومات عن العميل التأكد من السجل التجاري أو السجل الصناعي عن حقيقة النشاط الرسمي والنشاط الفعلي ومدى مطابقة الثاني للأول للتعرف على ما إذا كان العميل له نشاط وهمي في سجلات رسمية يختلف عن النشاط الفعلي والذي قد يكون غير مشروع قانوناً، أو يزوله العميل في الخفاء بعيداً عن جهات الرقابة الحكومية ودون سداد الضرائب والجمارك والتأمينات الاجتماعية وغيرها من الالتزامات المهنية والرسمية أو النقابية أو غيرها<sup>(١)</sup>.

مما يتعين معه التصدي بحزم لظاهرة التهرب الضريبي المتفشية في العالم العربي، فهذه الظاهرة لها آثار سلبية عديدة من الزاويتين المالية والاجتماعية، فهي تقلص الإيرادات العامة فتضطر الدولة للاقتراض من الداخل والخارج وتلجأ أحياناً للإصدارات النقدية، عندئذ يرتفع الدين العام وتزداد معدلات التضخم، وتقود كذلك إلى عدم المساواة في توزيع الأعباء خاصة عندما يتعلق الأمر بالضرائب المباشرة، إذ لا يستطيع أصحاب المرتبات التهرب من الضريبة بسبب العجز عند المنبع وذلك على عكس أصحاب الأرباح التجارية بسبب اعتماد الإدارة على تصريحاتهم.

لاشك في أن القضاء على هذه الظاهرة مستحيل لأنها توجد بوجود الضرائب، ولكن يمكن اتخاذ إجراءات للحد من أهميتها، ولا تقتصر هذه الإجراءات على الجوانب الفنية البحتة للأنظمة الضريبية ومحاربة الرشوة في الأجهزة الإدارية ومعاقبة المتهربين، بل تشمل أيضاً الاعتناء بالسياسة المالية، فإذا كانت هذه السياسة عادلة ولا تتجه نحو تبذير الأموال في مشاريع غير مفيدة وفي النفقات الخاصة للنخبة الحاكمة فسوف يشعر المكلف وهو مواطن بواجبه في تحمل الأعباء العامة.

إن الفساد المالي يُضعف قدرة الدولة على تعبئة الإيرادات وأداء وظائفها الأساسية. ويضر الفساد بثقافة الامتثال لدفع الضريبة، ويفضي بالتالي إلى مزيد من التهرب الضريبي. على سبيل المثال، عندما ينظر المواطنون إلى الإعفاءات الضريبية على أنها جزافية، يقل الحافز لديهم على سداد الضرائب. ونتيجة لذلك، تنخفض الإيرادات التي تحصلها الدولة

(١) غسيل الأموال، د/ حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص ٣١٢ وما بعدها.

وتعجز عن تقديم الخدمات العامة، مع ما لذلك من عواقب سلبية محتملة على النمو<sup>(١)</sup>.  
قانون الضريبة على الدخل الجديد ومكافحة الفساد (قانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٥)  
جاء القانون الجديد ليعيد بناء الثقة فيما بين الممول ومصلحة الضرائب، حيث أن الممول هو الذي يحدد إقرار ذمته المالية، كان موضوع التهرب الضريبي من الموضوعات التي لا زال عليها الكثير من الظنون أو الشكاوى، كذلك الكثير من القضايا التي تتعلق بالفساد، ف جاء القانون ليعيد هذه النظرة أو يحاول إخفاءها. حيث تفرض ضريبة سنوية على مجموع صافي دخل الأشخاص الطبيعيين المقيمين وغير المقيمين بالنسبة لدخولهم المحققة في مصر.

يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل محاسب مقيد بجدول المحاسبين والمراجعين اعتمد إقرارا ضريبيا أو وثائق أو مستندات مؤيدة له إذا ارتكب أحد الأفعال الآتية:

١- إخفاء وقائع علمها أثناء تأدية مهمته ولم تفصح عنها المستندات التي شهد بصحتها متى كان الكشف عن هذه الوقائع أمرا ضروريا لكي تعبر هذه الحسابات والوثائق عن حقيقة نشاط الممول.

٢- إخفاء وقائع علمها أثناء تأدية مهمته تتعلق بأي تعديل أو تغيير في الدفاتر أو الحسابات أو السجلات أو المستندات وكان من شأن هذا التعديل أو التغيير الإيهام بقلة الأرباح أو زيادة الخسائر. وفي حالة العود يحكم بالحبس والغرامة معاً.

كما يعاقب كل ممول تهرب من أداء الضريبة بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة تعادل مثل الضريبة التي لم يتم أدائها بموجب هذا القانون أو بإحدى هاتين العقوبتين. ويعتبر الممول متهرباً من أداء الضريبة باستعمال إحدى الطرق الآتية:

١- تقديم الإقرار الضريبي السنوي بالاستناد إلى دفاتر أو سجلات أو حسابات أو مستندات مصطنعة مع علمه بذلك أو تضمينه بيانات تخالف ما هو ثابت بالدفاتر أو السجلات أو الحسابات أو المستندات التي أخفاها.

٢- تقديم الإقرار الضريبي السنوي على أساس عدم وجود دفاتر أو سجلات أو حسابات أو مستندات مع تضمينه بيانات تخالف ما هو ثابت لديه من دفاتر أو سجلات أو حسابات أو

(١) مكافحة الفساد مطلب أساسي لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي — تقرير لصندوق النقد الدولي، ٧ / ٧ / ٢٠١٦، الموقع

مستندات أخفاها.

٣- الإلتلاف العمد للسجلات أو المستندات ذات الصلة بالضريبة قبل انقضاء الأجل المحدد لتقادم دين الضريبة.

٤- اصطناع أو تغيير فواتير الشراء أو البيع أو غيرها من المستندات لإيهام المصلحة بقلة الأرباح أو زيادة الخسائر.

٥- إخفاء نشاط أو جزء منه مما يخضع للضريبة.

وفي حالة العود يحكم بالحبس والغرامة معاً. وفي جميع الأحوال تعتبر جريمة التهرب من أداء الضريبة جريمة مخلة بالشرف والأمانة. ويسأل الشريك في الجريمة بالتضامن مع الممول في الالتزام بأداء قيمة الضرائب التي تهرب من أدائها والغرامات المقضي بها في شأنها. ويعاقب بغرامة لا تقل عن ألفي جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه كل من ارتكب أيًا من الأفعال الآتية:

١- الامتناع عن تقديم إخطار مزولة النشاط.

٢- الامتناع عن تقديم الإقرار الضريبي.

٣- الامتناع عن تطبيق نظام استقطاع وخصم وتحصيل وتوريد الضريبة في المواعيد القانونية.

وفي جميع الأحوال تضاعف الغرامة المنصوص عليها في حالة العود إلى ارتكاب ذات المخالفة خلال ثلاث سنوات.

### المبحث الثالث

#### مكافحة الفساد المالي الناتج عن التجنب الضريبي

ستتم معالجة هذا المبحث على شقين، في البداية سنذكر مكافحة الفساد الناتج عن تجنب الضريبة بصفة عامة، وثانياً سنذكر موقف القانون والقضاء المصري من التجنب الضريبي.

#### أولاً: مكافحة الفساد الناتج عن تجنب الضريبة بصفة عامة:

من الثابت بيقين أن السياسة المالية الراشدة تهدف إلى حماية الاقتصاد العام، والموازنة بين حقوق الممول وواجباته، وتمكين الدولة من تدبير التمويل اللازم لإشباع الحاجات العامة بلا إفراط أو تفريط.

ولما كانت الضريبة فريضة إلزامية تؤخذ من المكلف قسراً إن لم يؤدها طوعاً، فقد نادى كثير من الاقتصاديين والماليين في العصر الحديث، أن تراعى بعض المبادئ والقواعد

التي تحول دون الجور والعسف، وأن تنظم أحكام الضريبة تنظيمياً يجعل أمر فرضها موافقاً لقواعد العدالة، كما يجعل تحصيلها في أوقات ملائمة، حتى لا يرهق الممول، إلى غير ذلك من الأصول التي يتعين على المشرع من ناحية أن يدخلها في تقديره، عند وضع التشريع الضريبي، ويتعين على الإدارة المالية - من ناحية أخرى - أن تراعيها من جانبها كلما عمدت إلى ربط الضريبة وتحصيلها.

وزيادة على ما تقدم فإن الدولة مطالبة بانتهاج سياسة ضريبة متوازنة تحول بين الممول وبين التجنب الضريبي، ويأتي في مقدمة هذه السياسات ما يلي:

١- وضوح التشريع الضريبي بالصورة التي تجعل الممول يعرف على وجه اليقين الأحكام والقواعد المتعلقة بالضريبة، سواء من حيث تحديد الوعاء، وبيان السعر، وطريقة التحصيل وميعاده إلى غير ذلك من الأمور التي تيسر العلاقة بين الممول والإدارة المالية، وتحول دون الجور والتعسف، فضلاً عن مراعاة الظروف الشخصية للممول، وما يتطلبه ذلك من إعفاء حد الكفاف، ومراعاة مصدر الدخل، ورفع التكاليف والنفقات، وأخذ الضريبة من صافي الدخل، ومراعاة الأعباء العائلية والديون... الخ.

٢- تقوية الوعي الضريبي لدى الممولين، فالملاحظ أن أكثر أسباب التجنب الضريبي تعود إلى انعدام الحس الضريبي الذي يدرك أهمية أداء هذا العبء العام، وانعدام الشعور بالمسؤولية العامة، وهي ظاهرة ملموسة في سلوك الممول في الدول النامية أو الفقيرة أو المتخلفة، خلافاً لما عليه الحال في الدول المتقدمة.

ومن ثمرة هذه السياسة أنه كلما قوي الإحساس بوحدة المصلحة وكانت الدولة تؤدي دورها كاملاً في خدمة الأفراد، وشعر هؤلاء تماماً بقيمة المساهمة التي يؤديها في البنين العام لمجتمعهم من مختلف جوانبه، فإن ظاهرة التجنب تزول تدريجياً.

ثالثاً: توعية الجهات المختصة بضرورة ألا تؤدي الضريبة على رأس المال إلى اقتطاع جزء كبير من رأس المال ذاته، وإنما يفضل أن تكون معتدلة في نسبتها بحيث تقف عند الدخل الناشئ عن رأس المال، فتستوفى منه حصراً دون أن تتعرض إلى رأس المال في ذاته.<sup>(١)</sup>

رابعاً: وضع حد أقصى لفرض الضريبة لا يجب على الدولة أن تتخطاه وإلا أتى بنتائج عكسية مثل التهرب، وقتل الحافز على الإنتاج والكسب.

خامساً: الاقتصاد في تكاليف الجباية، والابتعاد عن الإسراف، وبصفة خاصة تلك النفقات التي يتكبدها الممولون في انتقالهم إلى مقر الإدارة المالية سواء لتقديم إقرارهم، أو لسماع

أقوالهم ومناقشتهم الحساب، أو لرفع تظلماتهم والطعن في القرارات الإدارية إلى غير ذلك من الأمور التي تستدعي انتقالمهم، وتضيق عليهم جزءاً من أوقاتهم، وتكبدهم بعض النفقات. وليس بخاف أن جمهور الممولين يؤدون الضرائب لتستعين الدولة بحصيلتها على تغطية النفقات العامة التي يعود عليهم من وراء إنفاقها بعض النفع، فإذا شعر الممول أن المال الذي يؤخذ منه لا يخصص لتحقيق هذا الهدف، بل يضيع جزء كبير منه وهو في سبيله إلى الخزنة العامة على موظفي الإدارة المالية؛ أدى ذلك إلى استيائه وتذمره، ولن يلبث أن يحمل لواء العصيان، ويتهرب من دفع الضريبة مستقبلاً.<sup>(١)</sup>

ثانياً: موقف القانون والقضاء المصري من التجنب الضريبي:

أولاً: موقف القانون:

نتيجة لخطورة هذه الظاهرة على مالية الدولة عالج المشرع الحالات التي يمكن أن تكون سبيلاً إلى هذه الغاية-وهي تجنب الضريبة- وحرصاً من المشرع على تفادي ذلك صدر نص المادة ١٠٧ من القانون الحالي (ومن قبله نص المادة ١٠٨ من قانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١) ومقتضاه عدم الاحتجاج على مصلحة الضرائب فيما يتعلق بربط الضريبة بالهبات والتصرفات بين الأصول والفروع أو بين الزوجين خلال السنة الخاضع إيرادها للضريبة والسنوات الخمس التالية لها، ويكون محلها أموالاً ثابتة أو منقولة تغل إيراداً يخضع للضريبة بالذات ومباشرة.

ويشترط لعدم سريان التصرفات التي أجراها الممول في مواجهة مصلحة الضرائب ما يأتي:

١- أن تكون هذه التصرفات قد تمت مباشرة بين الأصول والفروع أو بين الزوجين، فإذا تم التصرف بالوساطة كأن وهب الأب لزوجته ابنه أو زوج ابنته بدلاً من أن يهب ابنه أو ابنته مباشرة فإن نص المادة ١٠٧ من القانون لا يسري.

لذلك فإن المشرع لم يحالفه التوفيق في منع التهرب من الضريبة نتيجة إجراء التصرفات المشكوك في سلامتها في كافة الصور، فقد اتضح لنا أن التصرفات التي تتم بالوساطة أو عن طريق شخص مستعار لا يسري عليها حكم النص.<sup>(٢)</sup>

(١) مبادئ علم المالية العامة، د/ محمد فؤاد إبراهيم، ط دار النهضة العربية ١٩٧٣م، ٢٦٦/١.

(٢) انظر: موسوعة الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين والمواد الملحقة بها، د/ زكريا محمد بيومي، توزيع عالم الكتب، ص

وقد أصدرت مصلحة الضرائب تعليماتها التفسيرية رقم (٤) على المادة ٢٤ مكرراً (٤) وهي تقابل م ١٠٧ وقد ورد بها ما يلي:

لم يكن غرض الشارع من النص عرقلة الهبات والتصرفات التي تصدر من الممولين، وإنما الغرض هو الاحتياط لدفع الصورية التي قد تشوب تلك الهبات والتصرفات والتي قد يرمي الممولون من ورائها إلى التهرب من الخضوع لشرائح السعر العليا. وقد حصر الشارع شبهة الصورية على التصرفات التي تتم بين الزوجين أو بين الأصول أو الفروع خلال السنة الخاضع إيرادها للضريبة والسنوات الخمس التالية عليها، ولذلك يسري التصرف على مصلحة الضرائب إذا كان صادراً من الأصل إلى الغير لانتفاء شبهة الصورية، ومن ثم تخضع هذه التصرفات للأحكام العامة.

وحكم الفرع في التصرف إلى الغير هو ذات حكم الأصل في هذا الشأن، ففي حالة تصرف الفرع إلى الغير انتفت شبهة الصورية في هذا التصرف، وبحسب إيراد العين المتصرف فيها ضمن إيراد هذا الغير ولا يعتد به في حساب الأصل الذي سبق أن تصرف في العين إلى الفرع، والقول بغير هذا يؤدي إلى حساب إيراد العين مرتين - مرة في إيراد الأصل ومرة في إيراد الغير فيكون ثمة ازدواج لا يقره القانون، وإذا قيل بأن الأصل هو الذي يتحمل وحده الضريبة دون الغير وهو أجنبي، لكان في ذلك إثراء من جانب الغير على حساب الأصل وهو أمر تأباه العدالة والقانون.

وتأسيساً على ما تقدم تسري على مصلحة الضرائب تصرفات الفروع إلى الغير فيما آل إلى أصولهم طبقاً لحكم المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢م الخاص بالإصلاح الزراعي، وبحسب إيراد العين المتصرف فيها ضمن إيراد الغير ولا يعتد به في حساب الأصل الذي سبق أن تصرف في العين إلى أحد أولاده.

٢- أن ترد التصرفات على أموال تغل إيراداً يخضع للضريبة بالذات ومباشرة ولا يهم أن تكون أموال ثابتة أو منقولة كما هو الحال في الأوراق المالية من أسهم وسندات وحصص تأسيس أو العقارات الزراعية أو المبنية.

أما إذا كان التصرف متعلقاً بأموال لا تغل إيراداً كالنقود إذا كانت بدون فائدة أو هبة الأحجار الكريمة والتحف والمجوهرات والسجاجيد، فلا يطبق حكم المادة لانتفاء القصد من المادة ١٠٧ من القانون وهو عدم تفتيت الإيراد الخاضع للضريبة تهرباً من خضوعه للضريبة العامة إطلاقاً أو من خضوعه لسعر الشرائح العليا.

ولا يطبق حكم المادة ١٠٧ على التصرفات الخاصة بالسندات والقروض المعفاة من الضريبة بقانون لانتفاء القصد المشار إليه أيضاً.

٣- أن تكون هذه التصرفات قد تمت خلال السنة الخاضع إيرادها للضريبة والسنوات الخمس التالية عليها، ومن ثم لا يعتد بالتصرفات الصادرة بعد هذه المدة. فإذا توافرت هذه الشروط فإنه لا يحتج بها في مواجهة مصلحة الضرائب يستوي أن يكون التصرف بعوض أو بغير عوض.

ولكن يجوز لصاحب الشأن أن يقيم الدليل على دفع المقابل إذا كان التصرف بعوض وله أيضاً أن يقيم الدليل على أن ملكية الزوجة والأولاد القصر من غير أموال الزوج أو الأصل.

وعلى أية حال فإن إيرادات ما تمتلكه الزوجة والأولاد القصر من أي مصدر غير الميراث أو الوصية تضاف إلى إيرادات الزوج أو الأصل خلال سنة التملك والسنوات الخمس التالية لها، وتعتبر هذه الأموال ضامنة لأداء الضريبة المستحقة نتيجة لإضافة إيراداتها. والجدير بالذكر أن عدم الاحتجاج في مواجهة مصلحة الضرائب بالتصرفات المشار إليها لا يعني إلغاء التصرف أو بطلانه، إذ أن التصرف يعد صحيحاً من الناحية القانونية ويؤتي آثاره.. ولكن المشرع الضريبي رأى عدم الاعتداد به في مواجهة مصلحة الضرائب لما قد يحيطه من شبهة التهرب من الضريبة بتفتيت إيرادات الممول على زوجه وأولاده وفروعه وأصوله.<sup>(١)</sup>

### ثانياً: أحكام محكمة النقض في شأن التصرفات المالية بين الأصول والفروع:

استقر قضاء النقض على عدد من المبادئ والأحكام في هذا المجال، نذكر طرفاً منها على سبيل المثال:

١- التصرفات من الممول إلى زوجته أو فروعه أو أصوله خلال السنة الخاضعة للضريبة العامة على الإيراد، والخمس سنوات السابقة عليها لا يحاج بها على مصلحة الضرائب، شرطة أن يثبت المتصرف إليه دفع مقابل التصرف بدعوى مستقلة، لا عبء بما تقرره لجنة الطعن عند بحث النشاط التجاري للممول.<sup>(٢)</sup>

"مؤدى نص المادة ٢٤ مكرراً ٤ من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد المضافة بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٥١ والمعدلة بالقانون ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ أن المشرع اتخذ من السنة الخاضعة للضريبة والخمس سنوات السابقة عليها فترة ريبية بحيث لا تحاج مصلحة الضرائب بالتصرفات الصادرة من الممول إلى زوجته أو أصوله أو فروعه إلا إذا قام المتصرف إليه بإثبات العوض بدعوى مستقلة ولا يغير من هذا النظر أن لجنة الطعن

(١) موسوعة الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين والمواد الملحقة بها، د/زكريا محمد بيومي - المرجع السابق - ص ٥٤٣.

(٢) الأحكام المتعلقة بالتصرفات الصادرة من الممول إلى زوجته أو فروعه أو أصوله المنصوص عليها في المادة ٢٤ مكرراً ٤ من القانون ٩٩ لسنة ١٩٤٩ على الرغم من تعلقها بالضريبة العامة على الإيراد إلا أنها تطبق في مجال الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص

الطبيعيين حيث تنص المادة ١٠٧ من القانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ على حكم مماثل.



فيما يتعلق بالنشاط التجاري قد اعتبرت المنشأة شركة بين المطعون ضده وزوجته ذلك أن نص المادة المذكورة بحكم وروده في قانون الضريبة العامة على الإيراد فإنه يكون مقصوراً على هذه الضريبة وحدها ولا يمتد إلى ضريبة أخرى إلا بنص خاص وقد خلت نصوص القانون الخاص بضريبة الأرباح التجارية من نص مماثل.<sup>(١)</sup>

٢- التصرفات بين الأصول والفروع أو بين الزوجين خلال السنة الخاضع لإيرادها للضريبة العامة والسنوات الخمس السابقة عليها، عدم سريانها قبل مصلحة الضرائب. وجوب أن يكون محلها أموالاً تغل إيراداً.

- دفع الوالد ثمن العقار المشتري لأبنائه من ماله. عدم دخول الثمن في نطاق هذه التصرفات.

"مؤدى نص المادة ٢٤ مكرراً ٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المضافة بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ والمعدلة بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٣ وقبل تعديلها بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٧ بشأن تحقيق العدالة الضريبية، والفقرة الأولى من المادة السادسة من ذات القانون مرتبطين، أن التصرفات التي لا تسري على مصلحة الضرائب هي تلك التي تتم مباشرة بين الأصول والفروع أو بين زوجين خلال السنة الخاضع إيرادها للضريبة والسنوات الخمس السابقة عليها، ويكون محلها أموال ثابتة أو منقولة تغل إيراداً يخضع للضريبة بالذات ومباشرة، أما ما عداها من التصرفات التي تتم بين أحد هؤلاء والغير أو تتعلق بأموال لا تغل إيراداً فلا يسري عليها حكم المادة ٢٤ مكرراً ٤" سالف الذكر لانتفاء العلة التي حدثت بالشارع إلى إضافة هذه المادة وهي على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ أن تصاعد السعر قد يغري الممولين بل لقد أغرى بعضهم بالفعل بتوزيع أموالهم على أزواجهم وأولادهم بغية تجزئة الإيراد المستمد منها والحيلولة بذلك دون خضوعه للضريبة إطلاقاً أو على الأقل خضوعه لسعر الشرائح العليا، وعلاج هذه الحالة لا يتأتى إلا بالنص على عدم الاحتجاج على مصلحة الضرائب فيما يتعلق بربط الضريبة العامة بالهبات والتصرفات بين الأصول والفروع أو بين الزوجين التي تمت في السنوات الخمس السابقة على السنة الخاضع إيرادها للضريبة، على أنه يجوز لصاحب الشأن إثبات دفع المقابل واسترداد فروق الضريبة وذلك عن طريق القضاء. لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن العقارين قد آلت ملكيتهما إلى زوجة الطاعن وأولاده بطريق الشراء من الغير، فإنهما يكونان بمنأى من تطبيق حكم المادة ٢٤ مكرر "٤" من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩، ولا يؤثر في

(١) نقض ١٩٧٨/٣/٢٨ س ٢٩ ص ٨٨٣.

ذلك أن يكون عن حصة البناء القصر في أحد العقارين قد دفع نقداً من مال أبيهم - تبرعاً منه - لأن هذا الثمن النقدي لا يغل بذاته إيراداً.<sup>(١)</sup>

٤- إيراد الهبات بين الأصول والفروع التي تمت في السنوات الخمس السابقة على السنة الخاضع إيرادها للضريبة لا يدخل في وعاء الضريبة العامة على الإيراد (الضريبة الموحدة لدخل الأشخاص الطبيعيين).

"بالرجوع إلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بعد تعديله بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ يبين أنه نص في الفقرة الأولى من المادة ٢٤ مكرراً على أنه لا يسري على مصلحة الضرائب فيما يتعلق بربط الضريبة على التصرفات التي تكون قد تمت بين الأصول والفروع أو بين الزوجين خلال السنة الخاضع إيرادها للضريبة والسنوات الخمس السابقة عليها سواء أكانت تلك التصرفات بعوض أو بغير عوض وسواء انصبت على أموال ثابتة أو أموال منقولة وهو نص مستحدث أفصحت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ يبين أنه نص في المادة ٤ منه على أنه لا تسري الأحكام بتحديد الإيراد والسعر إلا ابتداء من يناير سنة ١٩٥٢ على إيرادات سنة ١٩٥١، ومؤدى هذين النصين أنه ابتداء من سنة ١٩٥١ لا يدخل في وعاء الضريبة العامة إيرادات الهبات بين الأصول والفرع التي تمت في السنوات السابقة على السنة الخاضع إيرادها للضريبة، وإذا كان النزاع يدور حول كوبونات الأسهم التي آلت إلى المطعون عليه بطريق الهبة من والده خلال السنوات الخمس السابقة على سنة ١٩٥١ الخاضع إيرادها للضريبة وجرى الحكم المطعون فيه على أنها تدخل في وعاء الضريبة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه".<sup>(٢)</sup>

ومؤدى نص المادة ٢٤ مكرراً "٤" من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بعد تعديله بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ و٤ من هذا القانون الأخير - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه ابتداء من سنة ١٩٥١ لا يدخل في وعاء الضريبة للمتصرف إليه إيرادات الأموال التي يكون قد تم التصرف فيها بين الأصول والفروع أو بين الزوجين في السنوات الخمس السابقة على السنة الخاضع إيرادها للضريبة فتبقى في وعاء الضريبة العامة للمتصرف.<sup>(٣)</sup>

ومؤدى نص المادة ٢٤ مكرراً "٤" من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ أن المشرع أراد أن يخرج من سلطة مصلحة الضرائب ومن نطاق الطعن في تقدير إيراد الممول الخاضع للضريبة العامة المنازعة في دفع مقابل أو عدم دفعه في التصرف للورثة من صاحب الشأن وأنه لا يكفي

(١) نقض ١٩٧٩/١/٣٠ ص ٣٠، ٤٤١. مشار إليه بموسوعة د/ زكريا بيومي - المصدر السابق - ص ٩٤٧.

(٢) نقض ١٩٦٦/٥/٢٥ ص ١٧ ص ١٢٣١.

(٣) نقض ١٩٧١/٦/٢٣ ص ٢٢، ٧٩٨، ١٩٦٨/٣/٦ ص ١٩ ص ٥١٨.

في هذا الصدد مجرد إقامة الدعوى أمام القضاء بل يتعين أن يصدر حكم نهائي فيها بإثبات دفع المقابل من المحكمة المختصة، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ورتب على ذلك عدم تخفيض إيراد مورث الطاعنين طبقاً لعقد تعديل الشركة المؤرخ ١٩٦٠/٤/١ لصالح ولديه الطاعنين الأول والثاني فإنه يكون قد طبق صحيح القانون<sup>(١)</sup>.

### المبحث الرابع

#### مكافحة الفساد المالي بترشيد الانفاق العام

ولاشك أن ترشيد النفقات العامة يتطلب القضاء علي جميع أوجه الإسراف والتبذير ويمكن أن يتحقق ذلك بإتباع الآتي<sup>(٢)</sup>:

- ١- تخفيض تكاليف تأدية الخدمات العامة بحيث لا تتجاوز الحد الأدنى المقرر لها وذلك بالبحث عن أسباب ارتفاع تكاليف تأدية هذه الخدمات، واتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء عليها ورفع كفاءة الأفراد في الإدارة الحكومية، ولعل أسلوب موازنة البرامج والأداء<sup>(٣)</sup> يعتبر من الأسباب التي تسمح بتحقيق هذا الهدف.
- ٢- إعادة تنظيم الجهاز الحكومي طبقاً للأساليب العلمية الحديثة وتحديد اختصاصات الوحدات الإدارية بدقة منعاً للازدواج، والتكرار وعدم إنشاء وحدات إدارية جديدة إلا إذا كانت هناك حاجة حقيقية لذلك.
- ٣- عدم تضمين اعتمادات النفقات العامة أية مبالغ تعود بالنفع علي فرد بالذات أو طائفة معينة مهما كان نفوذ هذا الفرد، أو تلك الطائفة، وعدم الخضوع لمطالب مجموعات الضغط التي تهدف إلي تحقيق مصالحها الخاصة دون النظر إلي المصلحة العامة.
- ٤- إيجاد تنسيق بين الأجهزة الحكومية المختلفة لتجنب الإسراف والتبذير المترتب علي غياب هذا التنسيق.
- ٥- تجنب العمالة الزائدة في الجهاز الحكومي، وذلك بإعداد خطة للتعليم وخطة للقوى العاملة والربط بين الخطتين وبحيث تكون متطلبات التنمية من القوة البشرية هي الموجهة لسياسة التعليم والتدريب وليس العكس.

(١) نقض ١٩٧٨/١/١٠ - ٢٩ - ١٤٩.

(٢) اقتصاديات المالية العامة د/ علي لطفي، مرجع سابق، ص ٧٠ - ٧٢، الاقتصاد المالي، د/مجدي محمود شهاب، دار الجامعة الجديدة للنشر - الإسكندرية، ١٩٩٩م، ص ٧٤.

(٣) مجموعة من الأهداف المقررة على أجهزة الحكومة ووحداتها المختلفة تحققها خلال فترة زمنية مقبلة بعد تفصيلها تبعاً للبرامج والأنشطة والجهود اللازمة لهذا التحقيق مع تحديد التكلفة المقدرة لتنفيذ كل برنامج أو نشاط، وتحديد معايير الإنجاز وقياس الكفاءة. وبذلك فإن الفلسفة الأساسية التي تبنى عليها موازنة البرامج والأداء تبدأ من تحديد أهداف العمل الحكومي، ثم وضع البرامج التي تحقق الأهداف، ووضع آلية تمكن من إجراء المقارنة بين الأهداف والنتائج، وتقديم نتائج تصلح قاعدة أفضل لاتخاذ القرارات.

٦- وضع الضوابط لسفر الوفود الرسمية للخارج بما يضمن ترشيد الإنفاق في هذا المجال.  
٧- خفض نفقات التمثيل الخارجي بشكل لا يؤدي إلى حدوث أي آثار ضارة، وفي هذا الصدد يمكن الأخذ بنظام السفارات غير المقيمة بالنسبة للدول التي لا توجد من الصلات والروابط ما يقتضي وجود سفارات مقيمة قائمة بذاتها فيها، بحيث يمكن أن يعهد إلى السفارات الموجودة في أقرب الدول بتمثيل الدولة المعنية لديها وهذا النظام تأخذ به كثير من الدول.

٨- إتباع السياسات واتخاذ الإجراءات ووضع الضوابط التي تسمح بالقضاء علي أوجه الإسراف والتبذير الأخرى.

٩- ضرورة تعظيم النفع من النفقات العامة، من خلال توزيع النفقات العامة حسب الحاجات العامة الإجمالية، وعدم تخصيص أي جزء منها بهدف تحقيق منفعة خاصة.

وعليه فإذا كان الإسراف والتبذير مذموماً، فالتقتير كذلك، فكما أن التقتير والاكتناز يؤدي إلى الكساد، فإن الإسراف يؤدي إلى التضخم، وكلاهما شر يجب تجنبه يقول تعالى: ﴿فَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾<sup>(١)</sup>، وقوله أيضاً ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾<sup>(٢)</sup> وقد يبدو في الظاهر أن الإسراف يشجع على زيادة الاستهلاك، وينعش الأسواق ويحقق التنمية الاقتصادية، ولكن النظرة المتعمقة تؤكد أن الاستهلاك الترفي القائم على عادة الإسراف، يقضي على الطاقة الإنتاجية للمجتمع ويبدد ثروة المجتمع في النهاية.

إن المسرف حين يشتري ما لا يحتاج إليه، فإنه يجمد أمواله فيما لا نفع فيه، أي أنه يقوم بعملية اكتناز عيني لأمواله، وتلك السلع الاستهلاكية غير الضرورية التي أسرف بشرائها، تتناقص قيمتها سريعاً أو تصبح عديمة القيمة وتنتهي، فيضيع فيها هذا المال، بينما يستهلك الفرد المسرف غير المحتاج حصة شخص آخر معدم كان في حاجة ضرورية لنفس السلعة.

فالإسراف والتقتير كلاهما إخلال بضابط الوسطية في الإنفاق؛ لأن الإسراف إضاعة للمال العام فيما لا حاجة إليه ولا مصلحة فيه، والتقتير ترك لبعض الواجب، وتعطيل للمال عن وظيفته.

وبناءً على ما سبق فإنه كان الترشيح يعني عدم التبذير فكذلك الترشيح لا يجب أن يؤدي إلى التقتير و الشح اللذان يؤديان إلى نفس الضرر، من عدم إنشاء المشروعات كما ينبغي، أو عدم قيام الأفراد بواجباتهم بالصورة المرضية. فليست المشكلة أن تقوم الدولة بإنشاء مشروعات و فقط، بل لا بد أن تكون تلك المشروعات متوفرة لها الموارد والأموال

(١) سورة الأعراف، آية رقم ٣١.

(٢) سورة الفرقان آية رقم ٦٧.

اللازمة لتشغيلها، فإذا كان المشهور لدينا أن الترشيد في الانفاق يكون بالاعتدال في الانفاق العام أي عدم التبذير أو الإسراف، ولكن من الزاوية الأخرى والتي لا تقل أهمية وهو أن التقدير في الانفاق العام كذلك يضر بالمشروعات القومية، وقد يقلب الأمور رأساً على عقب لأن التقدير لا يقل ضرراً عن الإسراف، لأن تلك المؤسسات أو الأفراد أو الوزارات أو الهيئات لن تستطيع القيام بواجبها نظراً لندرة الموارد الموضوع تحت تصرفها للقيام بتنفيذ خطتها.

### المبحث الخامس

#### ربط التمويل الجديد بعملية التنمية

حتى يكون هناك تمويل جديد، لا بد أن تربط بالتنمية حقيقية، ومن ثم فإن زيادة كمية النقود بصفة مطلقة لا يعتبر تضخماً، إذ أن التضخم يقع إذا تحققت زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع مما يؤدي إلى انخفاض في قوتها الشرائية وارتفاع أسعار السلع والخدمات، فإذا صاحبت الزيادة في كمية النقود زيادة متناسبة في عرض السلع والخدمات فإن التضخم لا يقع (١) لذلك فإن أية زيادة في الإصدار يجب أن يستتبعها زيادة في العرض الكلي للسلع والخدمات (٢).

#### شروط استخدام التضخم كوسيلة للتمويل:

من الملاحظ أن غالبية الدول تلجأ إلى هذه الوسيلة لتمويل حجم أكبر من الاستثمارات، وبالتالي للتعجيل بعملية التنمية، ومن هنا تظهر أهمية معرفة الإجراءات الواجب اتخاذها لضمان نجاح استخدام هذه الوسيلة التمويلية وتهدف هذه الإجراءات في مجموعها إلى جعل التضخم - أي ارتفاع الأسعار. في الحدود التي لا تمثل خطراً على استمرار عملية التنمية، أي إلى جعل التضخم من النوع الذي يقضي بنفسه على نفسه وأهم هذه الإجراءات ما يلي: -

أولاً: ضرورة توجيه الزيادة في القوة الشرائية الناجمة عن الإصدار النقدي الجديد أو التوسع في الائتمان المصرفي (التمويل التضخمي) إلى تمويل استثمارات منتجة تعطي سلعا في وقت قصير حتى يمكن أن يزيد العرض الكلي لمواجهة الزيادة الحاصلة في الطلب الفعلي على أثر الزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري وتحقق هذا الشرط يتطلب الآتي: -  
أ) وجود موارد غنية وطاقات معطلة تصلح للمساهمة في إقامة المشروعات الجديدة وفي تشغيلها والتي يتم تمويلها جزئياً، عن طريق التضخم.  
ومعنى ذلك أنه إذا كانت الموارد العينية أو الطاقات البشرية لا تصلح لإقامة

(١) مبادئ المالية العامة، د/ زكريا محمد بيومي، مرجع سابق، ص ٥٧١، اقتصاديات النقود، د/ فؤاد مرسي، ١٩٥٢م، ص ١٥١.

(٢) أسس ومبادئ النقود والبنوك، د/ محمود محمد نور، كلية التجارة، كتاب جامعي، جامعة الأزهر، ص ٩١.

المشروعات الجديدة الرأسمالية كما لو كانت العمالة الزائدة غير مدربة، فإنه يصعب استخدام هذه الموارد في أغراض التكوين الرأسمالي.

(ب) توجيه الاستثمارات إلى مشروعات تؤدي إلى نمو حقيقي للطاقة الإنتاجية خاصة تلك المنتجة للسلع الاستهلاكية، والتي يزيد الطلب عليها وترتفع بالتالي أثمانها.(١)

كذلك يتعين توجيه الاستثمارات إلى المشروعات التي تبدأ في الإنتاج بسرعة وبشكل مباشر، وهذا يعني أنه يصعب استخدام التضخم لبناء أنشطة الأعمدة الأساسية، نظراً لأنها كثيفة الاستخدام لرؤوس الأموال وأنها تأخذ فترة كبيرة للتشيد، وأن إنتاجيتها غير مباشرة. وواضح أيضاً أنه يمتنع استعمال التضخم لتمويل نفقات استثمارية(٢)، لا سيما إذا استخدمت في مشروعات رأسمالية ذات فترة تفرغ طويلة الأجل أو مشروعات تكوين رأس المال الاجتماعي.(٣)

(ج) ضمان توجيه الأرباح التضخمية التي تحصل في القطاع الخاص نحو استثمارات منتجة تساعد على زيادة العرض من السلع، خاصة تلك التي يرتفع الطلب عليها " السلع الاستهلاكية".

وهذا الشرط يتطلب محاربة أعمال المضاربة والمغالاة في تكوين المخزون والاتجاه إلى توجيه الاستثمارات لإنتاج السلع التي تخرج عن نطاق " التسعيرة الجبرية" وهي السلع الفاخرة والمستوردة.

ثانياً: ضرورة العمل على الحد من ارتفاع الأسعار المصاحبة للتضخم حتى لا يتحول هذا الأخير إلى تضخم لولبي جامح يعرقل مجهودات التنمية.

ويتأتى هذا الشرط عن طريق زيادة العبء الضريبي بغرض امتصاص جزء من الزيادة في الدخول النقدية المصاحبة للتضخم والتي لا تتوجه إلى استثمارات منتجة، ويمكن للدولة أن تلجأ إلى القروض الإجبارية في سبيل تحقيق هذا الهدف(٤).

**ويؤخذ على هذا:**

أن إمكانية زيادة الضرائب في البلاد المتخلفة أمر محدود، ففي مثل هذه الدول يكون الحد من زيادة الضرائب قائماً فعلاً، ذلك لأن أي زيادة في الضرائب تتطلب تضحية عظيمة من جماهير الشعب الفقير في هذه الدول. ومن ناحية أخرى فإن فرض ضريبة مباشرة على

(١) المالية العامة، د/ السيد عبد المولى، ط دار الفكر العربي، ١٩٧٨، ص ٤٦٧ / ٤٦٨. المالية العامة، د/ رفعت المحجوب، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ٥١٣، التنمية الاقتصادية، الكتاب الأول، د/ محمد زكي شافعي، دار النهضة العربية، ١٩٦٨م، ص ١٠٤.

(٢) المالية العامة، د/ السيد عبد المولى - مرجع سابق - ص ٤٦٨ / ٤٦٩.

(٣) التضخم في الاقتصاديات المتخلفة، د/ نبيل الروبي، مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٧٣، ص ٢٧٨.

(٤) المالية العامة، د/ السيد عبد المولى، مرجع سابق، ص ٤٦٨ / ٤٦٩.

الفئة الثرية في هذا المجتمع سوف ينتج عنها قدراً ضئيلاً من الإيراد، وستكون آثارها على الاستثمار ضرراً وسيبقى الأغنياء قادرين على إنفاقهم على الاستهلاك<sup>(١)</sup> من مدخراتهم مهما كانت مستويات الضريبة.

أما بالنسبة للقطاع الصناعي والتجاري فإنه يتميز بأنه صغير الحجم وبالتالي يكون خاضعاً إلى الطبقات الدنيا لعدم وجود دفاتر حسابية سليمة معدة لهذا الغرض، وبذلك يصعب فرض ضرائب مباشرة بسهولة، ومن ناحية أخرى نجد أن إدارات الضرائب في هذه الدول لا تتميز بأية كفاية في أداء عملها .. بالإضافة إلى الشعور بعدم المسؤولية من جانب دافعي الضرائب الذي يؤدي إلى تهرب الكثير منهم من دفع الضريبة.

إلى جانب ما تقدم فإن إدارة الدين العام تواجه صعوبات كثيرة في هذه الدولة مما يحول دون تحقيق آثار طيبة للتضخم . فالسوق النقدية أو المالية ضيقة جداً ولا تسمح بشراء أو بيع سندات حكومية بالقدر الكافي.

وأن مثل هذه العملية تتطلب ادخار اختياري من جانب الأفراد، وقلة منهم يكون في إمكانهم ذلك، حتى أولئك الأغنياء سوف يفضلون استخدام نقودهم في توسيع أعمالهم ومشروعاتهم في فترات ارتفاع الأسعار لمنتجاتهم بدلاً من أن يقرضوا نقودهم للحكومة .  
**ظهر مما تقدم:** أنه يصعب في البلاد المتخلفة مكافحة التضخم عن طريق السياسة المالية. فالأفراد يعانون من الفقر والإدارة تعاني من عدم الكفاية<sup>(٢)</sup>.

(١) اقتصاديات النقود والبنوك، د / عبد المنعم راضي، مرجع سابق، ص ٢٥٨ .

(٢) اقتصاديات النقود والبنوك، د / عبد المنعم راضي، المرجع سابق، ص ٢٨٥ / ٢٨٦ .

## المبحث السادس

## مكافحة الفساد المالي في مجال عمل المؤسسات الدولية

تعتنق البلدان الصناعية فلسفة ضريبية مختلفة فهي تسمح لشركاتها بتقديم الرشاوي وخصم تلك الرشاوي من أوعيتها الضريبية، فحتى السنة الماضية كان من الممكن خصم الرشاوي المحلية المدفوعة في القطاع الخاص بموجب قانون الضرائب الألماني - طالما تم تحديد اسم المتلقي للمعاملة غير القانونية وقد اعتنقت ألمانيا فلسفة ضريبية مختلفة كلية عن تلك السائدة في الولايات المتحدة، فقد كان الألمان يفصلون بين الدين والأخلاق والاقتصاد، وقد أصر المسؤولون الألمان، على الفصل كلية بين قضايا الأخلاق والضرائب، وعلى سبيل المثال، فإن البغايا الألمان اللاتي يعملن بشكل قانوني في الكثير من المدن يدفعن الضرائب، على دخلهن طائعات، بنفس الطريقة التي يدفع بها عمال المتاجر أو عمال البريد ضرائبهم، وهو ما يشترطه عليهن القانون<sup>(١)</sup>.

ومن أهم السياسات المقترحة في هذا الصدد:

أولاً - حظر إمكانية خصم الرشاوي من الضرائب:

في عامي ١٩٩٥ - ١٩٩٦ قام فريق عمل تابع للجنة الشؤون الضريبية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بفحص قضية لإمكانية خصم الرشاوي المقدمة إلى المسؤولين العموميين الأجانب من الضرائب وهو أحد البنود التي أثرت في توصية عام ١٩٤٤م، واقترحت اللجنة في أعقاب المفاوضات الشاقة، أن يعتمد المجلس توصية منفصلة تطلب إلى الدول الأعضاء أن تعيد فحص المعاملة الضريبية بقصد منع إمكانية الخصم. وقد أقر مجلس المنظمة هذه التوصية في اجتماعه في أبريل ١٩٩٦م وأقرها الوزراء في مايو في العام نفسه، ويعتبر هذا النص حتى ولو كان يبدو ضعيفاً أول أداة دولية مباشرة تعتمد الدول الأعضاء وتدعو إلى حظر إمكانية خصم الرشاوي في الضرائب<sup>(٢)</sup>.

ويمكن أن يكون لسياسة الحكومة بشأن المعاملة الضريبية للرشاوي تأثير مهم جداً على سلوك الشركات، فإمكانية الخصم تشجع على الرشوة، وعدم إمكانية الخصم لا يشجع على الرشوة<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: قدم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي نهجاً أكثر عمومية، وعلى الأخص بجعل

(١) تعولم الفساد، لباتريك جلين وستيفان، مشار إليه بمؤلف الفساد والاقتصاد، مرجع سابق، ص ٤٢.

(٢) التعاون الدولي لمكافحة الفساد، أ/ مارك بيث، ضمن مؤلف الفساد والاقتصاد العالمي لكيمبرلي أن اليوت - مرجع سابق - ص ١٧٥.

(٣) مكافحة الفساد الدولي، أ/ فريترف - هايمان، المرجع السابق، ص ٢١٥.



قروضهما مشروطة بالإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تقليل الفساد ٠٠ ومع تركيز البنك الدولي مؤخراً على أهمية " أسلوب الحكم " في التنمية، فإنه كثيراً إما يشترط القيام بنطاق واسع في أنشطة إصلاح القطاع العام لزيادة الشفافية، والخضوع للمساءلة ومشاركة البلدان المقرضة<sup>(١)</sup>.

ولكن يلاحظ أن آثار الكثير من برامج الإصلاح الهيكلية كانت مبهمة جداً بخصوص الفساد، فكثيراً ما أسفرت الإصلاحات المطلوبة عن تقليل أجور الموظفين العموميين، مما يدفعهم فعلياً إلى اللجوء إلى سبل غير قانونية للوفاء بتكاليف معيشتهم، كما تتطلب مشروطة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في العادة درجة ما في النقشف الذي يشعر به السكان بشدة من غير أن يكفل دوماً وجود ضوابط صارمة بشكل كاف على استخدام القروض<sup>(٢)</sup>.

وخلص القول فإن مكافحة الفساد المالي من قبل المؤسسات الدولية لم يكن أبداً على الوجه المثالي المطلوب، ولا بالصورة الحاسمة التي تمنع من اقترافه أو الحد منه، بل على العكس من ذلك يمكن القول بأن موقفه قد يكون داعماً أكثر منه أن يكون مانعاً على مكافحة الفساد المالي.

### المبحث السابع

#### مكافحة الفساد المالي الناتج عن الهبات

##### والمعونات الأجنبية

قد تحصل الدولة على هبات وهدايا سواء من حكومات أو أفراد، كما قد تحصل على تبرعات من الأفراد خصوصاً في أوقات الأزمات والحروب، وفي عدم التدقيق في كل من المساعدات الأجنبية، والهبات والمعونات الحكومية، سيكبل الدولة بالمزيد من الأغلال في كل تصرفاتها، بداية من السياسية، مروراً بالاقتصادية والتجارية، وانتهاءً بالثقافية. وللتخلص من كل هذه العوائق الاصطناعية، والتي بذرتها تلك الدول بأيديها، لا بد من اتخاذ موقف حازم، وهو الاعتماد على نفسها من مواردها المالية، لأنه ثبت على مر العصور أنه لا توجد على أرض الواقع منح وهبات مجانية، وإن كان الظاهر يدل على ذلك، إلا أن الوقوع كلف هذه الدول كثيراً، وعليه فالعلاج يكون باعتماد تلك الدول على نفسها.

(١) التعاون الدولي لمكافحة الفساد، مارك بيث، المرجع السابق، ص ١٧٦ .

(٢) التعاون الدولي لمكافحة الفساد، مارك بيث، المرجع السابق، ص ١٧٧ .

ونظراً لأن قضية الاعتماد على النفس تعد موقفاً فكرياً في المقام الأول، بمعنى اقتناع الشعب بأن بوسعه تحقيق هذه التنمية بنفسه، فإنها لن تتحقق إلا من خلال المشاركة الحقيقية فيها، الشعبية بجانب الحكومية، وفي المقابل، تصفية الطبقة الطفيلية والتي ترتبط مصالحها بنشاط الاستعمار، تلك الفئة التي تروج لكل ما هو غربي، وتسنأثر بالنصيب الأكبر من الدخل القومي فتبدده في إنفاق كل ما هو بذخي، كما أنها تستفيد من أزمات الاقتصاد القومي، لتعيد ثرواتها عن طريق المضاربات والرشاوى وما إليها<sup>(١)</sup>.

على أنه بجانب ترسخ الفكرة لدى الشعب، نأتي لمعالجة الشرط الثاني من تلك القضية وهو عنصر المورد المالي، وإنه لكي يكون متوافقاً مع ما سبق يشترط لتحقيقه الآتي<sup>(٢)</sup>:

١- الاعتماد على النفس مالياً: ويتحقق هذا عن طريق تعبئة أقصى ما يمكن تعبئته من موارد محلية، وبعبارة أخرى لا بد من معدل ادخار مرتفع يتزايد باستمرار، ويستثمر في التراكم العيني، أو ما يسمى بزيادة التكوين الرأسمالي، والمقصود به رصيد المجتمع من وسائل الإنتاج، إذ ليس من المتصور نفي التبعية التمويلية للخارج، وما يترتب عليها من نتائج سلبية، إلا إذا تمكن الاقتصاد القومي من تحويل فائضه الاقتصادي الممكن إلى فائض فعلي، فذلك هو الشرط الضروري لتقليل فجوة الموارد المحلية، وما تمليه عليه من اعتماد على العالم الخارجي.

٢- اعتماد الدول النامية في المقام الأول على مواردها المحلية لممارسة نشاطها الإنتاجي، حيث إنه بقدر اعتماد هذا النشاط على الموارد المحلية يكون استمراره مؤمناً، وقدرته على الصمود أمام الضغوط الخارجية أكبر، على أن هذا لا يعني استحالة قيام نشاط إنتاجي يستخدم بعض الموارد المستوردة، ولكن المقصود هو أن تكون الموارد الذاتية المتاحة هي القاعدة الأساسية، التي ينمو عليها الإنتاج ويتشعب.

(١) نحو نظام اقتصادي عالمي جديد [ دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية، د/إسماعيل صبري عبد الله، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٧٦م، ص ٢٠٠، ٢٠١.

(٢) نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، د / إسماعيل صبري عبد الله، المرجع السابق، ص ٢٠٢ - ٢٢٠، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، د/ رمزي زكي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد ٨٤، ربيع الأول ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م، ص ٤٥٠-٤٥٢، رؤية في التنمية العربية، رؤية في التنمية العربية " نحو الحد من التبعية وتحقيق التنمية المستقلة"، د / عبد الفتاح على الرشدان، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت المجلد (٢٧)، عدد (٢)، ١٩٩٩م، ص ٧٧، ٧٨، المديونية الخارجية والتنمية الاقتصادية، د/ سلوى سليمان، من بحوث المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية، ٢٧-٢٥ مارس ١٩٧٦، القاهرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، ص ٥٩٠، ٥٩١، المتطلبات الأساسية الاقتصادية والسياسية للتكامل النقدي العربي ووسائل تحقيقها، د / فؤاد مرسى، ندوة التكامل النقدي العربي [ المبررات - المشاكل - الوسائل ] مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦م، ص ٦٩٠، وحدة الأمة الإسلامية واجب شرعي يجب تحقيقه في ظل العولمة د / إسماعيل شلبي، شركة ناس للطباعة، القاهرة، رقم الإيداع ٢٤٢١/٢٠٠٤م، ص ٤٨٧.

٣- الأخذ بسياسة تفشيفية واضحة المعالم ومدروسة، وليس المقصود بهذا اتباع إجراءات انكماشية، وإنما تغيير أولويات الإنفاق لتحقيق الانتعاش مستقبلاً، كذلك ليس المقصود بالسياسة التفشيفية فرض معاناة على طبقة اجتماعية أو أخرى، وإنما لا بد أن تتم تلك السياسة في جو اجتماعي وفكري ملائم، وسياسة حكيمة لتشجيعها على الادخار، وإتاحة فرص الاستثمار أمامها.

وترى العديد من الدراسات أن المساعدات الخارجية في الدول الفقيرة قد ولدت الحلقة المفرغة، فالدول الفقيرة أصبحت تعتمد بشكل متزايد على المساعدات الخارجية، وفي الوقت نفسه تقلل من جهودها الرامية إلى تحقيق إصلاحات السوق التي يمكن أن تعزز الإنتاج العام، وجباية الضرائب على الدخل في بقية القطاعات الاقتصادية من جانب، ومن الجانب الآخر، عملت هذه الدول على تحويل المساعدات إلى الإنفاق الحكومي التشغيلي، وإلى تمويل القطاعات الاستهلاكية غير المنتجة. ولذلك، فإن سياسات الدول الفقيرة التنموية توفر فهما واقعياً بعدم فاعلية المساعدات الخارجية، بل حتى الجهود التنموية من قبل هذه الدول بذاتها<sup>(١)</sup>.

وطبقاً لما ذكره مسئول وكالة التنمية الدولية الأمريكية (A I D) أبلاردول . فالديز فإن المقرضين في البلدان الصناعية يتلقون الآن في بعض الأحيان من تسديد القروض أكثر مما يقرضونه. ويدلل على ذلك بقوله بأن حكومة الولايات المتحدة تلقت عام ١٩٧٧ من سداد الديون من أمريكا اللاتينية ١٥٠ مليون دولار أكثر مما قدمت في شكل قروض لوكالة التنمية الدولية ولبنك التصدير والاستيراد<sup>(٢)</sup>.

وينظر كثير من علماء المالية العامة إلى هذه التبرعات والهدايا على أنها ضرائب كانت أصلاً مستحقة على الممول، ولكنه بطريقة أو بأخرى استطاع أن يتهرب من أدائها في حينها فلما تيقن ضميره سارع بإرسالها في صورة تبرعات أو هدايا للحكومة أو لأحدى هيئاتها العامة<sup>(٣)</sup>.

وإذا ما أردنا أن نكيف هذا النوع من المساعدات تكييفاً عملياً، فإن الغالب فيها أنها تحمل الطابع الأيدولوجي للدولة المانحة بغية الانتصار للفكر السياسي والاقتصادي الذي تعتنقه هذه الدولة . فلو تصورنا أن هذه المعونات من الاتحاد السوفيتي فإنها ستكون في

(١) عدم فاعلية المساعدات الخارجية للدول النامية بين المطرقة والسندان، موسى علاية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٦٩، ٧٠/

٢٠١٥، ص ١٤٩-١٥٠

(٢) صناعة الجوع خرافة الندرة، تأليف: فرانسيس مور لايبه، جوزيف كولينز، ترجمة/ أحمد حسان، عدد ٦٤، أبريل ١٩٨٣، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص ٢٩٨.

(٣) علم المالية العامة، د / حامد عبد المجيد دراز، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، بدون تاريخ، ص ٣١.

إطار الصناعات الأساسية التي تمتلكها وتديرها الدولة وذلك بغرض تشجيع الدولة المتلقية للمعونة للتوسع في هذا الاتجاه الاقتصادي.

كذلك المعونات الرأسمالية فإنها تعمل على توسيع المجالات التي يهتم بها القطاع الخاص المحلي والأجنبي . وهذا ما أكدته البنك الدولي في أحد منشوراته<sup>(١)</sup>. إلى جانب ما تقدم فإن هذه المعونات تقيد أحيانا بإنفاق حصيلتها داخل إقليم الدولة المانحة؛ أي أن تدفع كئمن لمشتريات معينة تنتجها الدولة المقدمة للمعونة؛ أو اشتراط ترحيل السلع المشتراة على سفن الدولة المانحة، مما يدفع الدولة المانحة إلى رفع أثمان هذه السلع والخدمات بالنظر إلى مثيلاتها في السوق العالمية، الأمر الذي يجعل حقيقة هذه المعونات مجرد عمل دعائي، وهذا المعنى أكدته مستر ( رونالد بروان ) رئيس هيئة التنمية الأمريكية في حوار أجرته معه جريدة الأهرام المصرية<sup>(٢)</sup> .

لذلك يجب أن تأخذ المنحة شكلا خالصا من كل قيد اللهم إلا إذا أريد بالقيود مصلحة الدولة المتلقية كما لو تضمنت المنحة سلعا وخدمات تحتاجها الدولة المستفيدة وكانت هناك أيضاً منافسة حقيقية بين الشركات المنتجة لهذه السلع في الدولة المقدمة للمعونة<sup>(٣)</sup>. أما المعونات والمساعدات التي ترد في شكل منح أو في شكل قروض بدون فوائد أو بفوائد أسمية فإنها لا ترتب مثل هذا الأثر، إذ لا يترتب على استخدامها أي أعباء مالية إضافية على ميزانية الدولة المتلقية أو ميزان مدفوعاتها كما يحدث غالبا في حالتها القروض التجارية أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة<sup>(٤)</sup> .

ومثل هذه الميزة تجعل من السهل على الدولة المتلقية أن تتوسع في استخدام حصيلة هذه المنح والمعونات في تمويل القطاعات والمجالات التي لا يتجه إليها في الغالب رأس المال الخاص الوطني أو الأجنبي، وكذلك القطاعات التي لا يكون من المناسب تمويلها من حصيلة القروض التجارية، نظراً لتكلفتها العالية وعدم إدارتها العائد السريع الذي يفي بسداد أقساط وفوائد هذه القروض، وذلك مثل استثمارات البنية الأساسية للاقتصاد القومي من طرق ومحطات وخدمات تعليم وصحة وغيرها<sup>(٥)</sup> .

(١) المؤسسات الدولية - دراسة البنك الدولي، ص ١٨ .

(٢) جريدة الأهرام المصرية ١٩٨/٦/٨ .

(٣) مصادر التمويل الأجنبي دراسة مقارنة، محمد سر الختم، رسالة دكتوراه مقدمه لكلية الشريعة والقانون بالقاهرة ١٩٨٧، ص ٣٨ .

(٤) التنمية الاقتصادية، الكتاب الأول، د / محمد زكي شافعي، مرجع سابق، ص ٨٥ .

(٥) أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث، د / رمزي زكي، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٧٨م، ص ٢٥. السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، د / محمد مبارك حجير، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٥، ص ٢٦٨ .

إلا أن هذا لا ينفى قيام حصيصة التبرعات والهدايا في بعض الدول بدور هام في تغطية جانب كبير من النفقات العامة وخاصة بالنسبة للمستشفيات ودور التعليم. ومن قبيل المنح المجردة عن المقابل المعونات الغذائية، أو تلك المساعدات التي تقدم في حالات الأزمات والكوارث، فإنها تقدم لمواجهة الظروف الطارئة للتخفيف من الآثار الضارة التي لحقت بالدولة المتضررة<sup>(١)</sup>.

وفي النهاية كل ما قيل في المساعدات وعن المساعدات، يجب أن يكون في حال الضرورة، والضرورة يجب أن تقدر الضرورة بقدرها، ولو وجد البديل الداخلي فيكون أفضل، حتى ولو كان مرهقاً ومكلفاً، كما يجب أن يوضع في الحسبان أنه حال قبول تلك الهبات أو المساعدات أو المعونات، أياً كان المسمى، لا يجب أن يغفل متلقوها الحذر والحيطه، وأن يضعوا نصب أعينهم أن ثمت ثمناً معيناً سيقدم، قد لا يكون معروفاً لكن ستتضح معالمه غداً أو بعد غد.

(١) قواعد التنمية الاقتصادية، د / محمد الشحات الجندي، مرجع سابق، ص ٢٥.

## خاتمة البحث

وفي ختام يجب أن نؤكد على أن أحد الأمراض الاجتماعية الخطيرة ما يسمى بالفساد، وثمره هذا الفساد والتي يتقاتل عليها القاصي والداني، ويجتمع عندها الآخرون هو الفساد المالي، مادياً أكان أو معنوياً، فكل فساد غرضه في النهاية مالياً أو مقوماً بالمال، وقد زاد هذا المرض العضال في الآونة الأخيرة، نظراً لتقارب المسافات، وضعف المنظومة الأخلاقية والدينية، وقد حاولت في بحثي أن أستشرف الأسباب المؤدية لذلك، ثم الآثار المترتبة عليه، وأخيراً طرق المعالجة.

وقد توصلت في هذا البحث إلى أهم النتائج والتوصيات التالية:

أولاً نتائج البحث:

- ١- مسببات الفساد المالي كثيرة وهي متجددة ومتنوعة، ولا يمكن حصرها، وتقدم وتتشابك مع المدنية، كما أنها غير مقيدة بزمان أو مكان.
- ٢- يزداد الفساد المالي في جانب الإيرادات المالية للدولة، سواء من خلال زيادة التحصيل، أو التهاون بالتخفيض أو الاعفاء من قبل الإدارات المعنية. أو التهرب الضريبي أو تجنبه من قبل الأفراد والمؤسسات والشركات، أو من خلال المستحقات الواجبة عليهم.
- ٣- الفساد لا ينفي الفساد، ففساد الإدارة لا يبهر فساد الممول ولا يعفيه من المسؤولية بالتهرب أو التجنب، أو تقديم معلومات مزيفة.
- ٤- لا علاقة بتقدم أو تخلف الدولة في زيادة أو قلة الفساد، فقد يزيد مع التقدم وينحسر مع التخلف، أو العكس.
- ٥- النظام المالي الذي تسير على إطراره الدولة، سواء أكان تدخلياً اشتراكياً، أو حياً رأسمالياً، أو متدخلاً رأسمالياً، كل هذا لا يعد مؤشراً أو معطياً لدلالة واضحة على كمية الفساد المالي، فكلاهما بدون الشفافية والوضوح من الممكن أن معقلاً للفساد المالي وبوابة عبور من خلاله.
- ٦- شفافية الموازنة العامة كما هي واجهة للعالم الخارجي ومنظّماته بأشكالها المختلفة، فهي كذلك حق لكل مواطن يقطن على تراب هذا البلد.
- ٧- تأثير الفساد المالي على اقتصاد الدولة يضيق المقام بحصره، خاصة في ظل تقارب الاقتصاد الدولي وتشابكه، وسرعة ردود الأفعال وقوتها، وما ذكرته من تأثيرات يعد بعضاً من كل، نظراً لضيق المقام والمقال.

٨- وسائل مكافحة الفساد المالي، تحتاج إلى تفعيل وتطبيق، أكثر منه إلى التنظير، ولذا فلا بالانضمام إلى المنظمات، ولا اكتساب العضويات يحارب الفساد المالي، وإنما يحتاج إلى إرادة وعزيمة، وموقف فردي وجماعي، حتى نستطيع معاً محاربة الفساد، والقضاء عليه.

٩- التعامل مع المنظمات والمؤسسات الدولية يجب أن يكون في إطار معرفة مصلحة الوطن والمواطن والحرص عليه، كما يجب ألا يغفل أن اختراق الوطن قد يكون عن طريق الهبات أو المعونات، أو القروض، مما يستلزم معه الحرص والتدقيق والتأكيد على كل كبيرة وصغيرة، ولا يكون عدم وجود مقابل مبرراً للتهاون أو التساهل اليوم، فالدفع قد يكون غداً أو بعد غد.

**ثانياً: التوصيات:**

**وفي نهاية البحث نوصي بالآتي:**

- أ- زيادة نظم المراقبة والمحاسبة، وعدم تقابلها وتكرارها، مما ينتج عنه الإفلات من العقوبة.
- ب- مراجعة الآليات التي يتم من خلالها مكافحة أوجه الفساد كل فترة، وبخاصة الفساد المالي، لتطورها وتجديدها وتنوعها.
- ت- سن عقوبات رادعة لمكافحة الفساد المالي، تمنع وتزجر، كل من تسول له نفسه، الولوج في هذا المستنقع.
- ث- عقوبات الفساد المالي يجب ألا يتخللها بنود مالية، أو تصالحية، حتى لا يعالج الفساد بفساد أكبر منه ناتج عنه.

## المصادر والمراجع

- ١- أبجدية علم الاقتصاد، سوزان لي، ترجمة خضر نصار، مركز الكتاب الأردني.
- ٢- الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي، د/ يحيى غني النجار، الموقع الإلكتروني: [www.nazaha.iq](http://www.nazaha.iq)
- ٣- الإدارة بالشفافية، د/ سعيد علي الراشدي، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط١/ ٢٠٠٧.
- ٤- أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث، د / رمزي زكي، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٧٨م.
- ٥- أسس ومبادئ النقود والبنوك، د / محمود محمد نور، كلية التجارة، كتاب جامعي، جامعة الأزهر.
- ٦- الإسلام والتنمية الاقتصادية" دراسة مقارنة"، د/شوقي أحمد دنيا، دار الفكر العربي، ط١/ ١٩٧٩م.
- ٧- الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة، د / يوسف كمال، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، ط١/ ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- ٨- أصول المالية العامة والتشريع الضريبي، د/ زين العابدين ناصر - د/ عبدالمنعم عبدالغني، كتاب جامعي/ ٢٠٠١م.
- ٩- الاغتيال الاقتصادي للأمم، جون بركنز، ترجمة مصطفى الطناني، د/ عاطف معتمد، تقديم د/ شريف دولار، الهيئة العامة المصرية للكتاب ٢٠١٢.
- ١٠- الفساد والحكم الرشيد، ورقة مناقشة رقم ٣، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، مكتب السياسات الإنمائية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك تموز/ يوليه ١٩٩٧ [www.undp-aciac.org/publications/finances/anticor/fightingcorruption](http://www.undp-aciac.org/publications/finances/anticor/fightingcorruption)
- ١١- الاقتصاد الإسلامي هو البديل الصالح، د/ شوقي أحمد دنيا، سلسلة دعوة الحق - العدد ١٠٦ لسنة ١٤١١هـ.
- ١٢- الاقتصاد السياسي للفساد، سوزان روز- أكرمان، مؤلف الفساد والاقتصاد العالمي، أ / كيمبر لي، ترجمة محمد جمال إمام، مركز الأهرام للتجارة والنشر، ط١/ ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ١٣- الاقتصاد المالي، د/مجدي محمود شهاب، دار الجامعة الجديدة للنشر - الإسكندرية، ١٩٩٩م.



- ١٤- اقتصاديات المالية العامة، د/ علي لطفي، مكتبة عين شمس، القاهرة.
- ١٥- اقتصاديات المالية العامة، د/محمد حباش، د/هدى العزاوي، عمان، دار المسيرة، ٢٠١٠.
- ١٦- اقتصاديات النقود، د/فؤاد مرسي، ١٩٥٢م.
- ١٧- أمريكا وصناعة الجوع، فرانسيس مورلابيه، دار الفكر للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٦.
- ١٨- أنوار التنزيل وأسرار التأويل المسمى بتفسير البيضاوي، تحقيق/ محمد صبحي بن حسن حلاق، د/محمود أحمد الأطرش، دار الرشيد، دمشق-بيروت، ط١/١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ١٩- أوجه الفساد المالي، سعود بن هاشم جليدان، ٢٠١٤/٠٦/٠١، الموقع الالكتروني: [www.alarabiya.net](http://www.alarabiya.net)
- ٢٠- بحوث في الاقتصاد الإسلامي، د / عوف محمود الكفراوي، الناشر المؤسسة الثقافية الجامعية، ط١/ ٢٠٠٠م .
- ٢١- تأثير الفساد على النمو والاستثمار والإنفاق الحكومي، باول مارو، ترجمة محمد جمال إمام، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١/ ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٢٢- التجنب الضريبي بين الإباحة والحظر في التشريع المقارن والمصري، د/ رمضان محمد صديق، القاهرة ٢٠١١.
- ٢٣- تحليل الاقتصاد الكلي، د/ هوشيار معروف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥.
- ٢٤- التضخم في الاقتصاديات المتخلفة، د / نبيل الروبي، مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٧٣.
- ٢٥- التعاون الدولي لمكافحة الفساد، أ/ مارك بيث، الفساد والاقتصاد العالمي، أ / كيمبر لي، ترجمة محمد جمال إمام، مركز الأهرام للتجارة والنشر - ط١/ ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- ٢٦- تعولم الفساد، باتريك جلين وستيفان، الفساد والاقتصاد العالمي، أ / كيمبر لي، ترجمة محمد جمال إمام، مركز الأهرام للتجارة والنشر - ط١/ ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٢٧- تغير القيمة الشرائية للنقود الورقية، د / هايل عبد الحفيظ يوسف داود، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٩م .
- ٢٨- تفشي الفساد يثقل كاهل أكثر من ثلثي الدول، مؤشر مدركات الفساد ٢٠١٧، الصادر في ٢١ / ٢ / ٢٠١٨، <https://www.transparency.org>.

- ٢٩- التقرير الاستراتيجي العربي: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٨ م .
- ٣٠- تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال ٢٠٠١/٢٠١٤، ابن عزة محمد، من أبحاث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف، مارس ٢٠١٣م، الموقع الالكتروني: [www.univ-ecosetif.com](http://www.univ-ecosetif.com)
- ٣١- تكلفة الفساد، ستاورت، جورج مودي، الإصلاح الاقتصادي، المجلد (٢١)، العدد (٢)، ١٩٩٩ .
- ٣٢- التنمية الاقتصادية، الكتاب الأول، د / محمد زكي شافعي، دار النهضة العربية، ١٩٦٨ م .
- ٣٣- جبال الديون، مجلة التمويل والتنمية، مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي، مارس ٢٠١٨ .
- ٣٤- تأثير المديونية الخارجية على الدول النامية، ٢٠١٠، الموقع الالكتروني: [infos-banks.over-blog.net](http://infos-banks.over-blog.net)
- ٣٥- جرائم التعزير المنظمة في المملكة العربية السعودية، د/فتوح عبد الله الشاذلي، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤١٨ هـ .
- ٣٦- جريدة الأهرام المصرية ١٩٨/٦/٨ .
- ٣٧- جريدة الأهرام المصرية عدد ١٢ / ١ / ١٩٨٦ م .
- ٣٨- جريدة الأهرام المصرية، الأربعاء ١١ من جمادى الأولى ١٤٣٨ هـ ٨ فبراير ٢٠١٧ السنة ١٤١ العدد ٤٧٥٤٦ .
- ٣٩- جورج سورس والعملة تأليف جورج سورس، تعريب د / هشام الدجاني، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .
- ٤٠- حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار لابن عابدين، دار الفكر، الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ/١٩٧٩ م .
- ٤١- حكومات الدول النامية ومكافحة الفساد، ٤ / ١ / ٢٠١٥، الموقع الالكتروني: [anntv.tv/new](http://anntv.tv/new)
- ٤٢- الحماية الجنائية للمال العام، د/رفيق محمد سلام، الناشر، دار النهضة العربية، ١٩٩٤ .
- ٤٣- حماية المال العام في الفقه الإسلامي، د/نذير بن محمد الطيب أوهاب، الرياض، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠٢ م .

- ٤٤ - حماية المال العام والحد من الرشوة والاختلاس، د/خالد المهاني، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة دار المنظومة ٢٠١٨.
- ٤٥ - الحوكمة والإصلاح المالي و الإداري مع عرض للتجربة المصرية، عادل رزق، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٧.
- ٤٦ - دراسات في الاقتصاد المالي، د/ محمد دويدار، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦.
- ٤٧ - دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، د / عبد الرحمن يسري أحمد، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ط١ / ١٩٨٨م.
- ٤٨ - دور الدولة في الاقتصاد، د / حازم الببلاوي، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة، ١٩٩٩م.
- ٤٩ - الدول تكافح ظاهرة التهرب الضريبي الدولي...والضرائب ترى أن مصر بعيدة، ٢٩ / ١١ / ٢٠١٥م، الموقع الالكتروني: [alalameyoum.com](http://alalameyoum.com).
- ٥٠ - الدول النامية وآفة الفساد - صحيفة البيان الالكترونية، ١٣ / ٢ / ٢٠١٦، <https://www.albayan.ae>
- ٥١ - الدولة وسياسة الحكم في الفقه الإسلامي، د/ أحمد محمد الحصري، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٥٢ - الرأسمالية تجدد نفسها، د / فؤاد مرسي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، مارس ١٩٩٠.
- ٥٣ - رؤية في التنمية العربية، نحو الحد من التبعية وتحقيق التنمية المستقلة، د/عبد الفتاح على الرشدان، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، المجلد (٢٧) عدد (٢) ١٩٩٩.
- ٥٤ - سنن ابن ماجة، تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية.
- ٥٥ - سنن الترمذي: لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق /إبراهيم عطوة عوض، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط٢ / ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م.
- ٥٦ - سنن النسائي بشرح الحافظ / جلال الدين السيوطي، وحاشية الإمام السندي، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، تحقيق/عبدالفتاح أبو غدة.
- ٥٧ - السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، د / محمد مبارك حجير، الدار القومية للطباعة و النشر، القاهرة ١٩٦٥.
- ٥٨ - السياسات النقدية والبعث الدولي لليورو، د / أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٠م.

- ٥٩- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، تحقيق الشيخ / طه عبدالرؤف سعد، مكتبة الثقافة الدينية- القاهرة، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
- ٦٠- الشفافية الإدارية وتأثيرها على سلوك وكفاءة العاملين، د/عبد الله الفيتوري المرابط، رسالة ماجستير (غير منشورة)، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ٢٠٠٥.
- ٦١- الشفافية الدولية: ٦ دول عربية بين الأكثر فساداً في العالم، ٢٥ / ١ / ٢٠١٧، الموقع الإلكتروني: [www.rudaw.net/arabic/business](http://www.rudaw.net/arabic/business) ،
- ٦٢- شفافية الموازنة العامة للدولة للضرورة الاقتصادية الغائبة عن الواقع المصري، اصدار وحدة العدالة الاقتصادية والاجتماعية، ط١ / ٢٠١٤ / <https://eipr.org>.
- ٦٣- شفافية الموازنة، ١ / ٩ / ٢٠١٦، الموقع الإلكتروني: [asmaeni.blogspot.com](http://asmaeni.blogspot.com)
- ٦٤- الشفافية المالية في العالم العربي: أين تذهب الأموال؟، ١٢ / ٤ / ٢٠١٨، الموقع الإلكتروني: [blogs.worldbank.org](http://blogs.worldbank.org).
- ٦٥- الشفافية ومراقبة الفساد، عماد الشيخ داود، من بحوث ندوة " الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ديسمبر ٢٠٠٤، ط١ / بيروت.
- ٦٦- صحيح البخاري بشرح فتح الباري، تحقيق/ محمد فؤاد عبدالباقي، محب الدين الخطيب، دار المعرفة - بيروت.
- ٦٧- صحيح مسلم، تحقيق/محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.
- ٦٨- صناعة الجوع خرافة الندرة، تأليف : فرانسيس مور لايبه، جوزيف كوليز، ترجمة/ أحمد حسان، عدد ٦٤، أبريل ١٩٨٣، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- ٦٩- ظاهرة التهرب الضريبي الدولي وآثارها على اقتصاديات الدول النامية، د/ سوزي عدلي ناشد، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩.
- ٧٠- عدم فاعلية المساعدات الخارجية للدول النامية بين المطرقة والسندان، موسى عالية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٦٩، ٧٠ / ٢٠١٥.
- ٧١- العراق بين خمسة بلدان الاكثر فساداً في العالم، ٢٢ / ٢ / ٢٠١٨، الموقع الإلكتروني: [elaph.com/Web/News](http://elaph.com/Web/News)
- ٧٢- العلاقات الدولية ج١، د / كاظم هاشم نعمة، مراجعة د / مندوب الشالحي، دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٧٩م .

- ٧٣- علم المالية العامة، د / حامد عبد المجيد دراز، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، بدون تاريخ.
- ٧٤- علم المالية العامة، د/ رشيد الدقر- ط دمشق، ١٩٧٥م.
- ٧٥- الفساد .. من الزاوية الاقتصادية، فواز بن حمد الفوز، الثلاثاء ١٤ نوفمبر ٢٠١٧، [www.aleqt.com](http://www.aleqt.com).
- ٧٦- الفساد الإداري والمالي بين السياسات والإجراءات، د/ مصطفى الفقى، يونيو ٢٠٠٣، الموقع الإلكتروني: [www.mafhoum.com](http://www.mafhoum.com)
- ٧٧- الفساد الإداري، د/ محمد قدري حسن، مجلة الفكر الشرطي، مجلد ١٥، عدد ١٥، الشارقة ٢٠٠٦ / الإمارات.
- ٧٨- الفساد المالي والإداري، د/ هشام الشمري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن ٢٠٠٨م.
- ٧٩- الفساد المالي والسياسي في الكيان الصهيوني - رؤية إسرائيلية، أ/ جورج المصري، مجلة اليقظة العربية، العدد التاسع، سبتمبر ١٩٨٩.
- ٨٠- الفساد والاقتصاد العالمي، أ/ فيتوتاتري، بمؤلف الفساد والاقتصاد العالمي، أ / كيمبر لي، ترجمة محمد جمال إمام، مركز الأهرام للتجارة والنشر - ط١/١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م .
- ٨١- الفساد والتنمية، كوفمان وآخرون، مجلة التمويل والتنمية، مارس ١٩٩٨.
- ٨٢- الفساد والتنمية، مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ديسمبر ٢٠٠٨، الموقع الإلكتروني: [www.undp.org/governance](http://www.undp.org/governance).
- ٨٣- الفساد يضعف النمو والتنمية الاقتصادية "١ من ٢" الموقع الإلكتروني: [www.aleqt.com/2017/11/25/](http://www.aleqt.com/2017/11/25/)
- ٨٤- الفساد. أسبابه. مظاهره. طرق علاجه، مشعان الشاطري، ٢٠١٢/٠٢/٠٨، [www.hrddiscussion.com](http://www.hrddiscussion.com)
- ٨٥- فيض القدير شرح الجامع الصغير، زين الدين المناوي، الناشر/ المكتبة التجارية الكبرى - مصر، ط١/ ١٣٥٦هـ.
- ٨٦- القاموس المحيط / محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، طبعة دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ.

- ٨٧- الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف، د/ عبد الله عبد المحسن الطريفي، مكتبة الحرمين، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- ٨٨- قواعد التنمية الاقتصادية في القانون الدولي والفقهاء الإسلامي، د/ محمد الشحات الجندي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥م .
- ٨٩- كشاف الفناع عن متن الإقناع، البهوتي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
- ٩٠- كنز العمال، للعلامة / علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٥/ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٩١- لسان العرب لابن منظور، دار المعارف- القاهرة.
- ٩٢- لماذا كانت محاربة الفساد أولى خطوات الرؤية السعودية؟ د/ عبد الله الراددي، جريدة الشرق الأوسط الإلكترونية، 20 نوفمبر ٢٠١٧ م رقم العدد ١٤٢٣٧، الموقع الإلكتروني: <https://aawsat.com/home>.
- ٩٣- المالية العامة - الكتاب الأول، د/ رفعت المحجوب، دار النهضة العربية- القاهرة/ ١٩٦٦.
- ٩٤- المالية العامة، د/ رفعت المحجوب، ط دار النهضة العربية، ١٩٧٥.
- ٩٥- المالية العامة، د / السيد عبد المولى، ط دار الفكر العربي، ١٩٧٨.
- ٩٦- المالية العامة، د/ رياض الشيخ، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٩.
- ٩٧- المالية العامة، د/ عبدالهادي مقبل، دار النهضة العربية- القاهرة، ط٥/ ٢٠١٤م.
- ٩٨- مبادئ الاقتصاد العام، د/ حامد عبدالمجيد دراز، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، ١٩٨٩.
- ٩٩- مبادئ المالية العامة، د/ زينب حسين عوض الله، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٩٤.
- ١٠٠- مبادئ المالية العامة، د/ زكريا محمد بيومي، دار النهضة العربية، ١٩٧٨م.
- ١٠١- مبادئ المالية العامة والتشريع الضريبي، د/ عبدالمنعم عبدالغني، ط ١٩٩٩ / ٢٠٠٠م.
- ١٠٢- مبادئ المالية العامة والتشريع المالي، د/ عاطف صدقي، مطبعة نهضة مصر، ط١/ ١٩٦٤.
- ١٠٣- مبادئ المالية العامة، د/ عاطف صدقي، ط/ النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٢.

- ١٠٤- مبادئ علم المالية العامة، د/ محمد فؤاد إبراهيم، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٣م.
- ١٠٥- مجلة النور - العدد ٢٠ - بيت التمويل الكويتي، ١٤٠٥ هـ .
- ١٠٦- المتطلبات الأساسية الاقتصادية والسياسية للتكامل النقدي العربي ووسائل تحقيقها، د/فؤاد مرسى، ندوة التكامل النقدي العربي [ المبررات - المشاكل - الوسائل ]، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦م
- ١٠٧- محددات نفقات الأمن العام الداخلي، د / عبد العزيز السوداني، المؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر للاقتصاديين المصرية - القاهرة - ديسمبر ١٩٩٠ م .
- ١٠٨- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، تحقيق د/ عبدالحميد هندراوي، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٠٩- المديونية الخارجية والتنمية الاقتصادية، د / سلوى سليمان، من بحوث المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية، ٢٧.٢٥ مارس ١٩٧٦، القاهرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع.
- ١١٠- الميزانيات المفتوحة - مركز دعم لتقنية المعلومات، ١٠ / ٣ / ٢٠١٥، <https://sitcegypt.org>
- ١١١- المسند للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق محمد أحمد شاكر، دار الحديث، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م.
- ١١٢- مشكلات تمويل التنمية في البلاد المتخلفة، د / حمدية زهران، دار النهضة العربية، القاهرة، ط١ / ١٩٨٠.
- ١١٣- مشكلة التضخم في مصر "أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء"، د/رمزي زكي، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٨٠م.
- ١١٤- مشكلة الديون، مجلة التمويل والتنمية، مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي، مارس ٢٠١٨، الموقع الإلكتروني: [infos-banks.over-blog.net](http://infos-banks.over-blog.net).
- ١١٥- المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، د/ رمزي زكي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد ٨٤، ربيع الأول ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤م
- ١١٦- مصادر التمويل الأجنبي دراسة مقارنة، محمد سر الختم، رسالة دكتوراه مقدمه لكلية الشريعة والقانون بالقاهرة، ١٩٨٧.
- ١١٧- المصنف لابن أبي شيبة، تحقيق أسامة بن إبراهيم بن محمد، مطبعة الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١ / ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م.

- ١١٨- المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، د/ محمد عثمان شبير، دار النفائس، الأردن، ط٢/ ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- ١١٩- المعجم الأوسط للطبراني، تحقيق /طارق بن عوض الله، عبد المحسن بن إبراهيم، الناشر دار الحرمين.
- ١٢٠- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، شرح الشيخ: محمد الشربيني الخطيب، على متن المنهاج، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، سنة ١٣٥٢هـ - ١٩٣٣م.
- ١٢١- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، مكتبة نزار مصطفى الباز، دون تاريخ نشر.
- ١٢٢- مقدمة في علم المالية العامة والمالية العامة في العراق، د/عبد العال الصكبان، بغداد، ط١/ ١٩٧٧.
- ١٢٣- المقدمة، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (٧٣٢ - ٨٠٨هـ)، تحقيق عبدالله محمد درويش، دار البلخي - دمشق، ط١/ ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ١٢٤- مكافحة الفساد الدولي، مقال/ أ/ فريتراف - هايمان، مؤلف الفساد والاقتصاد العالمي، أ / كيمبر لي، ترجمة محمد جمال إمام، مركز الأهرام للتجارة والنشر، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
- ١٢٥- مكافحة الفساد مطلب أساسي لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي، صندوق النقد الدولي، ٧ / ٧ / ٢٠١٦، الموقع الإلكتروني: <https://www.imf.org>.
- ١٢٦- الملكية في الشريعة الإسلامية، د/عبد السلام العبادي، طبع وزارة الأوقاف عمان، الأردن، ط١/ ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- ١٢٧- منظمة الشفافية العالمية، الموقع الإلكتروني: <http://www.transparency.org>.
- ١٢٨- الموافقات في أصول الشريعة: أبو إسحاق الشاطبي، دار المعرفة - بيروت - لبنان الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- ١٢٩- موسوعة الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين والمواد الملحقة بها، د/ زكريا محمد بيومي، توزيع عالم الكتب.
- ١٣٠- الميزانيات المفتوحة | مركز دعم لتقنية المعلومات، ١٠ / ٣ / ٢٠١٥، <https://sitcegypt.org/?p=4020>



- ١٣١- نحو نظام اقتصادي عالمي جديد [ دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية، د / إسماعيل صبري عبد الله، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٧٦م.
- ١٣٢- نحو نظام نقدي ومالي إسلامي، الهيكل والتطبيق، د / معبد على الجارحي، من مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الناشر الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.
- ١٣٣- نخبة الأقوال في مكافحة غسيل الأموال، د/سيد حسن عبد الله، مجلة كلية الشريعة والقانون بأسسيوط، العدد (١٤) لسنة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ١٣٤- وحدة الأمة الإسلامية واجب شرعي يجب تحقيقه في ظل العولمة د / إسماعيل شلبي، شركة ناس للطباعة، القاهرة، رقم الإيداع ٢٤٢١/٢٠٠٤م.
- ١٣٥- Voir: Alain Mareau: "Dossier F. Comme Fraude Fiscail 1975